وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة بعنوان:

السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية
دراسة حالة الجزائر الفترة 2000/ 2016

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبتين :

- قبيلي أمينة
- مباركي وردة

تحت إشراف:

- د. عبيدات عبد الكريم

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
أ. طابوش مولود	جامعة البويرة	رئيسا
أ. عبيدات عبد الكريم	جامعة البويرة	مشرفا ومقررا
أ. وعيل ميلود	جامعة البويرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

كلمة شكر وتقدير:

بسم الله الرحمان الرحيم.

الحمد لله الذي شرع الدين هداية للمؤمنين وأذاق الطائعين حلاوة الطاعة واليقين.

والحمد لله الذي هدانا سبل الذين حازوا فضل العلم والتعليم، وجعل العلم نورا للبصائر وطهارة النفوس، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد صلى الله عليه وسلم الى يوم الدين اما بعد:

أولا: نحمد الله حمدا كثيرا على توفيقه لنا في انجاز هذا البحث وما كنا لنوفق لولا توفيق الله وعملا بقوله عليه ازكي الصلاة والسلام « من استعانتكم بالله فاعنوه ومن سألكم بالله فأعطوه ومن دعاكم فأجبوه ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه فان لم تجدوا ماتكافئوه فاعدلوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه».

- نتقدم بجزيل الشكر وبأسمى عبارات التقدير والامتنان الى استأذنا المؤطر الى الدكتور « عبيدات عبد الكريم » على جملة التوصيات والتوجيهات والنصائح التي كلل بها مشوارنا والتي كانت حافزا في إتمام هذا العمل راجين من المولى عز وجل ان يوفقه ويسد خطاه في حصوله على المزيد من النجاحات.

- كما نتقدم بالشكر الى كل من ساعدنا في إعداد بحثنا من قريب أو من بعيد.

إهداء خاص بالطالبة قبيلي أمينة

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله؛

اهدي ثمرة جهدي الى:

- الى من فتحت عيني برؤيتهما الى من لامعنى للحياة لولاهما الى الروح الصافية والقلوب المنيرة:

- الى من أنسى الدنيا وما فيها ولا أجرؤا ان أنساها دعيني اقبل جبينك إجلالا وقدميك إذلالا ولن يكفيك حبر قلمي عرفانا، الى مفتاح جنة الخلد « إليك أمي العزيزة يابلسم جروحي ونور دربي ».

- عندما يخلد البال وتغيب الأفكار ولا تحضرنا إلا كلمات قصار فاني أتوجه الى من افتخر بحمل اسمه « إليك ياتاج راسي وأمير عرشي أبي الحنون سعيد ».

- الى من ترعرعت وتربيت بينهم إليكن إخوتي: حميد، عزا لدين، ناصر، علي.

-الى أخواتي الأعزاء: فتيحة، حورية، نادية؛

- الى أبناء أخواتي الأعزاء: منال، راضية، صابر، أنفال، احمد، علي، شعيب، رحمة، نور الهدى، عبد الله؛

- الى استأذنا الفاضل على توجيهاته القيمة التي بفضلها أنارت لنا السبيل لمواصلة هذا العمل؛

- الى زوجي العزيز ورفيق دربي « محمد خالدي » حفظك الله ورعاك؛

- الى من تقاسمت معهم أحلى لحظات أوقاتي ولن أفارقهم إلا ما ان ذهبت روح حياتي: ليلى احمد، خديجة عمار، ريمة، وردة، صباح، سعيدة، أميرة، أمينة شيعاني، أمينة ذوكاري، حسينة، مروة، خديجة كادي،بسمة، إيمان شيخي، إيمان مقداد، رابح بريش.

- الى من هم في ذاكرتي ولم اذكرهم في مذكرتي.

فهرس الأشكال:

رقم الأشكال	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	منحنى بياني يوضح اثر مضاعف الانفاق الحكومي على السياسة المالية	09
2-1	شكل بياني يوضح هيكل الموازنة العامة للدولة	23
3-1	شكل بياني يوضح آلية عمل السياسة المالية في حالة الفجوة الانكماشية	27
4-1	شكل بياني يوضح آلية عمل السياسة المالية في حالة الفجوة التضخمية	29
1-2	شكل بياني يوضح محددات أسعار البترول	53
2-2	شكل بياني يوضح إجمالي الطلب العالمي على النفط 2010-2014	56
3-2	شكل بياني يوضح توزيع الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية	57

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	يوضح المعدل العام لنسب العناصر المركزة للنفط	38
2-2	يوضح أهم المنتجات البترولية	41
3-2	يوضح درجة الكثافة النوعية والكثافة لمختلف المنتجات والمشتقات النفطية	43
4-2	يوضح تصنيف بعض أنواع النفط الخام تبعا لكثافة النوعية	45
5-2	يوضح أهم الدول المنتجة للنفط لسنة2015	55
6-2	يوضح احتياطي البترول في العالم لسنة 2010-2015	61-59
7-2	يوضح الصدمة النفطية لسنة 2004	66
1-3	يوضح الانتاج الجزائري للمحروقات	74
2-3	يوضح رقم أعمال بعض الشركات النفط العالمية الناتجة عن عملية الاندماج	76
3-3	يوضح احتياطات الجزائر النفطية خلال الفترة 2000-2014	83
4-3	يوضح الاكتشافات النفطية التي قامت بها الجزائر خلال الفترة2000-2014	84
5-3	يوضح تطور انتاج النفط في الجزائر أثناء الفترة 2000-2014	86
6-3	تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال 1999-2014	88
7-3	نسبة الناتج المحلي حسب القطاعات خلال الفترة 2000-2014	89
8-3	تطور صادرات الجزائر من 2000-20016	91
9-3	المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	92
10-3	تطور أسعار النفط والإيرادات العامة خلال 2000-2014	95
11-3	تطور الجباية النفطية خلال 2000-2014	97
12-3	تطور حصيلة الجباية العادية خلال الفترة2000-2016	98
13-3	تطور هيكل الجباية العادية خلال الفترة2000-2014	98
14-3	تطور العلاقة بين النفقات العامة وأسعار النفط خلال الفترة 2000-2016	100
15-3	تطور العلاقة بين النمو الاقتصادي الحقيقي والنفقات العامة في الجزائر	104
16-3	تطور العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات البطالة في الجزائر	106
17-3	تطور العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات التضخم في الجزائر	108

فهرس المحتويات	
المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	I
إهداء	II
فهرس الجداول والأشكال	III
المقدمة العامة	أ،ب،ج،د،هـ،و
الفصل الأول:الإطار النظري للسياسة المالية	2-37
تمهيد	02
المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية	03
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية	03
المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياسة المالية	04
أولا:التطور التاريخي للسياسة المالية في التحليل الكلاسيكي	04
ثانيا:التطور التاريخي للسياسة المالية في التحليل الكنزي	05
ثالثا:التطور التاريخي للسياسة المالية في التحليل النقدي	05
رابعا: التطور التاريخي للسياسة المالية في ظل التوقعات الرشيدة	06
خامسا: السياسة المالية ومضاعف الانفاق الحكومي	08
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية	11
المبحث الثاني:اتجاهات وأدوات السياسة المالية وآلية عملها	12
المطلب الأول:اتجاهات السياسة المالية	12
أولا: الاتجاه التوسعي أو مايسمى بالسياسية المالية التضخمية	13
ثانيا:الاتجاه الانكماشي أو مايسمى بالسياسة الانكماشية	13
المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية و آلية عملها	14
الفرع الأول: أدوات السياسة المالية	14
أولا: الايرادات العامة	14
1-1تعريف الضريبة	15
2- خصائص الضريبة	16
3- القواعد الأساسية للضريبة	16
4- أنواع الضريبة	17

5- أهداف الضريبة	17
2-2 الرسوم	17
1- تعريف الرسوم	17
2- خصائص الرسم	16
3- أنواع الرسوم	17
ثانيا: النفقات العامة	18
1-تعريف النفقة	18
2- تقسيم النفقات	19
3- الآثار الاقتصادية للنفقات	21
ثالثا: الموازنة العامة	22
1- تعريف الموازنة	21
2- أهمية الموازنة	22
3- القواعد الأساسية لإعداد الموازنة	23
4- هيكل الموازنة	23
رابعا: سياسة العجز الموازني	26
1- أسباب العجز الموازني	26
2- أنواع العجز الموازني	25
3- الآثار الاقتصادية للعجز الموازني	25
الفرع الثاني: فعالية أدوات السياسة المالية	26
1- فعالية سياسة الانفاق العام	28
2- فعالية سياسة الدين العام	28
المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية	29
أولا: الفجوة الانكماشية	29
ثانيا: الفجوة التضخمية	31
المبحث الثالث: العوامل المحددة والمؤثرة في السياسة المالية	32
المطلب الأول: العوامل المحددة للسياسة المالية	30
أولا: العوامل السياسية	33
ثانيا: وجود سوق مالي	33

ثالثا: مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها	34
رابعا: وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية تخدم السياسة المالية	34
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية	35
أولا: العوامل السياسية	36
ثانيا: العوامل الإدارية	36
خلاصة	37
الفصل الثاني: البترول وأهم الصدمات النفطية	
تمهيد	39
المبحث الأول: ماهية البترول	39
المطلب الأول: مفهوم البترول وأهميته	39
أولا: مفهوم البترول	40
ثانيا: أهمية البترول	42
المطلب الثاني: منتجات البترول وأنواعه	43
أولا:منتجات البترول	43
ثانيا: أنواع البترول	44
المطلب الثالث: الأسواق النفطية وتسعير البترول	49
أولا: الأسواق النفطية وأنواع أسعارها	49
1- الأسواق النفطية	49
2- أنواع أسعارها	50
ثانيا:تسعير البترولي والعوامل المؤثرة فيه	51
1- تسعير البترول	52
2- العوامل المؤثرة فيه	53
المبحث الثاني: الصناعة البترولية وأهم الصدمات النفطية	
المطلب الأول: البترول في العالم	58
أولا: انتاج البترول في العالم	58
ثانيا: الطلب على البترول	60
ثالثا: احتياطات النفط العالمية	63
المطلب الثاني: الصناعة البترولية	67

المطلب الثالث: أهم الصدمات النفطية	68
أولا: الصدمة النفطية 1973م	68
ثانيا: الصدمة النفطية 1986م	69
ثالثا: الصدمة النفطية 2004م	70
رابعا: الصدمة النفطية 2008م	72
خامسا: الصدمة النفطية 2014-2016م	73
خلاصة	
الفصل الثالث: تطور أداء السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية- دراسة حالة الجزائر للفترة الممتدة من (2000-2016م)	
تمهيد	77
المبحث الأول: واقع وأهمية قطاع المحروقات في الجزائر	78
المطلب الأول: لمحة عن قطاع المحروقات في الجزائر	78
أولا: اكتشاف البترول في الجزائر	78
ثانيا: تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك	79
1. ظروف نشأة شركة سوناطراك	79
2. دور شركة سوناطراك ونشاطها	80
ثالثا: تأميم المحروقات	80
المطلب الثاني: دوافع إصلاحات قطاع المحروقات في الجزائر	82
أولا: دوافع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	82
ثانيا: إصلاحات قطاع المحروقات	77
1. إصلاحات مؤسساتية وتطوير مصادر وهياكل القطاع	86
2. تطوير مصادر المحروقات	87
3. الانضمام الى منظمات دولية	87
4. صندوق ضبط الموارد	88
المطلب الثالث: الإمكانيات النفطية للجزائر	90
أولا: احتياطات النفط	90
ثانيا: تطور إنتاج النفط	93
المبحث الثاني: هيكلة الاقتصاد الجزائري	94

المطلب الأول: بنية الناتج المحلي	95
المطلب الثاني: النفط و التجارة الخارجية	97
المطلب الثالث: بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الجزائر	99
المبحث الثالث: تطور أداء السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من (2000-2016م)	101
المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة للفترة الممتدة من (2000-2016)	101
أولا: تحليل تطور أسعار النفط و الإيرادات العامة	101
ثانيا: تطور أسعار النفط و الجباية النفطية	103
المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر	106
أولا: تحليل العلاقة بين النفقات العامة وأسعار النفط	107
ثانيا: انعكاس النفقات العامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر	103
1. تحليل العلاقة بين الأنفاق العام و النمو الاقتصادي	112
2. تحليل العلاقة بين الانفاق العام و البطالة	114
3. تحليل العلاقة بين الإنفاق العام و التضخم	116
4. تحليل العلاقة بين النفقات العامة و التوازن الخارجي	118
المطلب الثالث: تطور الموازنة العامة في الجزائر	120
خاتمة	129- 123

تعتبر السياسة المالية من أهم الأدوات والوسائل الاقتصادية التي تمتلكها الحكومة للتصرف في مواردها الضريبية وتنفيذ خططها ومشاريعها، عن طريق الاعتماد على النفقات اللازمة، وما اكسبها هذه الأهمية تطور دور الدولة في الاقتصاد، فبانتقالها من دور الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة، تحولت السياسة المالية من المحايدة الى الموجهة، وأصبح من أولوياتها تحقيق أهدافهاوأهداف السياسة الاقتصادية ككل باعتبارها من أهم سياساتها الى جانب السياسة النقدية، وذلك من خلال محاولة الوصول الى مرحلة العمالة الكاملة،استقرار الأسعار والأجور تحقيق العدالة والرعاية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، لذا تلجأ الحكومات الى زيادة أو تخفيض النفقات العامة والضرائب بما يقتضيه الوضع الاقتصادي.

ولقد عرفت العقود الأخيرة من القرن الماضي تغيرات جذرية بدت على التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي خاصة فيما تعلق بإفرازات العولمة والثروة التكنولوجية من جهة، والتحولات السياسية من جهة أخرى كالأزمات والحروب، حيث ارتقى الإنسان مع إطلالة القرن العشرين الميلادي وباكتشاف خصائص ومزايا البترول واستخداماته في تلبية حاجات النهضة الصناعية والخدمية اشتد الإقبال عليه، وذلك بعد إبعاد الفحم عن المركز الأول الذي ظل يحتله لفترات طويلة قبل الحرب العالمية الثانية.

ومع تركز الاحتياطات البترولية في مناطق محدودة من العالم ازدادت الحدة التنافسية والصراعات الدولية في السيطرة على تلك المكامن البترولية الغنية بطرق ووسائل مختلفة، كل هذه الأبعاد الجيولوجية والاقتصادية والسياسية أدت الى تزايد الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقال والنهوض بالاقتصاد العالمي من اقتصاد بترولي الى اقتصاد يعتمد في نشاطاته على الطاقة الأخرى مثل الطاقات النووية أو الشمسية أو العودة الى للفحم .....الخ،بسبب محدودية مصادر الطاقة البديلة، وارتفاع تكاليفها مقارنة بالبترول.

ومنه فان أهمية البترول كسلعة تنبع من الفارق الكبير بين نفقات انتاجه والأسعار التي يدفعها المستهلكون وهذا ما اكسب سوق تداولها خصائص ومميزات خاصة كانت لها آثار عميقة على تطور قطاع المحروقات والتوازنات الداخلية والخارجية للكثير من الدول وخاصة العربية منها. فهو بمثابة بوابة وجسر العبور نحو النمو والتطور الاقتصادي، غير ان آثاره تختلف باختلاف سلوك أسعاره في السوق النفطية العالمية إذ تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أي دولة في العالم وذلك يبدو جليا وواضحا من خلال ما مرت به أسعار النفط من هزات منذ

السبعينات الى يومنا هذا تارة بالهبوط وتارة أخرى بالارتفاع والتي نتجت عليها أثارا سلبية أو ايجابية على التوازنات الداخلية والخارجية.

ولقد انتهجت منذ الاستقلال سياسات مالية توسعية تارة، وانكماشية تارة أخرى.حيث اختلفت باختلاف الأوضاع الاقتصادية السائدة في كل مرحلة، و الاجتماعية والمالية الناتجة من إيرادات قطاع المحروقات مما جعل الاقتصاد الوطني يرتبط ارتباطا قويا بهذا القطاع، وأضحى يسمى بالاقتصاد الريعي المعتمد على مورد ناضب من خلال عوائده في تنفيذ خططه التنموية والنهوض بقطاعاته، و أصبح السير الحسن للسياسة المالية مرتبطا بحركة التقلبات السعرية للنفط والتي تسيطر عليها عوامل خارجية يصعب التحكم فيها، وهذا ما يترتب عليه آثارا ملموسة على متغيرات هذه السياسة، خاصة وان ميزانية الجزائر تعتمد على النفط بنسبة 75%،و 45% من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري مصدره الرئيسي هو النفط والذي يمثل حوالي 98% من الصادرات الجزائرية.حيث نجد ان الجزائر وبابتداء تحسن أسعار البترول في 2000 انتعشت الأنشطة الاقتصادية والأوضاع المالية، وبفعل الازمة المالية لسنة 2008 انخفض الطلب على النفط مما اثر سلبا على أسعاره حيث بلغ سعر البرميل 32 دولار نتيجة أزمة الرهن العقاري، ما افرز عجز في الموازين وتباطؤ في النشاط الاقتصادي، ومع بداية 2009 بدأت تتحسن الأسعار ويتعافى الاقتصاد العالمي فارتفعت من دولارا في 2009 الى سنة 2011 لكن ما فتأت وان وصلت الى 120 دولار في 2013 حتى بدأت تتراجع في أكتوبر 2014، حيث بلغ متوسط معدل الانخفاض 60%، وفي 2015 وصل سعر خام البرانت الى 50 دولار.

إشكالية الدراسة:

تعتمد الدول المصدرة للنفط بشكل كبير على الريع في سياساتها المالية، وباعتبار ان الجزائر احد تلك الدول إذ تمثل مداخيل النفط فيها أكثر من 98% من مداخيل الصادرات، والجزء الأهم من إيرادات الميزانية العامة، فان تقلبات أسعار النفط صعودا وهبوطا يترك آثارا متفاوتة على مختلف المتغيرات الاقتصادية وأدوات السياسة الاقتصادية نقدية كانت أو مالية، ومن هنالك يمكن بلورت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي:**" كيف اثرت تقلبات أسعار النفط التي مست السوق العالمية النفطية على السياسة المالية الجزائرية خلال الفترة 2000-2016؟"**

وإلماما بالموضوع ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية والتي نراها ضرورية للوصول لإجابات موضوعية لإشكالية الدراسة:

الاسئلة الفرعية:

1. ماهي الأدوات التي تستعملها السياسة المالية لأجل تحقيق أهدافها؟ وما آليات عملها؟

2. ماهي العوامل الرئيسية المحددة لأسعار النفط؟.

3. ما هو أثر تغير أسعار النفط على بنود الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 200-2016؟

4. ماهي الرهانات التي تواجهها السياسة المالية للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط؟

فرضيات الدراسة:

1. السياسة المالية هي أداة تسمح للدول المصدرة للنفط بتحقيق التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

2. من أسباب تقلبات أسعار النفط هو الاختلال بين العرض والطلب؛

3. هناك ارتباطا شديدا بين السياسة المالية في الجزائر (إيرادا وإنفاقا) وأسعار النفط العالمية؛

4. تقوم الجزائر بالعديد من الإجراءات للاستفادة من ارتفاع أسعار النفط وتجنب خطر انخفاضها.

أهمية الدراسة:

على اعتبار ان الجزائر احد الدول المصدرة للنفط، فالأمر يستدعي تسليط الضوء على واقع هذا القطاع ومدى انعكاساته خاصة على الجانب الاقتصادي والمالي للدولة، وتبرز أهمية هذه الدراسة بشكل واضح خاصة ان موضوع تقلبات أسعار النفط يأخذ طابعا عالميا،كما أنها تقدم مساهمة علمية تتمثل في محاولة البحث عن انسب السبل للاستفادة من القطاع النفطي وعوائده في ظل تقلبات الأسعار وتوظيفها بطريقة مثلى بما يخدم الدول ويمكن التعبير عن أهمية الموضوع من خلال النقاط التالية:

- تبرز اهمية اختيار الموضوع في التعرف على فعالية السياسة المالية في علاج المشاكل والاختلالات الاقتصادية وكيفية تطبيق أدوات السياسة المالية في الجزائر من اجل تحقيق الاستقرار المالي؛

- أهمية قطاع النفط في معظم الدول العربية وتأثرها بأسعار النفط وما لذلك من انعكاس على الموارد المالية المتأتية من تصدير هذا المصدر؛

- كما تكمن أهمية الدراسة في كونها سلطت الضوء على احد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول العالمية والدول النفطية والجزائر بصفة خاصة في الوقت الحالي نتيجة لارتباط ظاهرة تذبذب أسعار النفط بتغيرات المالية العامة.

أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة الى الأهداف التالية:

-التعريف بالسياسة المالية ودورها في اقتصاديات الدول.

-الوقوف على أهمية النفط ودراسة وتحليل تطورات أسعاره والعوامل المؤثرة فيها.

- الكشف عن العلاقة التي تربط متغيرات السياسة المالية بتقلبات أسعار البترول.

- الوقوف عند مشكلة تبعية الايرادات والنفقات العامة والاقتصاد الوطني ككل لقطاع المحروقات، وعلى السياسة المالية في الجزائر وما مدى توفيقها في تحقيق أهدافها و أهداف السياسة الاقتصادية.

- محاولة اقتراح طرق جديدة لتفعيل دور السياسة المالية لمواجهة الصدمات البترولية والحفاظ على التوازنات المالية للدولة.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب ومبررات موضوعية تدفع للبحث في هذا الموضوع يمكن إجمالها فيما يلي:

- ان موضوع السياسة المالية وتقلبات أسعار النفط من الموضوعات التي تشغل الحكومات، نظرا لما لها اثر على أحوال الشعوب الاقتصادية والاجتماعية ذلك ان السياسة المالية ماهي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، المالي والاجتماعي؛

- البحث في السياسة المالية كونها ذات أبعاد اقتصادية لضبط التوازن المالي، و البحث عن مصادر التمويل للميزانية العامة للدولة.

الدراسات السابقة:

لاشك ان لموضوع النفط أهمية بالغة أدركها الباحثون فجاءت مساهماتهم في متناولات عديدة لهذا الموضوع نذكر منها :

1- دراسة داود سعد الله، رسالة الماجستير **2012، " اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2012."**

اهتمت هذه الدراسة بالبحث والكشف عن علاقة التقلبات الحادة لأسعار النفط في الأسواق العالمية باستقرار السياسة المالية الوطنية في ظل أداء صندوق ضبط الايرادات خلال الفترة **2000-2012.** الى جانب تفسير الأسباب الاقتصادية التي أدت الى تقلبات سوق النفط، ليتوصل في نهاية الدراسة الى عدة نتائج والتي كان من بينها مايلي: السياسة المالية التوسعية المنتهجة في الجزائر تمارس نوعا من الآثار الكنزية، وهذا ما يؤثر بدوره على المتغيرات الاقتصادية، وعليه السياسات المالية المتبعة لم تساعد على رفع الانتاج الوطني وهذا راجع لضعف ومحدودية الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته.

2- بوجمعة قويدري قوشيح، بعنوان: **"انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"**، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، **2008-2009.**

تناول في هذه الدراسة الأبعاد الفنية والاقتصادية للصناعة النفطية، بالإضافة الى المكانة التي تحتلها الجزائر في السوق النفطية العالمية، وتطرق أيضا الى التطورات التي حدثت في أسعار النفط والعوامل المحددة لها،ثم تخصص بعد ذلك الى معرفة اثر تقلبات أسعار النفط على كل من الناتج الداخلي الاجمالي والميزانية العامة للدولة.

المنهج المتبع

قصد الإلمام بمختلف جوانب الدراسة واختيار الفرضيات الموضوعة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يلاءم طبيعة الموضوع خاصة في إبرازالإطار النظري للسياسة المالية وأسعاروأسواق النفط، بالإضافة الى المنهج التاريخي الذي استخدم في تتبع مسار الأسواق النفطية وسير السياسة المالية عند فترة الدراسة،ثم المنهج التحليلي خاصة في الفصل الثالث للوقوف على دراسة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر

بهدف تحليل وتفسير المنحنيات والعوامل المسببة في عدم استقرار سوق النفط خلال الفترة الممتدة من 2000-2016، بالإضافة الى تحليل آثار الصدمات النفطية على السياسة المالية في الجزائر.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: تتمثل في دراسة السياسة المالية في الدول التي يعتمد اقتصادها على موارد النفط في ظل تقلبات أسعار البترول العالمية؛

- **الحدود المكانية:** دراسة حالة الجزائر؛

- **الحدود الزمنية:** ارتأينا ان تكون فترة الدراسة 2000-2016.

صعوبات الدراسة:

- ندرة المعلومات في هذا المجال الحديث والمراجع والمصادر وصعوبة الحصول عليها؛

- غياب المصداقية في بعض التقارير الوطنية؛

- تضارب بعض المعطيات باختلاف مصادرها.

خطة العمل(هيكلة البحث):

لتحقيق هدف الدراسة وفي ظل الحدود الموضوعية لها، قسمنا البحث الى ثلاث فصول اثنين منها نظري والفصل الثالث تطبيقي، تتقدمهم مقدمة عامة ويليها كل من الفصل الأول يقوم بدراسة الإطار النظري للسياسة المالية من خلال ثلاث مباحث، نتناول في المبحث الأولالإطار النظري للسياسة المالية، والمبحث الثاني لكل من أدوات واتجاهات السياسة المالية وآلية عملها، وأما المبحث الثالث نتناول العوامل المؤثرة في السياسة المالية. كما تناولنا في الفصل الثاني البترول والصدمات النفطية من خلال مبحثين، المبحث الأول يتضمن ماهية البترول وأهميته، والمبحث الثاني لكل من الصناعة البترولية واهم الصدمات النفطية، والفصل الثالث يتضمن اثر تقلبات أسعار النفط على متغيرات السياسة المالية من خلال ثلاث مباحث، المبحث الأول يتضمن واقع وأهمية قطاع المحروقات في الجزائر، والمبحث الثاني يتضمن هيكلة الاقتصاد الجزائري، والمبحث الثالث يتضمن تطورا داء السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016.

تمهيد

تحتل السياسة المالية كأحد مكونات السياسة الاقتصادية الكلية مكانة هامة في تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني بالاعتماد على أدواتها المتعددة التي يمكن تكييفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والمتتبع لتطور السياسة المالية عبر مختلف العصور والمدارس الاقتصادية يلاحظ ذلك الاختلاف الشاسع بين مدرسة اقتصادية وأخرى.

فلقد انتقلت السياسة المالية من الطور الحيادي إلى الطور التدخلي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وذلك عقب الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929م التي تعرضت لها الاقتصاديات الغربية.

ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات.

و على هذا الأساس ارتأينا أن نتناول في هذا الفصل السياسة المالية من خلال ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول**: مفهوم السياسة المالية؛
- **المبحث الثاني**: اتجاهات السياسة المالية وآلية عملها؛
- **المبحث الثالث**: العوامل المحددة و المؤثرة في السياسة المالية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية

اقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية وفق الأهداف الداخلية التي تسطرها وتسعى للوصول إليها، إلا أن هذا المفهوم تعدد واختلف، ونظرا لكون السياسة المالية مرآة للدور الذي تلعبه الدولة وتدخلها ونعرج من خلال هذا المبحث إلى تعريف السياسة المالية، وتطورها التاريخي، وأهدافها.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

يمكن التعبير عن السياسة المالية بأنها "استخدام أنشطة حكومية مالية معينة في تنمية واستقرار الاقتصاد وهذه الأنشطة هي أدوات السياسة المالية: الضرائب، القروض العامة، الميزانية العامة، النفقات العامة ...الخ، ويجب أن تنسق وتدمج مع الضوابط النقدية والاقتصادية وضوابط الائتمان"[1].

وتعرف أيضا بأنها: "استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية في ظل ما تعتنقه من عقائد في حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي".[2]

وتعرف كذلك بأنها: "السياسة المالية ماهي إلا البرنامج الذي تخططه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه صادرها الإرادية وبرامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك لتحقيق أهداف المجتمع (عمالة كاملة، استقرار ونمو اقتصادي، توازن في ميزان المدفوعات، التوازن الاقتصادي العام، تقليص الفجوة في الدخول بين أفراد المجتمع...الخ)[3].

كما يعرفها الدكتور عبد المطلب عبد الحميد في كتابه **"السياسات الاقتصادية"**؛على أنها "تلك المجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة"[4].

---

[1] عطية عبد الواحد، **"دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية"**، دار النهضة العربية مصر القاهرة، 1999، ص22.

[2] عوف محمد الكفراوي، **"السياسة المالية و النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة)** "مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، الإسكندرية، 1997، ص 152.

[3] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **" المالية العامة والنظام المالي في الإسلام"**، دار الميسرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى،عمان، الأردن 2000،ص 189.190.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، **"السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي"**، مجموعة النبيل العربية للنشر، الطبعة الأولى، مصر، الاسكندرية 2003،ص6.

ومن خلال هذه التعاريف كلها يمكن تعريف السياسة المالية على أنها إحدى أدوات السياسة الاقتصادية والمتمثلة في استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها العامة لتحقيق التوازن بين جانبي الموازنة العامة، وكذا أهداف اقتصادية معينة كتحقيق الاستقرار الاقتصادي والقضاء على البطالة، بالإضافة إلى التوزيع العادل للدخل.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياسة المالية

لا يمكن فهم أي سياسة اقتصادية دون فهم الفكر الذي تستند إليه، لأن هذا الفكر يوضح كيف ستؤثر هذه السياسة في الاقتصاد وكيف يمكن للاقتصاد أن يؤثر عليها، وعلى هذا الأساس سوف يتم التطرق إلى دراسة السياسة المالية ضمن إطار أفكار المدارس المختلفة.

أولا: السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي

خلال المدة التي سادت فيها النظرية الكلاسيكية وبالتحديد في القرن الثامن والتاسع عشر ومطلع القرن العشرين كانت الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية تقوم على أساس سيادة النظام الاقتصادي الحر والذي يقر أنه من الضار أن تتدخل الدولة في غير المجالات المحددة لها، فضلا عن ذلك تعمل قوى السوق على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بشكل تلقائي وعند مستوى التشغيل الكامل، وبالتالي فهمت النظرية الكلاسيكية على أنها تنادي بعدم تدخل الدولة على وجه الإطلاق في الحياة الاقتصادية لأن نشاط الأفراد أفضل بكثير من نشاط الدولة كما يعتقدون فتدخلها في غير المجالات المعهودة إليها الدفاع الخارجي والأمن الداخلي والقضاء وضمان المرافق العامة وضياع لجزء من الموارد الاقتصادية، لهذه الأسباب آمنت النظرية الكلاسيكية بمبدأ" الحياد المالي" في ظل مفهوم الدولة الحارسة[1].ومن الطبيعي كي يضمن الاقتصاديون الكلاسيكيون تحقيق مبدأ" الحياد المالي" لابد أن يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية التي حددتها النظرية في الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارسة فضلا عن ذلك أكدوا ضرورة المحافظة على توازن الموازنة وهذا يعني أن السياسة المالية هي سياسة محايدة لا يمكنها أن تحدث أي تغيير أو تعديل في الأوضاع والمراكز الاقتصادية القائمة، فلم يكن للضرائب مثلا أي استخدام في تحقيق أية أهداف اقتصادية واجتماعية كما أنهم يرفضون مسألة اللجوء إلى القروض العامة، وفي الوقت ذاته يرفضون وجود العجز في الموازنة العامة وبشكل أشد من الفائض فيها، ذلك لأن وجود العجز يتطلب المزيد من الضرائب لسد العجز الأمر الذي يتنافى مع القروض الكلاسيكي، إذ أن المزيد من الضرائب يكون على حساب مدخرات الأفراد، ومن ثم

[1] باهر محمد عتلم، **"اقتصاديات المالية العامة"**، مطبعة جامعة القاهرة للتعليم، مصر،القاهرة، 1988، ص10.11.

على الاستثمار الخاص الذي يعدونه الممول الرئيسي للأنشطة الاقتصادية، كما أن وجود فائض يعني أن الدولة قد تمادت في فرض الضرائب ويؤدي هذا إلى الآثار السابقة[1].

وفي ضوء ما تقدم يمكن الحكم على سلامة السياسة المالية في ضوء مبدأ توازن الموازنة العامة، لا في ضوء مبدأ التوازن الاقتصادي العام، طالما أنه اعتقد الكلاسيك أن هذا الأخير يتحقق تلقائيا، وهم بذلك يعفون السياسة المالية من أي دور في التوازن الاقتصادي وقصر دورها على تحقيق التوازن الحسابي،ومنه نجد أن أسس السياسة المالية في الفكر التقليدي تنحصر كالآتي:[2]

1. النفقات العامة تحدد الإيرادات العامة، أي أن النفقات هي التي تصوغ الإيرادات وتحدد حجمها وهذا يتماشى مع ما يدعو إليه الفكر التقليدي؛
2. تقليص الميزانية إلى أقل حجم ممكن، إذ اعتقد الكلاسيك أن أقل الميزانيات حجما أكثر سلامة؛
3. ضرورة المحافظة على توازن الموازنة العامة سنويا؛
4. تفضيل الضرائب على الاستهلاك والادخار، طالما أن الأخير هو مصدر تكوين رؤوس الأموال، إذ يفترض على الادخار التحول إلى استثمار وأن خير الضرائب تلك التي تميز من العلاقات القائمة فيما بين الدخل أو الثروة.

كخلاصة لما تقدم نلاحظ أن المفكرين الكلاسيك قد فصلوا بين النظرية المالية والاقتصادية من جهة وبين السياسة المالية والاقتصادية من جهة أخرى، وهذا يعد من أوجه النقص في النظرية التقليدية بالإضافة إلى ذلك فإن السياسة المالية المحايدة لم تجد التطبيق الدقيق في أي مرحلة مع أنها كانت مسؤولة عن عدم تدخل الدولة للحد من المتغيرات الانكماشية والتضخمية التي شهدها العالم أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين إذ كانت سلبية هذه السياسة سببا في الخروج منها وإتباع سياسة مالية إيجابية.

ثانيا: السياسة المالية في التحليل الكينزي

في الوقت الذي يؤكد فيه الكلاسيك على أنه لا وجود للكساد، أبرزت جملة من الانهيارات الاقتصادية مشكلة العقد الثالث من القرن الماضي فقد كان من غير المتصور أمام هذه النتائج السيئة أن تقف السياسة الاقتصادية وأنها المالية موقفها الحيادي التقليدي وكان عليها أن تتدخل لإعادة التوازن الاقتصادي، إذ كان لشدة هذا

[1] علي خليل وسلمان اللوزي، **"المالية العامة"**، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن عمان 2000،ص245.

[2] مجدي محمود شهاب، **" الاقتصاد المالي ،نظرية مالية الدولة و السياسة للنظام الرأسمالي"**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999 ص12-13.

الكساد الدور الكبير في إجبار الدولة على إعادة النظرفي فكرة "حالة الحياد "وأفسحت المجال لوجهة نظر أخرى مختلفة تتطلب قيام الدولة باستخدام السياسة المالية بشكل كبير وأكثر فعالية ودقة متمثلة بالتوسع في الإنفاق العام لمحاربة البطالة وإعادة الإنعاش الاقتصادي الأمر الذي اقتضى خروج السياسة المالية من حيادها التقليدي لتتولى مسؤولية هذه الأهداف بمعنى أنه يمكن أن يسمح بوجود عجز أو فائض في الموازنة إذ كان هذا علاجا للكساد والتضخم الذي يصيب الاقتصاد القومي.[1]

تلك الفكرة التي ينادي بها الاقتصادي كينز*متصديا للتحليل الكلاسيكي بالنقد، إذ أشار إلى أن السياسة المالية هي أكثر الأسلحة أهمية في مكافحة البطالة والكساد، وأن السياسة المالية ترجع إلى المالية العامة التي تغطي كلا من الإنفاق الحكومي والضرائب والاقتراض العام.

ومضى كينز في تحليله وبكل قوة إلى استنتاج انه لا يمكن إحداث مستويات أعلى مصطنعة من الطلب الكلي الفعال للاقتصاديات الرأسمالية بصورة تلقائية "القروض الكلاسيكية " لذا أكد كينز للخروج من أزمة الكساد على أهمية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وحققته بجرعات منشطة حتى يتسنى رفع الطلب الكلي الفعال إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل عن طريق تطبيق جملة من السياسات ومنها ما كان في مجال السياسة المالية خفض الضرائب وزيادة الإنفاق أو كلاهما معا وخصوصا في مجال الخدمات والأشغال العامة، وهنا سيفعل المضاعف فعله وبالتالي فقد دافع كينز وبقوة عن سياسة التمويل بالعجز بوصفها سياسة ملائمة في سنوات الكساد.

وانتهى كينز في تحليله إلى أن التوازن لا يتحقق تلقائيا، بل إن النظام الرأسمالي يظل الحالة الغالبة الطويلة في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وكان من المنطقي أن ينعكس هذا التحليل على السياسة المالية بحيث يستلزم خروجها عن الحياد التقليدي، والذي بدوره يفرض عليها مسؤولية ضمان توازن التشغيل الكامل.

ثالثا: السياسة المالية في التحليل النقدي

لقد أحرزت وجهة نظر النقديون نفوذا واسعا أواخر السبعينات من القرن الماضي خصوصا بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الاستقرار الكينزي قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي[1]،وفي هذه الظاهرة يصاحب الارتفاع

[1] عادل فليح العالي وطلال محمود كداوي، " **اقتصاديات المالية العامة** "، الكتاب الأول ،الدار الجامعية للطباعة والنشر، جامعة الموصل، بغداد، العراق، 1988 ص9.

* جون ميرنارد كينز:(5 جوان 1883-21 أفريل 1946) عالم اقتصاد بريطاني ويعتبر أحد مؤسسي الاقتصاد الكلي المعاصر وعالم الاقتصاد الأكثر تأثيرا في القرن العشرين، وأفكاره هي قاعدة المدرسة الفكرية التي تحمل اسم " الاقتصاد الكينزي"، كانت له العديد من المؤلفات من بينها: الكساد العظيم ل 1930م، النظرية العامة للتوظيف 1936.

المتواصل في الأسعار تزايد معدلات البطالة وتباطؤ معدلات النمو في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم والبطالة بنسب عالية إذ اعتقد النقديون وصناع السياسة بأن السياسة النقدية هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم، وأن السياسة المالية ليست لها أثر في مستوى العام للأسعار وفي النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير، وإن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع واعتقادهم بأن الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل الحكومة، ويعتقد أنصار المدرسة النقدية مثال" ميلتون فريدمان*بأن اليد الخفية التي تحدث عنها آدم سميثيمكن أن تعود للعمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية، إذ يعتقد النقديون أن تطبيق سياسة مالية توسعية بحتة من لدن الحكومة من شانه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال، مما يؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري الخاص وهذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية، لأن هذه الأخيرة هنا لا تؤدي سوى أثار توزيعية بين القطاع العام والخاص، نظرا لان زيادة النفقات الحكومية يصحبها غالبا انخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه، وفي هذه الحالة لا معنى بالمرة للتوسع في النفقات الحكومية سوى تامين الدعم للتوسع الحكومي[2].

ولكل ما سبق نجد أن النقديون وعلى رأسهم ميلتون فريدمان يعارض أي إجراءات تدخليه عبر السياسة المالية التي من شانها أن تؤدي إلى تزايد العجز الحكومي ثم التضخم الذي يمثل المشكلة الاقتصادية الرشيدة لهم ويحبذون سياسة القواعد أساسا للسياسة الاقتصادية مشيرين في ذلك لأهمية النصوص الدستورية محل حالة التوازن السنوي للموازنة لاعتقادهم بان السياسة المقيدة هذه تساهم في تحديد الأسواق لممارسة نزعتها التصميمية الذاتية في مواجهة الاتجاهات الاقتصادية المعاكسة وهم بذلك يعبرون عن رغبتهم في العودة إلى الأسس التقليدية للسياسة المالية و في الوقت نفسه تمثل توجهات ومحاولات المدرسة النقدية لإحياء الجذور الفكرية للمدرسة الكلاسيكية.

رابعا: السياسة المالية في ظل التوقعات الرشيدة

استنادا لفرضية التوقعات العقلانية أن مسالة اعتماد سياسة مالية معلنة سواء كانت توسعية آو انكماشية منذ البداية لا يمكن أن تساعد أصحاب القرار الاقتصادي في جانب التنسيق و التعاون مع إجراءات السياسة المالية التي تنتجها الحكومة معا لتحقيق أهدافها، إلا أن هذه النظرية قد تعرضت لانتقادات كانت أهمها أنه في حالة امتلاك

---

[1] أحمد زهير شامية، " **النقود و المصارف**" ،دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص377-380.

* ميلتون فيردمان: (31جويلية1912- 16 نوفمبر2006)عالم اقتصاد أمريكي، عالم إحصاء وكاتب، درس بجامعة شيكاغو لأكثر من ثلاثة عقود، تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1976، ومن بين مؤلفاته: "الرأسمالية والحرية" 1962،"حرية الاختيار" مع Rose Friedman 1980.

[2] باري سيجل، " **النقود و البنوك و الاقتصاد** "،ترجمة طه عبد الله وعبد الفتاح عبد الرحمن، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1987،ص618-636.

صانعي السياسة لمزيد من المعلومات عن الاقتصاد، قد يكون من السهل لهم أن ينكروا المعلومات ويدعموا الناس لكي يتصرفوا بناءا علها بدلا من تطبيق سياسة جديدة، فضلا على أن مسالة افتراض النظرية لمرونة الأسعار والأجور، فإنها قد تكون جامدة ، وبالتالي حتى ولو كانت التوقعات رشيدة فان الأجور والأسعار قد تتغير ببطء لتؤدي إلى تغيرات في الناتج و العمالة على الأقل في الأجل القصير، وعليه يمكن القول أن هذه النظرية تعد محل خلاف بين الاقتصاديين[1].

خامسا: السياسة المالية في التحليل الاقتصادي جانب العرض

إن الأفكار المهمة التي ركزت عليها هذه المدرسة إنها تنظر إلى الضرائب كأحد عوامل النمو الاقتصادي ولكنها ترى أن ارتفاعها يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي والاستثماري والذي ينعكس في النهاية بانخفاض مدفوعات الضرائب لذلك تنادي بخفض معدلاتها، كما أن ما جاءت به هذه المدرسة يمكن أن يكون متفقا مع ما جاءت به المدرسة النقدية من خلال انحيازها لمبدأ المشروع الخاص، فضلا عن اعتناقها لمبدأ الحرية الفردية والتأكيد عليها والذي كان واضحا من خلال رفضها للسياسات الحكومية القائمة على إدارة الطلب الكلي منها على وجه الخصوص والتي اعتمدتها السياسات الكينزية.[2]

وردا على الاعتراضات الموجهة من عدد كبير من الاقتصاديين النقديين لثورة الثمانينات المالية، وخصوصا مسألة التخفيضات الضريبية المبالغ فيها، فإن تلك التخفيضات التي نادى بها أنصار جانب العرض قد أخفقت ومن ثم ستؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة والفكرة الأساسية هنا تتلخص في أن تخفيض معدلات الضريبة بما تمثله من حوافز لإنعاش الاقتصاد القومي سيؤدي إلى اتساع القاعدة الضريبية.

ومن الواضح أيضا أن أنصار هذه المدرسة خلاف أنصار المدرسة النقدية يعطون للسياسة المالية وبالذات السياسة الضريبية أهمية أكبر في مكافحة التضخم ومواجهة مشكلة الأساس وهي الركود.

سادسا:السياسة المالية ومضاعف الإنفاق الحكومي

تسعى أغلب الاقتصاديات المعاصرة إلى ما يسمى باقتصاديات الرفاه، وعلى الرغم من أن الرفاه لا يعتمد بشكل رئيس على النشاطات الحكومية، إلا أن المؤسسات الحكومية هي القنوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية، والاجتماعية

[1] بلوافي أحمد، **"أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر 1970-2011"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص55-56.

[2] نزار كاظم، الخيكاني، وحيدر يونس الموسوي، **"السياسات الاقتصادية، الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي"**دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة 2،الاردن، عمان،2015 ، ص 58-60.

والتي من شأنها أن تعمل على رفع مستوى الرفاه للجميع، وبالتالي فان القطاع الحكومي يعد من أكبر القطاعات في التوظيف الوطني إذ يعمل من خلال آليات السياسة المالية المعتمدة على توزيع و إعادة توزيع الدخل الوطني فضلا عن ذلك فانه يعد وسيلة لتحسين مستوى معيشة الأفراد في كثير من البلدان لما يلعبه من دور مهم في توفير مجموعة كبيرة من السلع والخدمات لأفراد المجتمع ومن خلال الاستثمار المباشر ودعم الصناعات الوطنية وحمايتها، بالإضافة إلى دعمه المباشر للسلع والخدمات الأساسية[1].

وتبدأ أهمية النفقات العامة بالتزايد وترتفع نسبتها للناتج القومي مع تزايد دور الدولة وقيامها بالتوسع بالخدمات الأساسية كإقامة المباني، الحدائق، والمدارس والمستشفيات ... الخ. والى جانب ذلك القيام بالمشروعات الكبيرة فالإنفاق الحكومي له تأثير مباشر في مستوى الطلب الكلي، ويعد أحد أوراق الموازنة الحكومية والسياسة المالية لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي والمحافظة على الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتقليل التقلبات الحادة التي تحصل فيها ومن ثم تحقيق مستوى عال من التشغيل أي تقليل معدلات البطالة وجعلها بالحد الأدنى الممكن، فعندما تكون هناك بطالة في الاقتصاد نتيجة قصور الطلب، بسبب انخفاض الدخول ومستويات الأسعار، تسعى الحكومة إلى تحفيز الاقتصاد من خلال قيامها ببرامج الإنفاق والاستثمار العام، وهي بذلك تعمل على زيادة الدخل والإنتاج و التوظيف وهذا من شانه زيادة الطلب الفعال على الاقتصاد القومي، ومن خلال أثر المضاعف الحكومي بحيث يسير الاقتصاد بخطوات سريعة نحو التوظيف الكامل[2]، والشكل التالي يوضح تلك الميكانيكية:

[1] هشام محمد صفوت العمري، **"اقتصاديات المالية العامة و السياسة المالية"**، مطبعة التعليم العالي، الطبعة الثانية، بغداد، 1988،ص52-55.

[2] خوله سلمان لويس، **"الآثار الاقتصادية للحصار من التمويل و التضخم و التشغيل "**،أطروحة دكتوراه ،كلية الإدارة و الاقتصاد، الاردن، بغداد،1988 ،ص23.22.

الشكل رقم(1-1):أثر المضاعف الحكومي على السياسة المالية

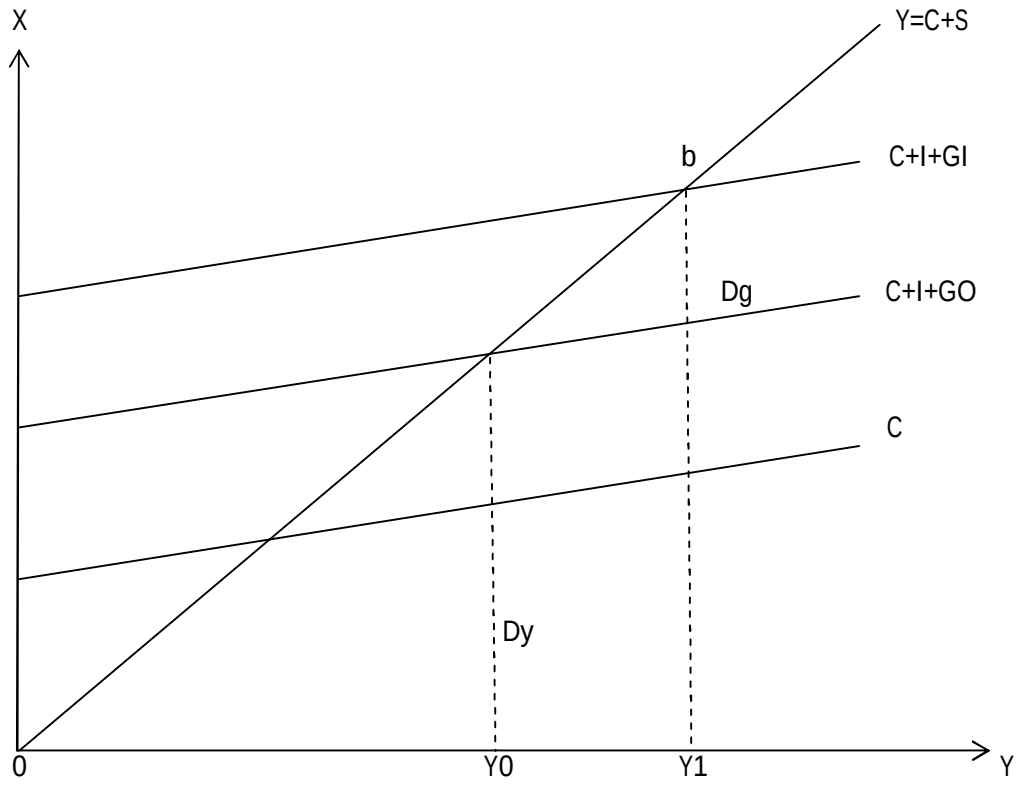

المصدر:مايكل ايدجان، **"الاقتصاد الكلي، النظرية و السياسة "**، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية،1988،ص116.

من خلال الشكل يتضح لنا أن المنحنيات C، (C.I.Go) تمثل دالة الاستهلاك ودالة الإنفاق الكلي (الاستهلاك +الإنفاق الحكومي +الاستثمار الخاص) على التوالي وأن للإنفاق الحكومي تأثيرات مضاعفة في الدخل وذلك من خلال عمل مضاعف الإنفاق العام الذي يتحدد بالميل الحدي للاستهلاك وعليه فان مضاعف الإنفاق الحكومي وهو مقلوب الميل الحدي للادخار وهو في الوقت نفسه يمثل مضاعف الاستثمار البسيط ومثلما في الصيغة الآتية:

مضاعف الإنفاق الحكومي $\frac{DY}{DG} = \frac{1}{1-MPC}$

لكي تنسق مضاعف الإنفاق الحكومي للمستويات الحكومية لا بد من تحديد المستوى التوازني للدخل المناظر للمستويات الحكومية GO ، ونحصل على هذا المستوى من الدخل بإحلال المعدلات السلوكية في شرط التوازن:

العرض الكلي = الطلب الكلي (y=c+i+g) وأن G=go. I=Io

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

للسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها، عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة نذكر أهمها في النقاط التالية:[1]

أولا: التخصيص الأمثل للموارد

يملك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من الموارد قد تكون محدودة ونافذة، وأخرى متجددة تسعى الدولة إلى إيجاد كفاءات من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية والمتزايدة للمجتمع وذلك عن طريق التوجيه و التحفيز للقطاع العام و الخاص مستخدمة أدوات يطلق عليها أدوات السياسة المالية منها ما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة و أخرى بالنفقات العامة.

ثانيا: التوزيع العادل للثروات والدخل

إن تحقيق الهدف السابق يؤدي إلى تعظيم وتنويع الإنتاج بمختلف أنواع السلع والخدمات، حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيعه توزيعا عادلا على أفراد المجتمع وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة، والتوزيع العادل للدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة.

ثالثا: تحقيق الاستقرار الاقتصادي

من أهداف السياسة المالية تحقيق أدنى حد من الاستقرار و التشغيل، حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل، ومستوى الأسعار في اختلاف الحياة الاقتصادية وتنشا عنها مصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي[2]، فيأتي تدخل الدولة من أجل استخدام أدوات السياسة المالية.

رابعا: التوازن المالي: يقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه.

[1] صالحي الصالح، **"المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي"**، دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات وتحليلا لأركان والمؤسسات،دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر،القاهرة،2006، ص498-499.

[2] موسى إبراهيم، **"السياسة الاقتصادية و الدولة الحديثة"**، دار المنهل، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،1998، ص13.

خامسا: التوازن العام

التوازن العام بين مجموعة الإنفاق القومي(نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات، والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها.[1]

المبحث الثاني: اتجاهات وأدوات السياسة المالية وآلية عملها

تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات التخطيط الاقتصادي الحديث، وأقوى دعامة ترتكز عليها السياسة الاقتصادية، فتختلف اتجاهات السياسة المالية تبعا للظروف السائدة والمرحلة التي مر بها اقتصاد الدولة، كما تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال أدواتها المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة وذلك لمعرفة مدى فعاليتها واختيار الآلية المثلى لعمل هذه الأدوات.

المطلب الأول: اتجاهات السياسة المالية

للسياسة المالية اتجاهين حسب الدور الذي تلعبه السلطات العمومية في النشاط الاقتصادي؛ وهما كاللاتي:

أولا :الاتجاه التوسعي ويسمى بالسياسة المالية التوسعية

ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف، وتراجع في معدل نمو الناتج، ويعزي ذلك إلى قصور الطلب الكلي، ولذا يتطلب الأمر إتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظيف، مما يترتب عليه زيادة في مستوى الإنتاج والدخل وبالتالي ارتفاع معدل النمو في الدخل، ويتم ذلك من خلال:[2]

1. **زيادة الإنفاق الحكومي:** وتتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدماتية وعلى المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخول المحدودة، وتأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقديا أو عينيا مثل: الملابس، الحليب، الخدمات الصحية....الخ.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **"السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي"**، مكتبة زهراء الشرق، مصر، القاهرة، 1998، ص241-242.

[2] محمد السريتي،**" مبادئ الاقتصاد الكلي "**،كلية التجارة ،جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، الإسكندرية ،جمهورية مصر العربية، 2013،ص23.

2. **تخفيض الضرائب:** الهدف من هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، بحيث يشير علماء المالية الى أن التخفيض من الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الانفاق الاستهلاكي، وهذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يكتفوا بإضافتها الى أرصدتهم النقدية
3. المزج بين الأداتين معا: أي الجمع بين الزيادة في الانفاق العام و تخفيض الضرائب إذا تطلب الأمر.

ثانيا: الاتجاه الانكماشي و يسمى بالسياسة المالية الانكماشية

ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب على ذلك العديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمارات، واختلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى؛ ويكون ذلك ناتج عن زيادة الطلب الكلي.

ورغم افتراض ثبات الأسعار في ظل هذا التحليل، غير أنه عندما يكون الطلب الكلي أعلى من مستوى الناتج عند مستوى التوظيف الكامل، تتجه الأسعار إلى الارتفاع. مما يستدعي تطلب الأمر تدخل الحكومة بأتباع سياسة مالية انكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي و الحد من التضخم في المجتمع، وبالتالي تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار ويتم ذلك من خلال: [1]

1. **تخفيض الإنفاق الحكومي:** وذلك بالتخفيض في حجم النفقات العامة خاصة تلك النفقات غير الضرورية.
2. **زيادة الضرائب:** يستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي، بحيث يهدف الى امتصاص جزء من القوة الشرائية للأفراد، والحد من الاستهلاك(تقليل الميل الحدي للاستهلاك) لتخفيض مستوى الطلب الكلي.
3. **المزج بين الأداتين معا:** أي تعمل الدولة على إحداث فائض بالميزانية يستخدم في تغطية عجز السنوات السابقة ويترتب على هذه الوسائل السابقة تخفيض الطلب الكلي بحيث يتعادل مع العرض الكلي عند مستوى الدخل المناظر لمستوى التوظيف الكامل.

[1] محمد السريتي،" **مبادئ الاقتصاد الكلي**"، مرجع سبق ذكره، ص 231.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية وفعاليتها

للسياسة المالية مجموعة من الأدوات، التي تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها وذلك من خلال استعمالها للإيرادات الضريبية، النفقات العامة، العجز الموازني وذلك لأجل بلوغ الأهداف المسطرة؛ اقتصادية كانت أو اجتماعية.

وتتمثل أهم الأدوات التي تستعملها السياسة المالية من أجل تحقيق أهدافها فيما يلي:

أولا: أدوات السياسة المالية

1. **الإيرادات العامة**

الايرادات العامة هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضوع التنفيذ. وتنقسم الايرادات العامة الى: [1]

أ.الضريبة:

تعتبر الضرائب من أقدم وأهم مصادر الايرادات العامة، والتي كانت ولازالت العنصر الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في تغطية جانب كبير من الانفاق العام، وفيما يلي سنحاول الإلمام بمعظم الجوانب الخاصة بالضريبة.

- **.تعريف الضريبة:** لقد تعددت واختلفت التعريفات التي أوردها الكتاب في شان الضريبة إلا أنها تشترك وتتفق مع الخصائص العامة، ويمكن تعريفها على أنها: **"**فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية مساهمة منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه بنفع خاص مقابل دفع الضريبة**"**.

كما عرفها الأستاذ جاستون جيز بأنها: **"**أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة**"**[2].

ومنه يمكن تعريف الضريبة على أنها مبالغ مالية تفرضها الحكومات، وتعتبر نوعا من أنواع الالتزامات على الأشخاص، وكما يمكن اعتبارها من العوائد المالية للدولة من أجل الحصول على دعم مالي للخدمات التي تقدمها.

- **خصائص الضريبة:**

[1] عادل أحمد حشيش،" **أساسيات المالية العامة**"،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص151.

[2] مرجع سبق ذكره، ص152.

للضريبة مجموعة من الخصائص نجزها فيما يلي: [1]

- **مبلغ نقدي:** تماشيا مع مقتضيات النظام الاقتصادي المعاصر أين أصبحت النقود تحتل أهمية كبيرة في مختلف التعاملات، كان لابد من أن تأخذ الضريبة الشكل النقدي في دفعها، بدلا من الشكل العيني؛ الذي كانت تدفع الضرائب به سابقا.

- **فريضة إلزامية:** ان عملية فرض الضريبة هي من اختصاص السلطة العامة، وهذا ما يعطيها صيغة الجبر، ونعني بصيغة الجبر انه إذا امتنع أحد المكلفين بأدائها فان السلطة الحق في اللجوء إلى وسائل التنفيذ الجبري.

- **الضريبة تدفع بدون مقابل:** وهذا يعني أن المكلف بدفع الضريبة لا يؤديها لغرض الحصول على نفع خاص ويذهب الدكتور رياض الشيخ إلى أنه قد تفرض الضريبة لغرض معين قد يعود بمنفعة خاصة على دافعي الضريبة ومن أمثلة ذلك مدفوعات التأمينات الاجتماعية، ولكن هذه المنافع لا يحصل عليها العامل إلا في ظروف معينة إذا تعرض للبطالة أو الإصابة أثناء العمل مثلا".

-**الضريبة تدفع بصفة نهائية:** ويقصد بذلك أن الدولة لا تلتزم برد قيمة الضريبة إلى المكلف بعد حين، وهذا ما يجعلها تختلف عن القرض العام.

- **القواعد الأساسية للضريبة:** يقصد بقواعد الضريبة المبادئ التي يستحسن أن يسترشد بها المشرع المالي وتهدف هذه القواعد إلى تحقيق مصلحة الأفراد المجتمع من جهة ومصلحة الخزينة من جهة أخرى وهي كالآتي: [2]

- **قاعدة العدالة:** والذي يقوم على وجوب مراعاة عند فرض الضريبة على المواطنين تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بينهم.

- **مبدأ اليقين:** بمعنى ذلك أن تكون الضريبة واضحة من حيث المقدار وموعد وكيفية الدفع،وتؤدي مراعاة هذه القاعدة إلى علم الممول بالضبط بالتزاماته اتجاه الدولة، ومن ثم يستطيع الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استغلال.

[1] عادل فليح العلي،طلال محمود الكفراوي، **"اقتصاديات المالية العامة"**، ج2، الايرادات العامة للدولة والموازنة العام للدولة، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق الاردن، دون سنة النشر، ص43.

[2] عادل أحمد حشيش، **" أصول المالية العامة "** مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، الإسكندرية، بدون سنة النشر، ص 157.160.

- **قاعدة الملاءمة في الدفع:** بمعنى أن تكون إجراءات فرض الضريبة ومعاد جبايتها لظروف الممول وطبيعة عمله ونوع النشاط الذي يزاوله.

- **قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية:** تقتضي هذه القاعدة بأنه يجب على الدولة أن تختار طريقة الجباية التي تكلفها أقل النفقات.

- **أنواع الضريبة:** يقسمها كثير من مختصي المالية العامة إلى قسمين: ضرائب مباشرة، وأخرى غير مباشرة.[1]

- **الضرائب المباشرة:** وهي التي تقتطع مباشرة من الدخل أو رأس المال وتحصل عندما يحقق الدخل، مثل الضريبة على الدخل، ونظرا لتعدد مصادر الدخل فقد أصبحت الضريبة عليه ذات أهمية كبيرة في النظم الضريبية الحديثة فقد يكون المصدر من العمل أو من رأس المال أو منهما معا.

- **الضرائب غير المباشرة:** وهي لا تقل أهمية عن سابقتها، وتسمى بضرائب الإنفاق، وتفرض هده الضرائب على الفرد عندما ينفق رأسماله أو دخله في سبيل تحقيق حاجته، وعليه فهي تشمل جميع الضرائب التي تفرض على السلع و الخدمات.

- **. أهداف الضريبة:** تعتبر السياسة الضريبية الشق الثاني للسياسة المالية،ولذا فان أهدافها مكملة لأهداف السياسة المالية ونوردها فيما يلي:[2]

- **توجيه الاستهلاك:** وذلك من خلال استعمال الضرائب كأداة للتأثير على الاستهلاك من أجل الترويج النسبي للسلع والخدمات أو رفعها من أجل الحد من استهلاكات أخرى.

- **توجيه قرارات أرباب العمل:** يمكن استخدام الضريبة في خلق توازن بالكميات التي يرغب في إنتاجها ويمكن استخدامها لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتوجيه و استقطاب الاستثمارات.

- **زيادة تنافس المؤسسات:** يؤثر انخفاض الضريبة على تنافس المؤسسات فيساعد على زيادة الإنتاج، مما يعمل على خفض أسعار عوامل الإنتاج، وهذا يؤدي إلى خفض التكاليف الكلية للإنتاج.

---

[1] حمدي أحمد الغازي،" **اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق**"، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي الاقتصادي،الدار المصرية، مصر،1992، ص144.

[2] محرزي محمد عباس،" **اقتصاديات الجباية و الضرائب**"، دار الهومة، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2088،ص14.

- **السياسة الضريبية كأداة للاندماج الاقتصادي:** وهذا من خلال تنسيق الأنظمة الضريبية، المعدلات الإعفاءات، التخفيضات الممنوحة، أنماط الاهتلاك المعتمد، تبادل المعلومات بخصوص ظاهرة التهرب الضريبي.

- **إعادة توزيع الدخل:** وذلك من خلال التخفيف البيني للفوارق في الدخل القومي الموجه لمختلف الشرائح والفئات، مما يجعل أصحاب القرار أمام قرارين أما اختيار كفاءة تخصيص الموارد وأما اختيار العدالة الضريبية.

- **تمويل التدخلات العمومية:** وهو الهدف الأصلي والثابت للضريبة لكونه تمويلا غير تضخمي.

ب. الرسوم:

تعتبر الرسوم من مصادر الايرادات العامة للدولة وهي ذات أهمية خاصة لكونها من الإرادات التي تدخل خزانة الدولة بصفة دورية منتظمة، ومن ثم تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة وتحقيق منافع عامة.

- **. تعريف الرسم:**

يعرف الرسم على أنه " مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا على الدولة أو الى إحدى هيئاتها العامة مقابل نفع خاص يحصل عليه الفرد الى جانب يعود على المجتمع ككل"[1].

- **خصائص الرسم:**[2]

- **الصفة النقدية:** ويعني انه يتم دفع الرسم في شكل نقدي، واشتراط الصورة النقدية للرسم ليتلاءم و التطور الحديث في مالية الدولة من حيث اتخاذ نفقاتها وإيراداتها للصورة النقدية.

- **الصفة الإجبارية:** أي دفع مبلغ الرسم جبرا للهيئة أو الجهة العامة التي تقدم الخدمة، وعنصر الجبر تستقل به الدولة الممثلة في هيئاتها العامة بوضع القواعد القانونية المتعلقة بالرسم، والتي تجبر الأفراد على دفعه مقابل حصوله على خدمة من إحدى هيئات الدولة.

- **الرسم يدفع مقابل خدمة معينة:** يدفع الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة الى هيئاتها العامة، وقد تكون هذه الخدمة عملا تتولاه احد المرافق العامة لصالح الأفراد، كالفصل في النزاعات (الرسوم القضائية)، أو توثيق العقود وشهرها؛ أو امتياز الحصول على رخصة السياقة أو جواز السفر، أو رسوم الموانئ والطرق...الخ.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **"المالية العامة النفقات العامة، والإيرادات العامة و الميزانية العامة"**، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر،2003 ص،ص 102-105.

[2] منصور ميلاد يونس، **"مبادئ المالية العامة"**، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1991، ص72.

- **صفة النفع**: يترتب على الرسم تحقيق نفع الخاص و المتمثل في المنفعة التي تعود عليه من الخدمة المقدمة من الهيئات العامة، وهذا الى جانب النفع العام.

- **أنواع الرسوم**:

- **رسوم إدارية**: مثل رسوم التعليم، رسم جواز السفر، رسم تسجيل العقار...الخ.

- **رسوم قضائية**: مثل التي تدفع نظير الدولة في الخصوصيات بين الأفراد (المحاكم).

- **رسوم اقتصادية**: مثل رسم الهاتف، البريد، الكهرباء...الخ.

2. النفقات العامة

تتجلى سياسة النفقات العامة من خلال تطور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، باعتبار النفقات العامة الأداة التي تستخدمها الدولة للقيام بالتدخلات العمومية وتحقيق أهدافها.

- **تعريف النفقات العامة**:

تعرف النفقات العامة على" أنها مبلغ من المال تستعمله الدولة أو إحدى هيئاتها الرسمية لتحقيق غرض عام".[1]

وتعرف أيضا على أنها: "مبلغ من النقد ينفقه شخص عام بقصد أداء خدمة ذات نفع عام".

- **تقسيم النفقات العامة**:

من الطبيعي أن يزداد تنوع النفقات العامة بازدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة، لذلك نجد أن المؤلفين الماليين أسهموا في التقسيمات النظرية للنفقات العامة، في حين أن كل دولة أخذت بالتقسيمات الوضعية التي تلاءم الحاجيات والظروف، وكذا درجة تطورها الاقتصادي و الاجتماعي، ولهذه التقسيمات أغراض متعددة منها:[2]

- تسهيل صياغة وإعداد البرامج.
- خدمة أهداف المحاسبة، المراجعة، المراقبة والاعتماد.
- التمكن من قياس كفاءة تنفيذ كل برنامج.
- إجراء الرقابة الفعالة على الدور المالي للدولة.

[1] محمد عباس محرزي، **"اقتصاديات المالية العامة"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص91.

[2] سوزي عدلي ناشد،**" المالية العامة النفقات العامة، والإيرادات العامة والميزانية العامة"**، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2003، ص28.

- **التقسيم النظري للنفقات العامة:**

- نفقات عادية وغير عادية :فالعادية هي الدورية التي تمول من إيرادات الدولة العادية [1]،كالضرائب، المداخيل وأملاك الدولة، ومن أمثلة ذلك نجد أجور الموظفين والعمال، نفقات الصيانة، نفقات تحصيل الضرائب... الخ. والغير العادية هي تلك الغير دورية التي لا تتكرر بانتظام في الميزانية، ولكن تدعو الحاجة إليها مثل نفقات إنشاء الطرق ونفقات مواجهة أثار الكوارث الطبيعية، وتسد هذه النفقات من الإيرادات غير العادية كالقروض.

- النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية: النفقات الجارية أو ما تعرف بالنفقات التسييرية وهي النفقات اللازمة لتسير المرافق العامة وتتمثل في دفع أجور العمال ومصاريف الصيانة ، ويمكن أن تشمل أيضا نفقات إدارية ونفقات اقتصادية واجتماعية.

أما النفقات الاستثمارية فيقصد بها النفقات التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال للمجتمع، ويمكن أن تكون في شكل استثمارات جديدة في كافة الأنشطة الاقتصادية، وكل النفقات الرأسمالية وكذا اقل النفقات التي تنفق من اجل زيادة المخزون من السلع.

- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية: فالنفقات التحويلية هي التي تكون بتحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع بدون مقابل مباشر، وبالتالي فهي لا تزيد من الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه. وتنقسم هذه الأخيرة إلى ثلاث أنواع:[2]

* **اقتصادية:** تتمثل في الإعانات الممنوحة لبعض المشروعات مثل: إعانات الاستغلال.

* **اجتماعية:** مثل الإعانات التي تمنح للفقراء والتأمينات الاجتماعية.

* **مالية:** وتتضمن أساسا أقساط فوائد الدين العام.

أما النفقات الحقيقية فهي النفقات التي تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، وشراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإيرادات وأجهزة الدولة، وينقسم هذا النوع بدوره إلى نفقات جارية (تسييرية) ونفقات استثمارية (رأسمالية).[3]

[1] أعمر يحياوي، **"مساهمة في دراسة المالية العامة"**، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2003،ص40.

[2] رفعت محجوب، **"المالية العامة"**، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1992، ص92.

[3] مجدي شهاب، **"أصول الاقتصاد العام"**، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر،1998، ص49.

- **. التقسيم العملي للنفقات العامة:**

من الناحية العملية تختلف الدول في الأسلوب الذي تتبعه لتقسيم النفقات العامة فكل دولة تستخدم التقسيم العملي الذي يتلاءم مع ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية ويندرج تحت هذا التقسيم: التقسيم الوظيفي، التقسيم الاقتصادي، التقسيم الإداري.[1]

- **التقسيم الوظيفي**: يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الوظائف التي يتم الإنفاق عليها حتى يتسنى للدولة التعرف على مصاريف كل دائرة من دوائرها وقدرتها الإنتاجية لتقارنه مع مصاريف و إنتاجية القطاع الخاص وبعد ذلك يتم تخصيص اعتمادات الإنفاق العام وفقا للتكلفة.

- **التقسيم الاقتصادي**: يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الأعمال والمهام المختلفة التي تمارسها دوائر الدولة شريطة توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية (زراعة ،صناعة، سياحة) ويؤخذ بالحسبان نفقات الدوائر الحكومية ونفقات التجهيز التي تزيد من الدخل الوطني.

- **التقسيم الإداري:** يتم التقسيم على أساس الإدارات الحكومية التي تقوم بعملية الإنفاق مثل الوزراء والهيئات والمؤسسات العامة ضمن العمل الوظيفي لكل إدارة، وبعد ذلك يتم التقسيم داخل كل وحدة إدارية الأقل في التنظيم الإداري و الأصغر.

- **التقسيم الجزائري للنفقات العامة:** لقد تم تقسيم النفقات العامة في الجزائر وفق لقانون المالية 1983 إلى ثلاث أقسام وهي[2]:

- **نفقات التسيير:** وتضم أربعة أبواب وهي: أعباء الدين العمومي، النفقات المحسومة من الإيرادات،مخصصات السلطات العمومية، النفقات الخاصة بوسائل المصالح أو ما يعبر عنه بالنفقات الدورية كمرتبات الموظفين والمعاشات والمنح والإعانات وتكاليف تشغيل المرافق، التدخلات العمومية.

- **نفقات التجهيز**: وهي تشمل النفقات الخاصة بالاستثمارات التي تخطط الدولة في تطبيقها وتدرجها في مخططها العام في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كالصناعة والزراعة والتحديث العمراني والتكوين المهني حل مشاكل الإسكان.

[1] مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] عبد المجيد قدي،" **مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**"، دراسة تحليلية تقنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص179-180.

- **نفقات الاستثمار**: وتشمل إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة وهي تخص الاستثمارات الخاصة بالهيئات المستقلة كقطاع المحروقات والفلاحة والصيد.

- **الآثار الاقتصادية للنفقات العامة**

وهي التغيرات التي تطرأ على الحياة الاقتصادية، نتيجة لتطبيق الدولة لسياسة انفاقية عامة قصد التأثير في الإنتاج والاستهلاك الوطنيين أو طريقة توزيع الدخل، المستوى العام للأسعار أو التشغيل بغية تحقيق التوازن الاقتصادي.[1]

- . **على الإنتاج الوطني**: تؤثر النفقات على الانتاج الوطني (الذي يعني مجموع القيم المضافة المتولدة عن النشاط الإنتاجي الذي يقوم به المجتمع خلال فترة زمنية معينة محددة) إيجابا آو سلبا، وتؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعال، حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب وتزداد أهميته بازدياد تدخل الدولة في حياة الأفراد و العلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف عن حجم النفقة ونوعها ،ومن جهة أخرى يرتبط أثر النفقة العامة على الإنتاج ومدى تأثير الطلب الكلي الفعال في حجم الإنتاج والتشغيل وهذا بدوره يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى التشغيل في الدول المتقدمة وعلى درجة النمو في البلاد النامية.

- . **أثر النفقات العامة على الاستهلاك**: تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة أكبر منها لإشباع الحاجيات الاستهلاكية للأفراد.

- . **أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل**: إن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة فان النتيجة النهائية هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة (مع التحكم في ظاهرة التهرب)، وتكون نفس النتيجة في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية، فهذا يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والنتيجة زيادة الفوارق الاجتماعية.[2]

[1] عبد الكريم صادق بركات،" **الاقتصاد المالي**"، جامعة دمشق، سوريا،1993، ص302.

[2] محمد سعيد فرهود،" **مبادئ المالية العامة** "، ج1، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1978، ص104103.

ج. الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة ثالث أداة تستعملها السياسة المالية، وتتضمن الإيرادات والنفقات العامة بمختلف أشكالها ومن خلالها يمكن للحكومة استخدام إحدى الأداتين أو استخدامهما معا بغية تحقيق الأهداف المرجوة.

- **. تعريف الموازنة العامة:**

الموازنة العامة هي تقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة عن فترة مالية مستقبلية غالبا ما تكون سنة.

وتعرف أيضا: على أنها "القائمة التقديرية للمصروفات، والإيرادات الحكومية عن فترة مالية مقبلة غالبا ما تكون سنة وهي وثيقة مصادق عليها من السلطة التشريعية المختصة"[1].

ومما سبق يتبين لنا أن الموازنة العامة للدولة، تستند إلى عنصرين أساسين هما: التقدير والاعتماد؛ فبالنسبة للتقدير يتمثل في تقدير أرقام تمثل الإيرادات العامة التي ينتظر أن تحصل عليها السلطة التنفيذية، أما بالنسبة للاعتماد فيقصد به حق السلطة التشريعية في الموافقة على التوقعات السلطة التنفيذية، من إيرادات ونفقات عامة، أي أن الموازنة العامة تظل مجرد مشروع موازنة حتى لا تعتمد من السلطة التشريعية.

- **أهمية الموازنة العامة للدولة**

تعتبر الموازنة العامة للدولة ذات أهمية كبيرة وذلك لأنها:[2]

- تعبر عن برنامج العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للحكومة، من خلال الفترة المالية.
- تمكننا من الكشف عن مختلف أغراض الدولة، عن طريق التحليل الرقمي للإيرادات العامة والنفقات العامة والتي تجمعها وثيقة واحدة وهي الموازنة العامة للدولة.
- تعتبر وثيقة الصلة بالاقتصاد الوطني، والأداة الرئيسية، التي تحقق أهداف الدولة السياسية،الاقتصادية والاجتماعية.

[1] محمد البنا "**اقتصاديات المالية العامة**"، مدخل حديث ، الدار الجامعية ،الطبعة الثانية ، القاهرة، مصر،2009،ص45.

[2] عبد المنعم فوزي،" **المالية العامة والسياسات المالية**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،2000،ص41.

- **القواعد الأساسية لإعداد الموازنة العامة للدولة:**

يتطلب إعداد وتحضير الموازنة العامة، مراعاة عدد من القواعد والمبادئ العامة والمتمثلة فيما يلي: [1]

- **مبدأ السنوية:** تقتضي هذه القاعدة بأن يتم تقدير استخدامات الدولة ومواردها، لفترة زمنية مقبلة مدتها سنة وتعد قاعدة السنوية من المبادئ الأكثر استقرارا، وذلك عند إعداد الموازنة العامة للدولة، على أساس أن السنة تمثل دورة كاملة للفصول المناخية الأربعة، وكذلك فترة السنة ملاءمة لتقيم أداء السلطة التنفيذية.

- **مبدأ الشمولية:** تقتضي هذه القاعدة بأن تشمل الموازنة العامة كلا من تقديرات الموارد والاستخدامات بأكملها من دون إجراء مقاصة بين بعض أبوابها أو بنودها من موارد الدولة وبعضها الأخر، وذلك بهدف تحقيق رقابة فعالة على كل من موارد الدولة أو استخداماتها.

- **مبدأ عدم التخصيص:** وتقتضي هذه القاعدة بعدم جواز تخصيص موارد بعينها لمواجهة استخدامات محددة فقاعدة عدم التخصيص تقتني بأن توجه جميع الموارد إلى جميع الاستخدامات ومن ثم لا يجوز تخصيص مورد معين كالضريبة على السيارات مثلا، للإنفاق على إنشاء الطرق أو الجسور مثلا وصيانتها.

- **مبدأ التوازن:** تقتضي قاعدة التوازن بأن تتساوى الاستخدامات (النفقات) مع الإيرادات، وعلى الرغم من سلامة هذه القاعدة،إلا أن الظروف الاقتصادية المتغيرة والمتشابكة، لمعظم دول العالم، أدت إلى قبول فكرة وجود عجز أو فائض في الموازنة العامة، اذ يغطي العجز عن طريق القروض المحلية والدولية.

- **هيكل الموازنة العامة**

يختلف هيكل الموازنة العامة من دولة إلى أخرى ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى؛ ويمكن القول أن تبويب وتقسيم الموازنة العامة يتوقف على معايير عديدة لعل أهمها ما يلي:

* قد تكون هناك تقسيمات حسب الأساس الإداري، و بالتالي يتم ترتيب بنود الموازنة العامة حسب الوزارات والمصالح والمؤسسات، وهذا التقسيم يستمد أهميته من تنفيذ الموازنة وما يرتبط به من مراقبة إدارية داخل الحكومة.

* وقد يكون التقسيم حسب الوظيفة، ينطبق على النفقات أكثر، فتقسم الوظائف المختلفة التي يخدمها مثل التعليم والصحة والأنشطة الأخرى.

[1] وزارة المالية، " **الموازنة في 25 سؤال و جواب** "، قطاع الموازنة للدولة، جمهورية مصر العربية، يناير 2004، ص4.

ويعتبر هذا التقسيم حسب الوظيفة ذو أهمية كبيرة لتحقيق التوازن بين البنود المختلفة في الموازنة من زاوية تحقيق أقصى استفادة ممكنة من المواد المتاحة.

ومن زاوية تقيم آثار الموازنة العامة على الاقتصاد الوطني يجب أن تكون هناك تقسيم حسب النوع أي تقسيم الانفاق مثلا الى مجموعات مثل: تحويلات المستهلكين شراء وتقديم خدمات لأغراض استهلاكية، شراء سلع وتقديم خدمات لأغراض استثمارية، ويمكن أن يساعد ذلك على التعرف على الآثار الاقتصادية الكلية لموازنة معينة، ويمكن بلورة العلاقة بين أجزاء هيكل الموازنة العامة للدولة على النحو الذي يظهره الشكل الموالي:

الشكل قم(1-2): هيكل الموازنة العامة للدولة

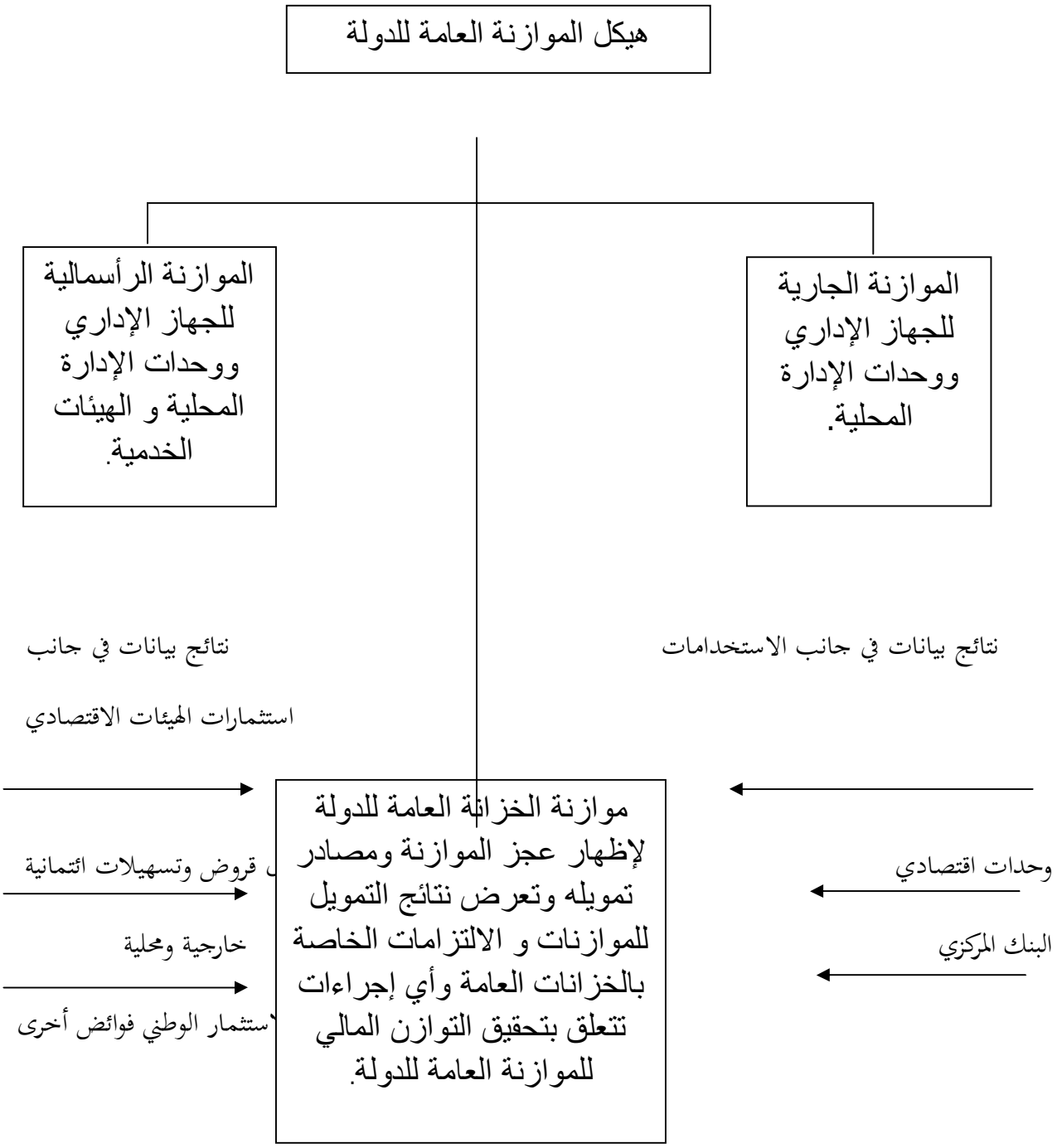

المصدر:عبد الحميد عبد المطلب،"**السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**"،مرجع سبق ذكره، ص54.

هـ. سياسة العجز الموازني

تواجه معظم دول العالم المتقدمة منها والنامية مشكل تزايد العجز الموازني، وقد أصبح مقبولا ومسلما به بعد أزمة الكساد العالمي بفعل اعتناق أفكار جون مانيارد كينز التي تؤمن بوجود عجز في الموازنة العامة.

ويعبر العجز الموازني عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة اكبر من الإيرادات العامة، وهناك عجز مقصود، وهو الذي تحدثه الدولة بمحض إراداتها وهناك عجز غير مقصود. وقد اعتمد الفكر الكينزي سياسة العجز المقصود بشكل مؤقت، لان تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي يقتضي أن تكون الميزانية العامة ذات تأثير إيجابي على الكميات الاقتصادية الكلية، وهكذا تساهم سياسة العجز الموازني في زيادة الإنتاج من خلال النفقات الاستثمارية العامة، وتشغيل الموارد العاطلة، وزيادة القدرة الشرائية للأفراد وزيادة مستوى استهلاك العائلات.[1]

فالفكر الكلاسيكي يرفض فكرة وجود عجز في الموازنة العامة، لإيمانه بفكرة التوازن السنوي للموازنة العامة للدولة (التوازن الحسابي بين النفقات العامة والإيرادات العامة سنويا) وهو مبدأ من المبادئ الأساسية للفكر المالي التقليدي.

- **. أسباب العجز الموازني**: يمكن تقسيم أسباب العجز الموازني إلى مجموعتين:[2]

- مجموعة العوامل الدافعة إلى زيادة الإنفاق العام: وتتمثل فيما يلي:

*اعتماد نظرية العجز المنظم، وهي نظرية تعبر عن أفكار كل من كينز وميردال وتعتمد هذه النظرية على زيادة الإنفاق العام خلال الأزمات الاقتصادية، وبالأخص في فترة الكساد الاقتصادي، وتحدث هذه الزيادة اثأر مباشرة على الدخل الوطني، وتكون إيجابية، وذلك لان الجهاز الإنتاجي بالدول المتقدمة يتميز بالمرونة.

*زيادة حجم الدولة و زيادة مجالاتها ودورها في النشاط الاقتصادي.

- مجموعة العوامل المؤدية إلى تراجع الإيرادات العمومية: وتظهر هذه العوامل بشكل واضح في الدول النامية ويمكن أن نذكر منها:

* ارتفاع التهرب الضريبي بسبب اتساع حجم الاقتصاد الموازي، وكذا نقص التأهيل بالنسبة إلى الإدارة الضريبية.

[1] نعيمي أحمد، **"السياسة المالية من اعتماد العجز الى التركيز على بنية الميزانية"**، مجلة علوم الاقتصاد وعلوم التسيير والتجارة، العدد12، 2005 ص143.

[2] عبد المنعم فوزي،**" المالية العامة والسياسات المالية"**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت لبنان،2000، ص41.

* كثرة الامتيازات و الإعفاءات الضريبية دون أن يقابلها اتساع في الأوعية الضريبية، أي في حجم المداخيل الخاضعة للضريبة.

- **. أنواع العجز الموازني:** هناك عدة أنواع للعجز الموازني أهمها:[1]

- العجز الجاري: وهو عبارة عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد الذي يجب تمويله بالإقراض ويقاس العجز الموازني بالفرق بين إجمالي النفقات العامة الجارية والإيرادات العامة الجارية (العادية).

- العجز الشامل: وهو عبارة عن مجموع العجوز المتعلقة بالقطاع الحكومي من حكومة مركزية وحكومات الولايات والأقاليم والمشروعات التابعة للدولة.

- **. الآثار الاقتصادية للعجز الموازني:** ينجم عن اعتماد سياسة العجز الموازني في دولة ما، مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية.

- الآثار الإيجابية لسياسة العجز الموازني: اعتمد كينز مبدأ المضاعف لإظهار فعالية العجز الموازني، فزيادة الإنفاق العام تشجع في نفس الوقت الاستهلاك، الإنتاج وكذلك الاستثمار، وتتمثل الآثار الإيجابية لسياسة العجز الموازني في اثرين هما: تدعيم الاستهلاك العائلات وإنعاش استثمارات المؤسسات بالنسبة للأول فهو يدعم استهلاك العائلات فله دور مهم في النمو الاقتصادي، لأن زيادة الطلب الاستهلاكي للعائلات محفز لزيادة الانفاق الاستثماري بالنسبة للمؤسسات ويتحقق هذا من خلال عمل المضاعف ومعجل الاستثمار لهذا يعتبر الكنز يون السياسة المالية وسيلة لدفع الاقتصاد في حالة الركود من خلال تنشيط الطلب الفعال عن طريق تعويض النقص في الطلب الخاص بزيادة الإنفاق العام.

- الآثار السلبية لسياسة العجز الموازني: إذا كانت سياسة العجز الموازني تحدث مجموعة من الآثار الإيجابية عند توفر مجموعة من الشروط، فإنها بالمقابل تؤدي إلى إحداث اثأر سلبية أهمها:[2]

*** أثر المزاحمة (الإزاحة):**ويحدث هذا الأثر عندما تقوم الدولة بتمويل العجز الموازني عن طريق المديونية العمومية الأمر الذي يرفع أسعار الفائدة نتيجة زيادة الطلب على الإقراض.

*** تدهور الحسابات الجارية:** توجد علاقة بين العجز الموازني وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات في ظل نظام سعر صرف مرن.

[1] عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 44.
[2] نفس المرجع السابق، ص 47.

* **الفعالية المحدودة للسياسة المالية:** تعتبر فعالية السياسة المالية محدودة في ظل اقتصاد مفتوح.

ثانيا: فعالية أدوات السياسة المالية

تكمن فعالية أدوات السياسة المالية في مدى قدرة الدولة على التأثير في النشاط الاقتصادي ومواجهة المشكلات والأزمات، وذلك باستخدام الضرائب والرسوم التي تقوم الدولة من خلال فرضها إلى إعادة توزيع الدخل، سواء كانت مباشرة (على الدخل) أو غير مباشرة (على المبيعات)، وإعادة توزيع النفقات الحكومية في مجالات الخدمات والسلع وتوزيع الدين العام والقروض عن طريق بيعها بسندات، وتكمن فعالية أدوات السياسة المالية من خلال استعمال الوسائل الآتية:[1]

1. فعالية سياسة الإنفاق العام:

تسيطر فكرة الرقابة الضريبية على أهم بنود نظرية الضريبة كجزء من السياسات المالية في التحكم بعوامل النفاق العام وذلك لان الضريبة أصبحت تقوم في العصر الحديث بوظائف متعددة، أهمها أنها وسيلة التمويل الأولى لميزانيات معظم دول العالم ومن ثم فإنها تؤثر تأثيرا حقيقيا في حجم النفاق الكلي، ومن ثم معدل النشاط الاقتصادي.

2.فعالية سياسة الدين العام: وتشمل الآتي:

- . فعالية الإقراض من الأشخاص و المشروعات: إن الهدف منها امتصاص الفائض من دخول الأفراد وتقليل إنفاقهم في سوق السلعة "سندات حكومية".

- . فعالية الإقراض من الجهاز المصرفي: إذ تم تمويل القروض العامة عن طريق الأموال المعدة للاستثمار، فان ذلك سيقلل من حجم الإنفاق الاستثماري الخاص.

- . فعالية الرعاية على الأسعار و الأجور: ترتبط فعالية سياسة الدخول "السياسة الأجرية" بالتضخم الناتج عن زيادة التكلفة أو التضخم في الأجور والذي ينتج أساسا من الزيادة السعرية في الأجور للعمال في الوقت الذي لا يحقق فيه إنتاجية نفس معدلات الزيادة في الأجور فينبغي في هذه الحالة لتجنب نفس معدلات الزيادة في الأجور لابد من إتباع سياسة الأجور اللامركزية أو سياسة الدخول.

[1] عبد السلام أبو قحف، " **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدول**"، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، ص248.

المطلب الثالث:آلية عمل السياسة المالية

إن التغيرات في الإنفاق الحكومي وفي الضرائب تؤثر في مستوى الدخل، مما يثير إمكانية قيام السياسة المالية بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ففي فترة الركود يكون من الملائم تخفيف الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي، بهدف زيادة مستوى الناتج والدخل.

وتكمن آلية السياسة المالية في التحكم في حجم الإنفاق والضرائب والدين العام لأجل محاربة التضخم والانكماش،فبواسطة السياسة المالية العامة تستخدم الحكومة أدواتها وذلك لتحقيق العمالة الكاملة ورفع معدلات نمو الناتج الوطني و استقرار الأسعار والعدالة في توزيع الدخل ومنه فان أدوات السياسة المالية تستخدم أما لمعالجة وجود فجوة انكماشية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد.

أولا : حالة الكساد الاقتصادي

يحدث الكساد الاقتصادي حينما يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات، مما يعني أيضا عدم وجود فرضية عمل كافية ووجود بطالة بمختلف أنواعها، أي ان النشاط الاقتصادي يمر بحالة تباطؤ وفي مثل هذه الحالة فان السياسة المالية تستخدم على النحو الآتي:

1- زيادة مستوى الانفاق الحكومي العام؛

2- تخفيض الضرائب؛

3- المزج بين الحالتين؛ وقد تستخدم الحكومة الاثنين معا أي زيادة مستوى الانفاق العام وتخفيض الضرائب وذلك بما يخدم الاقتصاد من اجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد كما هو مبين في الشكل الأتي:

الشكل رقم(1-3):حالة انخفاض الطلب الكلي

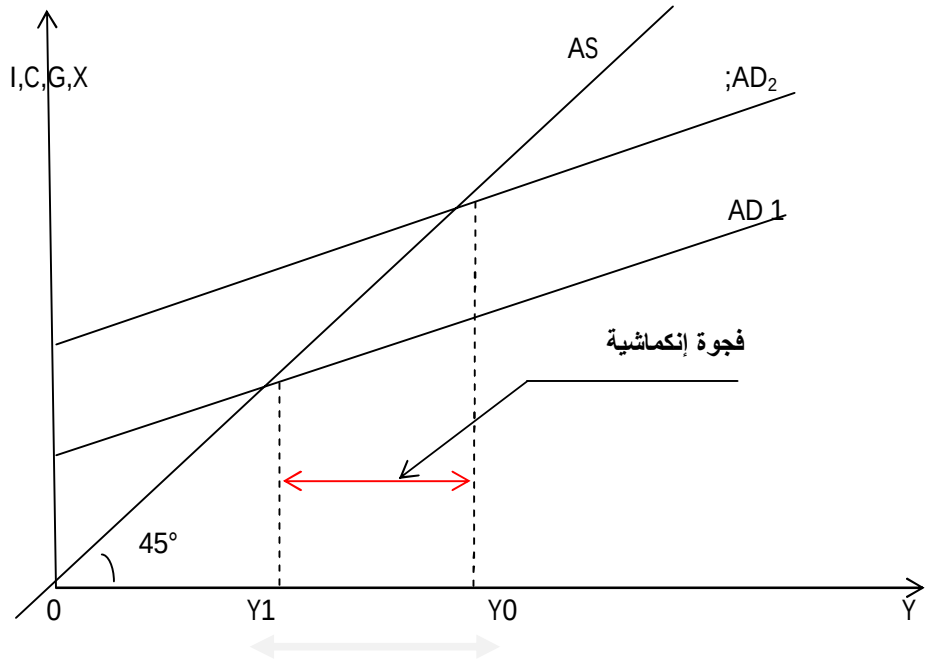

المصدر: درواسي مسعود،" **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازنالاقتصادي** ،حالة الجزائر20141994"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2005، ص216.

تعالج الفجوة الانكماشية من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق أدى البدائل التالية:[1]

- الزيادة في مستوى الإنفاق العام: وهذا ما نادى به كينز في حالة حدوث كساد، لان الإنفاق العام يعتبر دخل الأفراد و بالتالي يزداد الطلب الكلي، مما يزيد من الإنتاج وبالتالي يزيد الطلب الكلي، مما يزيد من الإنتاج وفرص العمل.

- التخفيض من الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية، وتتحقق بذلك زيادة في المداخيل، و بالتالي تحسن في القدرة الشرائية مما يحفز على النتاج وزيادة الاستثمار.

- قيام الحكومة بالجمع بين البديلين من خلال زيادة حجم الانفاق العام و تخفيض الضرائب، مما يرفع من حجم الطلب الكلي في الاقتصاد.

[1] درواسي مسعود، مرجع سبق ذكره،ص215.

ثانيا: حالة التضخم الاقتصادي

والمتمثل في الارتفاع العام والمتواصل للأسعار، ويتمثل دور السياسة المالية هنا في محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية، وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على:[1]

- **تخفيض مستوى الإنفاق العام**: والذي يؤدي بفضل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، وبالتالي يؤدي ذلك إلى كبح مستوى الأسعار.

- **رفع مستوى الضرائب**: مما يؤدي ذلك الى تخفيض الدخل التصرفي ، وبالتالي تخفيض الطلب، والانخفاض في الطلب بدوره يؤدي الى الكبح في مستوى الأسعار.

- **المزج بين الحالتين**: أي التخفيض في مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب، من أجل الخروج من حالة التضخم.

و الشكل التالي يبين السياسة المالية الانكماشية في حالة التضخم:

[1] خالد واصف الوزني، وأحمد حسين الرفاعي، **"مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"**، دار هوائل للنشر، الطبعة7، 2005، ص328.

الشكل رقم(1-3):حالة زيادة الطلب الكلي

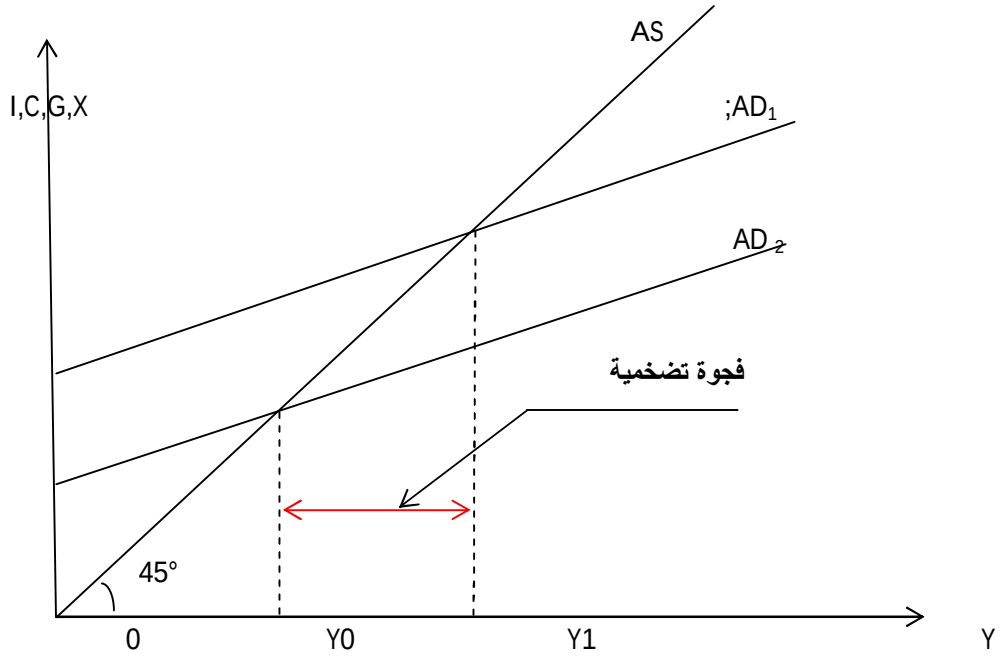

المصدر:خالد واصف الوزني، وأحمد حسين الرفاعي، **" مبادىء الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق"**،مرجع سبق ذكره، ص 329.

يوضح الشكل السابق كيفية تأثير السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، و التي أدت إلى انتقال منحنى الطلب الكلي AD1 إلى AD2 والانخفاض في الأسعار من P1 إلى P2 وبالتالي تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع و السيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

ومنه فالسياسة المالية لن تقوم بدورها ما لم تكن حكيمة أو رشيدة.

المبحث الثالث: العوامل المحددة و المؤثرة في السياسة المالية

لقد عرفت السياسة المالية بأنها دراسة الآثار الاقتصادية؛ والسياسية والقانونية لإيرادات ونفقات الموازنة العامة لذلك هناك محددات وعوامل متعددة منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، ولذلك نحاول أن نتعرض إلى العوامل المحددة و المؤثرة في السياسة المالية.

المطلب الأول: العوامل المحددة للسياسة المالية

تقوم السياسة المالية لأي دولة على مجموعة من العوامل وهي:[1]

أولا: مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفء

بما أن للضريبة دور كبير في الإيرادات العامة لأية دولة، وهي تتناسب طرديا مع درجة التقدم الاقتصادي للدول، أي من ناحية التحصيل. فكلما كان الاقتصاد متقدما كانت الحصيلة أوفر من ناحية الطاقة الضريبية، حيث هناك أمكانية فرض ضرائب وتحصيل ضرائب بكميات كبيرة. وتعتمد جميع الضرائب في تحصيلها، فضلا عن طاقتها وقوتها الضريبية على درجة الوعي الضريبي من جهة، وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم على التحصيل، وبالتالي فان مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفء عاملان محددان ومساهمان إسهاما كبيرا في توسيع المجال أمام مخططي السياسة المالية لتحقيق الأهداف العامة المستوردة ولاشك أن لكفاءة الجهاز الإداري دورا كبيرا في الحد من التهرب الضريبي من جهة وزيادة الوعي الضريبي نمن جهة أخرى .

ثانيا: وجود سوق مالي

من السياسات التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة و بالتالي فان وجود سوق مالي يوفر آو يفتح مجالا كبيرا تمام واضعي السياسة المالية و النقدية في رسم السياسة المالية المناسبة، وهذا يقودنا إلى أن وجود سوق مالي منظم في بلد معين، يؤدي إلى تحديد ووضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية، ولا يمكن اعتماد سياسة مالية ناجحة في بلد يوجد فيه سوق مالي، كما يستطيع البنك المركزي باستخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيرا مباشرا وفعالا في وسائل الدفع المتاحة والمتداولة في الاقتصاد القومي، بمعنى التأثير على درجة السيولة للسوق النقدي و الأسواق الأخرى (سلع رأس المال، والأصول الحقيقية). ومن ثم إمكانية خلق نقود إضافية (داخلية).[2]

ثالثا: مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها

[1] حربي محمد موسى عريقات، " **مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي**"، دار وائل للنشر، الاردن، عمان، 2006، ص176-177.

[2] أحمد فريد مصطفى، وسهير محمد السيد حسن، " **السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو**"، ،مؤسسة شباب الجامعة، مصر، الإسكندرية، 2000،ص60.

تتولى المؤسسات العامة مسؤولية النفقات في كل مجال اختصاصها كما يرسم لها في الميزانية على اختلاف تصنيفها وتقسيمها، وبالتالي فان لمستوى الإدارة في المؤسسات العامة دورا هاما في ترجمة بمفردات الميزانية إلى ما تهدف إليه وعندما يخطط واضعو السياسة المالية فإنهم يراعون كفاءة هذه المستويات في اختيار السياسة الملائمة فإذا كانت النفقة التي تحدد مؤسسة معينة يحسن استغلالها وتنفق في المجال الذي خصصت له دون تبذير أو خطا أو إسراف، فهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة و نزاهتها وأهميتها.

رابعا: وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية تخدم السياسة المالية

إن معظم السياسات النقدية و المالية تمر خلال الجهاز المصرفي الفعال الذي يقع في قمته البنك المركزي و الذي يشمل جميع المؤسسات المالية و البنوك بأنواعها، تجارية كانت أو متخصصة، وبالتالي فان الصيغة التي توضع بها السياسة المالية تعتمد على الجهاز المصرفي لأنها تنفذ عبر هذا الجهاز وبالتالي فان الإطار الذي توضع فيه السياسة المالية يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي و كفاءته[1].

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

هناك عوامل متعددة تؤثر على السياسة المالية منها ما تؤثر بالتشجيع ومنها ما تؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة وذلك على النحو التالي:

أولا: العوامل السياسية

إن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي حيث أن هذا التأثير للسياسة على الضريبة وجد منذ قدم الزمان حيث يظهر التأثير المتبادل بين السياسة المالية و العوامل السياسية في النقاط الثلاث الآتية:[2]

- **تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية:** يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية فينتج عن ذلك سلطة سياسية أعلى من السلطة التابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه وخير دليل سلطة البرلمان واختصاصه المالي وتفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين نفقات وإيرادات الدولة، كما أن له الحق في الاطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه و المتعلقة بالنفقات ومن أجل السماح له بإنجاز عمله المالي، اعترف له بامتيازات قانونية اشتق منها زيادة سلطة السياسة، كما يمكن للسياسة

[1] أحمد فريد مصطفى، وسهير محمد السيد حسن مرجع سابق ذكره، ص 45

[2] حسام داود وآخرون، " **مبادئ الاقتصاد الكلي** "، دار المسيرة، الاردن، عمان، 2001، ص295.

المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية منة خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية وضريبية كوطأة العيب الضريبي على الطبقات الفقيرة.

- **تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية:** يمكن أن ينظر إليها من ناحيتين: فمن ناحية تأثير البنيات السياسية نجد أن مثل الطبقة الحاكمة في أي تاريخ تمثل عنصرا هاما للتوجه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد. إما من ناحية تأثير الواقع للسياسة هو آن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغييرات في قيمة ومحل النفقات العامة ، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية لما لها من تأثير واضح على السياسة المالية.
- **التأثير المتبادل بين الموازنة العامة و العوامل السياسية:** إن المتتبع للعلاقات المتبادلة بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية يلاحظ أنهما سياستين لا يمكن الفصل بينهما، فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق و القرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق، فلا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين وأن إمكانية عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي، كما أن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة.

ثانيا: العوامل الإدارية: من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية، فهي تؤثر في السياسة المالية و تتأثر بها ومن أهم جوانب السياسة المالية تأثرا بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي لذلك فان النظام الضريبي يجب أن يتكيف حتما مع الهياكل الموجودة،حيث أن الجهاز الكفء يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها. تؤثر العوامل الإدارية على السياسة تأثيرا متبادلا، فكلاهما يؤثر ويتأثر بالأخر على النحو الأتي:[1]

أ.تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية:

إن هذا التأثير هو تأثير مزدوج فهناك اثر البنيات الإدارية وكذلك تأثير السياسة الإدارية وذلك على النحو التالي:

- **تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية:** بعض البنيات الكبيرة الإدارية تحتاج النفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفرا في دول معينة،

[1] حميدي أحمد الغاني: «**اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دراسة في اتجاهات الاصلاح المالي والاقتصادي**»، دار النهضة المصرية، مصر القاهرة، 1999 ص 244.

كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فانه يؤدي الى زيادة النفقات لان الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة الى المبالغة في نفقاتها، كما ان هناك اتجاه مفاده الإدارة المحلية اقل صلاحية من الإدارةالمركزية من ناحية تحصيل الضرائب، ويرجع ذلك لندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية بالإضافة الى المرتبات الأقل. لكن هذه النتيجة ليست حتمية لأنه يمكن اعتبار الهيئة المحلية إدارة سيئة بل قد تكون أفضل من الإدارة المركزية.

- **تأثير الإدارة على السياسة المالية:** للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع و المنشآت العامة في وجهة ما تكون مصدر مواد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما ان هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للمنطقة عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا مالا نجده في المناطق منعدمة المصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمة لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب.

ب .تأثير العوامل المالية على المؤسسات و السياسات الإدارية:

كما تؤثر العوامل الإدارية في السياسة المالية فهذه الأخيرة هي الأخرى تؤثر في البيانات الإدارية تأثيرا مزدوجا فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية، وكذلك التأثير على السياسة الإدارية وذلك كما يلي:[1]

- **تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية:** نجد على الساحة الإدارية أن أي جهاز يمارس اختصاصاته المالية، فانه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية، يتبع مدى استقلالها المالي. أي على مدى السلطات المالية الممنوحة لها، ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقيا، إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء الى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق.
- **تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية:**إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية، فهي حالة توفر الموارد المالية الناتجة عن أملاكهاأو ضخامة الوعاء الضريبي فعندئذ تكون سياسة توسعية، فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية، لما توفره من مرافق عامة جديدة، أما إذا

[1] نفس المرجع السابق، ص247.

كانت الموارد المالية غير كافية حينئذ يجب على الهيئات المحليةإتباع سياسة مالية انكماشية، أي محدودة؛أي أنها تكتفي بالمرافق الضرورية فقط.

خلاصة

ما يمكن استخلاصه من خلال دراستنا لهدا الفصل، هو أن السياسة المالية ماهي الا صورة عاكسة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث تستخدم ايراداتها ونفقاتها العامة لإشباع حاجيات العامة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعدالة توزيع الدخل الوطني.

وقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية أين أصبحت أداة الدولة لتوجيه الانتاج والاشراف على النشاط الاقتصادي دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف بين الحين والآخر.

ومنه فالسياسة المالية تحتل مكانة دات أهمية بالغة بين السياسات الأخرى ودلك بفضل أدواتها المتعددة والتي يتم تكيفها للتأثير في كافة الجوانب الاقتصادية.

كما أن السياسة المالية تختلف في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ففي الدول المتقدمة تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعمالة، أما في الدول النامية فتهدف الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة الى الاستقرار الاقتصادي.

تمهيد

يعتبر النفط مادة حيوية وأساسية في الصناعة والتجارة الدولية، إذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذه السلعة التي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية؛ وقد أدت مميزات النفط وأهميته الاقتصادية والطاقوية والسياسية إلى أن تكون أسعار النفط هي الأخرى متميزة عن باقي أسعار السلع الأخرى، سواء في مسار تطورها أو كيفية تحديدها، كما شهدت أسعار النفط عبر الزمن تطورات وتغيرات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم خاصة بعد الصدمات التي شهدتها أسعار هذه السلعة. والتي من أبرزها صدمة 1986 التي انخفض فيها السعر إلى حدود النصف، وخلال السنوات الأولى للقرن الحالي (2000-2013) تعدت أسعار النفط سقف 100 دولار للبرميل، مما سمح للدول المنتجة والمصدرة للنفط بتحقيق طفرة نفطية لكن عاد الانخفاض منذ النصف الثاني من سنة 2014 بسبب تداخل عدة عوامل خاصة بسوق النفط.

استنادا لما سبق يتسنى لنا الحديث في هذا الفصل عن تقديم مفاهيم عامة للنفط؛ وأيضا الصناعة البترولية، وأهم الصدمات النفطية الناتجة عن تغير أسعار النفط.

ولهذا سوف نتطرق في هذا الفصل الى:

- **المبحث الأول**:مفاهيم عامة حول البترول؛
- **المبحث الثاني**: الصناعة البترولية وأهم الصدمات النفطية.

المبحث الأول: ماهية البترول

لقد عرف القرن العشرين بعصر البترول، الذي احتل مكانة عالمية عالية كمورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب وفي كل المجالات السياسية، الاقتصادية، العسكرية وغيرها، وبذلك أصبحت الصناعة البترولية من أهم الصناعات الحديثة للاقتصاد الصناعي العالمي. حيث شهدت توسعا وتضاعفا لمعدلات انتاج واستهلاك هذه السلعة.

المطلب الأول: مفهوم البترول وأهميته

بادئا نشير الى أنه سوف نتعرض إلىمصطلح "البترول" تارة ومصطلح "النفط" تارة أخرى، وهذا تفاديا للتكرار فقط، حيث أن بلدان أوروبا الغربية ذات الأصل اللاتيني يستخدمون لفظ البترول، بينما بلدان الدول العربية منقسمون في استخدامهم لهذين المصطلحين.

أولا: مفهوم البترول

البترول كلمة مشتقة من أصل لاتيني، بترا أوليوم" Petraoleum"، وهي تعني زيت الصخر[1] [صخر Petra + زيت oleum] وهو عبارة عن خليط من عدة زيوت يمكن فصلها في اللغات الأجنبية تحت مسمى نفط Naphteأو نفتا Naphta.

يكون البترول إما سائلا ويسمى البترول الخام (croudoil) ذو رائحة مميزة ولونه بين الأسود والاخضر والبني والأصفر. وتتميز هذه المادة السائلة باللزوجة التي تكون مختلفة بحسب الكثافة النوعيةالتي تتحدد بنسبة ذرات الكربون في البترول الخام،وكلما كانت الكثافة عالية يكون البترول ثقيل والعكس صحيح، و الكثافة النوعية تؤثر على السعر البترولي حيث كلما كان النفط خفيف ارتفع سعره.

[1]ماهر جابر محمد، "**تطور الهندسة و التكنولوجيا من العصر الحجري الى عصر المعلومات**"، مكتبة الأسرة، مصر، القاهرة 2010،ص105.

وقد يتخذ البترول صورة غازية يطلق عليها الغاز الطبيعي Naturel Gaz و يتكون من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان والإيثان والبوتان وثاني أكسيد الكربون والكبريت وبنسب متفاوتة[1]،وتمثل نسبة الميثان أكبر نسبة في مادة الغاز الطبيعي والتي تتراوح بين 70% إلى 90%.

كما يحتوي البترول على بعض الشوائب كالكبريت، الأكسجين، النيتروجين، والأملاح وكذلك بعض المعادن مثل الحديد والصوديوم؛ و تعتبر هذه الشوائب غير مرغوب فيها لتأثيرها السلبي المتمثل في زيادة تكلفة معالجتها و تكريرها.

وفيما يلي جدول يوضح لنا المعدل العام لنسب العناصر المكونة للنفط:

جدول رقم (2-1): المعدل العام لنسب العناصر المكونة للنفط الخام

العنصر	النسبة المئوية بالوزن
الكربون	%87-%82
الهيدرجين	%15-%11
الكبريت	%4-%0.2
الاوكسجين	%1
الفسفور	أقل من 1%
المازوت	%0.1
الرماد	%0.11-%0.05

المصدر: سالم عبد الحسن رسن، **"اقتصاديات النفط"**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1999، ص40.

[1] محمد أحمد الدوري، **"محاضرات في الاقتصاد الدولي"**، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983، ص9.

هذا وقد تم وضع مقاييس عالمية للثروة البترولية معتمدة إما على الحجم أو الوزن، فهي تكون إما بموجب:[1]

1. **الحجم**: بوحدة قياسية أمريكية أكثر شيوعا واستعمالا ويعتمد لها البرميل Banel والذي يعادل 42 غالون أو 159 لترا (1 برميل =42 غالون =159 لترا) ووحدة قياس المتر المكعب المستعملة خاصة في منطقة أوروبا الغربية كفرنسا وألمانيا (1متر مكعب =6,28 برميل).
2. **الوزن**: وهي وحدة قياس عالمية تعتمد الطن كوحدة قياس لها.

(الطن الطويل =106 كلغ =الطن المتري999 كلغ = الطن القصير =906 كلغ).

ثانيا: أهمية البترول

تبرز أهمية البترول كسلعة في كونه سلعة ضرورية لتطوير وتقدم العالم المعاصر، وتتجلى هذه الأهمية في الجوانب التالية:[2]

1. **تجاريا**

يعتبر النفط سلعة تجارية دولية ذات قيمة مالية ضخمة حيث يتم بيعها من طرف البلدان النامية غالبا وشرائها من طرف البلدان المصنعة في الأسواق العالمية وتحقق بذلك أرباحا خيالية.

2. **صناعيا**

يكرس ثلث البترول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة، حيث لا يمكن استمرار الصناعة بشكل منتظم دون البترول الذي يعتبر ليس كمصدر للحرارة والطاقة المحركة للآلات فحسب، وإنما كمادة أولية في الصناعة الكيماوية، وبالتالي يمكن اعتبارهمن عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل، رأس المال

[1] محمد أحمد الدوري، " **محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، مرجع سابق ذكره.ص15.

[2] مداحي محمد زيرق سوسن،"**الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل تنموي ممكن لإحداث التنمية الاقتصادية في الجزائر**" مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجيات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات، جامعة المسيلة،28-29 أكتوبر،ص40.

والتنظيم، وباعتبار الطاقة البترولية إلى حد الآن هي الأفضل والأوفر والأسهل، فإن استهلاكه أصبح معيارا للتقدم الاقتصادي.

3. سياسيا

يستعمل البترول كسلاح ضغط ومصدر نزاع، فمن حرب السويس سنة 1956م مرورا بحرب 1967م وماحدث في حرب أكتوبر 1973، إلى الحرب العراقية الإيرانية 1980 ثم حرب الخليج سنة 1991م والعدوان على العراق في 2003؛ كل هذه الحروب كان البترول عنوانها العريض وهدفها المعلن والخفي وهذا بالطبع دون تجاهل أطماع واستراتيجيات معظم الدول الصناعية الكبرى في الاستحواذ على أكبر حصة من بترول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لأن العامل الاقتصادي يبقى هو الدافع الأهم وراء الحروب للسيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية والتي يتصدرها البترول.

4. زراعيا

إن استعمال المنتجات البتروكيماوية لها أثر كبير على التطور الزراعي.

المطلب الثاني: منتجات البترول وأنواعه

النفط الخام الموجود في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له، إلا انه لا يكون على نوع واحد في العالم، فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيماوية أو بالكثافة أو باللزوجة أو بحسب احتواءه على المادة الكبريتية. سنتعرض فيما يلي الى منتجات النفط وأنواعه:[1]

أولا: منتجات البترول

[1] محمد أحمد الدوري،" **محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، مرجع سبق ذكره، ص33.

ان النفط الخام يستخلص منه العديد من المنتجات من حيث الطبيعةوالشكل أو القيمة أو الاستعمال، فمنها المنتجات النفطية الرئيسية ومنها الثانوية، ومنها الخفيفة أو الثقيلة أو المتوسطة، وهذا ما سوف نوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم(2-2): المنتجات البترولية

أ . المنتجات الخفيفة	
1: غاز النفط	Petroleum
2:بنزين الطائرات	Aviation Gaz Oil
3: بنزين السيارات	Motor Gaz Oil
4: كيروزيين	Kerosene
ب . المنتجات المتوسطة	
1: زيت الغاز	Gaz Oil
2: زيت الديزل	Diesel Oil
3: زيت التشحيم	Lubricant
ج . المنتجات الثقيلة	
1:زيت الوقود	Fuel Oil
2:الاسفلت	Bitument

3: الشمع	Wax

المصدر:جدول من إعداد الطالبتين اعتمادا على كتاب"**محاضرات في الاقتصاد البترولي**".[1]

ثانيا: أنواع البترول

يتباين النفط ويختلف في نوعه من منطقة إلى أخرى وحتى داخل الحقل الواحد لا يوجد نفط واحد في نوعه، بل قد توجد أنواع متعددة؛ فالمنطقة الأوروبية تحتوي على نفط مختلف على نفط القارة الإفريقية والنفط العربي في المنطقة الآسيوية مختلف عن النفط العربي في المنطقة الإفريقية، وهكذا فقد يكون نفطها **بارفينيا** وهو النفط المحتوي على نسبة عالية من المركبات الهيدروكاربونية البرافينية، أو قد يكون من المواد الاسفلنية (العطرية).

وهناك أنواعا عديدة من البترولو منتجاته تكون متعددة و متأثرة بالآتي[2]:

- الخصائص الطبيعية أو الكيماوية.
- الكثافة النوعية.
- نسبة احتوائه على المادة الكبريتية.

فنجد نفط خفيف، ثقيل، متوسط وهناك نفط بحسب درجة الكثافة النوعية (عالي أو منخفض) كما يوجد نفط حلو ومر، الدليل على مقدار ونسبة احتوائه على المادة الكبريتية، إضافة إلى أوصاف أخرى لأنواع النفط كما هو موضح في الجدول الآتي:

[1] محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2] حسين عبد الله،" **البترول العربي (دراسة اقتصادية وسياسية)** "، دار النهضة العربية، القاهرة،2003، ص2.

جدول رقم(2-3) :درجة الكثافة النوعية وكثافة API* لمختلف أنواع المنتجات و المشتقات النفطية

النوع	درجة الكثافة النوعية%	عدد البراميل في الطن المتري	الكثافة حسب%API
الزيت الخام	0.97-0.80	6.6-8.0	12.9-45.4
بنزين الطائرات	0.78-0.8	8.2-9.1	49.9-70.6
بنزين السيارات	0.79-0.81	8.1-9	67.8-47.6
الكيروسين	0.84-0.78	7.6-8.2	37-49.9
زيت الغاز	0.92-0.82	7.1-7.8	25.7-41.1
زيت الديزل	0.92-0.85	6.9-7.8	22.3-41.1
زيت التشحيم	0.95-0.85	0.95-0.85	17.5-35
زيت الوقود	0.99-0.92	6.6-6.9	11.4-22.3
زيت الاسفلت	1.10-1	5.8-6.4	10

المصدر: حسين عبد الله،" **البترول العربي (دراسة اقتصادية سياسية)**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص3.

* API : American Petroleum Institute.

-درجة الكثافة النوعية هي عبارة عن معيار أو مؤشر لمعرفة نوعية و جودة النفط. و ضعه معهد النفط الأمريكي American Petroleum Institute و المختصرة بكلمة API؛ وهو معامل تحويل ثابت لاستخراج درجة الكثافة النوعية وفق المعادلة التالية:

[API =141.5-131.5*100] الوزن النوعي للسائل.[1]

وتتراوح درجتها ما بين 1و 60 درجة.

فكلما كانت درجة النوعية عالية، دلت على كون النفط ذلك من نوعية جيدة (أي نفط خفيف) وهذا ما يؤدي لزيادة سعره. وكلما كانت درجة الكثافة منخفضة أو غير جيدة، كان النفط من نوعية منخفضة أي كونه نفطا ثقيلا مما يجعل سعره منخفضا.

مثال:

فإذا كان الوزن النوعي لخام ما 25 وحدة، فتكون كثافته النوعية كالتالي:[2]

141,5-131,5*100 = 40 وحدة كثافة نوعية.

والذي يعني أنه كلما قل هذا الرقم كان الزيت الخام من النوع الثقيل والذي يعني ضمنا انخفاض جدواه الاقتصادية و العكس صحيح.

حيث تختلف نسب المنتجات النفطية المشتقة باختلاف الكثافة النوعية للخام المر الذي يعني "ضمنا " وتصنيف الطلب الاقتصادي على الخام تبعا للكثافة النوعية وهو ما يوضحه الجدول التالي:

[1] حسين عبد الله، **"البترول العربي (دراسة اقتصادية سياسية)"**، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[2] أحمد عبد الموجود عبد اللطيف،" **تقلبات سعر صرف الدولار وأثرها على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك)**"، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر،ص 6.

جدول رقم(2-4) :تصنيف بعض أنواع النفط الخام تبعا لكثافته النوعية

الدولة	الكثافة API	النسب المئوية للمشتقات النفطية%		
		خفيفة	متوسطة	ثقيلة
• الجزائر- حاسي مسعود	44,5	35	36	29
• ليبيا- البريقة	39,2	26,2	31,7	42,2
• العراق- كركوك.	26,1	25	30,6	44,4
• إيران- الخفيف.	34,3	22,3	30,3	47,5
• الكويت.	31,1	19,4	25,3	55,4
• السعودية - السفانية	27,3	16	23,3	60,8

المصدر :حسين عبد الله، **"البترول العربي (دراسة اقتصادية وسياسية)"**،مرجع سبق ذكره، ص**5.**

و منه فانه يجدر الإشارة الى أن تباين أنواع النفط لا تنحصر في رقعة جغرافية، بل قد تتباين في الحقل الواحد، أحيانا يكون التباين موجودا حتى في البئر الواحد. تبعا لطبيعة الطبقات الحاملة للزيت

حيث كما ذكرنا سابقا أنه تصنف درجة الكثافة النوعية للنفط عادة الى ثلاث أقسام رئيسية وهي كالاتي:[1]درجة API[2*]ما بين [1 - 28] نقول انه نفط ثقيل.

درجة APIما بين [28 - 35] نقول أنه نفط متوسط.

درجة APIما بين [35- 60] نقول أنه نفط خفيف.

المطلب الثالث: الأسواق النفطية و العوامل المؤثرة في التسعير البترول

تعرف السوق في النظرية الاقتصادية بمجموعة العلاقات المتبادلة بين العرض والطلب والمؤثرة في كيفية تحديد السعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة وهناك عدة أنواع للأسواق سوف نتطرق الى أهمها لاحقا.

أولا: الأسواق النفطية وأنواع أسعارها

1. الأسواق النفطية:

السوق النفطية هي السوق التي يتم التعامل فيها بأحد مصادر الطاقة وهو النفط، ويحرك هذا السوق وفقا لقانون العرض والطلب اضافة الى عوامل أخرى اقتصادية، سياسية، عسكرية، اجتماعية ومناخية وتتضارب بين المستهلكين والمشترين والشركات النفطية، وتنقسم هذه الأسواق إلى ثلاث أنواع وهي كالآتي:[3]

أ.الأسواق الفورية: وتعبر عن مجمل الصفقات التي لا يتعدى أجلها 15 يوما، وهذا النوع من الأسواق قديم العهد باعتباره وسيلة عملية للتخلص من بعض الفوائض النفطية بأسعار منخفضة ولتحقيق التوازن بين العرض و الطلب خارج اطار العقود طويلة الأجل.

[1] محمد أحمد الدوري، **"محاضرات في الاقتصاد البترولي"**، مرجع سبق ذكره، ص11.

API [*]:هي اختصار ل American Petroleum Institute ويعني معهد البترول الأمريكي، يستخدم كدلالة على الكثافة النوعية التي تتراوح درجتها بين 1 و60 درجة.

[3]عبد الستار عبد الجبار موسى؛ **"العلاقة بين الأسعار الفورية و الأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية(دراسة سوق التبادل السلعية في نيويورك)"**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع والستون، 2007، ص 7.

ب.الأسواق الآجلة المستقبلية (البورصات النفطية) : هي ظاهرة مستحدثة تنتعش في ظل الأسعار التي تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار، وتعتبر هذه الأسواق مصدر استثماري مهم بسبب المضاربة عليها في السوق المالي.

ويكمن تصنيف هذا النوع من الأسواق إلى ثلاث أنواع:

- **السوق البترولية المادية الآجلة:** تتم المعاملات في هذه السوق بالاتفاق بين البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبترول الخام، فبرغم المشتري عل تحديد الحجم بينما يجبر البائع على تحديد تاريخ توفير الشحنة في أجل أدناه 150 يوما.
- **السوق البترولية المالية الآجلة (البورصات):** هي عبارة عن بورصات يتم التعامل على البضاعة العينية وأوراق مالية عن طريق شراء وبيع البترول ومنتجاته بواسطة التزامات؛ ومن الأمثلة عن هذه الأسواق نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري وسوق سنغافورة للتبادل النقدي، وسوق المبادلات البترولية العالمية بإنجلترا. ويتحدد سعر النفط في هذه الأسواق على أساس خام التكساس والبرنت.
- **السوق النفطية العادية:** تتم فيها التعاملات مباشرة بين المستهلك والمنتج بدون تدخل الوسطاء، كالإمدادات النفطية العراقية للأردن، وتتأثر هذه الأخيرة بالأسعار المتداولة في السوق الفورية والسوق المستقبلية.

2.أنواع أسعار النفط

عند تناول أسعار النفط الخام فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع أسعار النفط، وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية النفطية، حيث كل مصطلح سعر نفطي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى، ومن أبرز هذه الأنواع هي: [1]

أ.السعر المعلن: وهو السعر الذي يتم الإعلان عنه من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية، وقد ظهرت هذه الأسعار لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1880م أين تميزت السوق آنذاك

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص196-198.

بوجود عدد كبير من المنتجين، وسيطرة شركة واحدة على عمليات إنتاج النفط، ويحدد السعر المعلن من قبل الشركات الاحتكارية النفطية وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها، وما يميز السعر المعلن انه سعر نظري لا يجسد تفاعل قوى العرض والطلبكما أن الدول المنتجة لم يكن لها أي دور يذكر في تحديده، وقد استخدم السعر المعلن كأساس لاحتساب عوائد الدول المنتجة للنفط وتحديد الضرائب على الأرباح.

ب. السعر السوقي(الحقيقي): هو سعر السوق الفعلي بالنسبة لكميات النفط الخام المباعة، والتي لا تدخل ضمن شبكة الكارتل* الدولي، حيث يتم الاتفاق عليه من طرفين يتمتعان باستقلال تام، وقد كان هذا النوع من النشاط يتم بين الشركات الصغيرة المستقلة التي عجزت عن كسر الاحتكار المفروض من الشركات النفطية الكبيرة على عمليات بيع وشراء النفط، ويقل السعر السوقي عن السعر المعلن بنسبة تزداد كلما ازدادت المنافسة في عمليات البيع[1].

ج. السعر الفوري: هو عبارة عن قيمة السلعة النفطية نقدا في السوق الحرة للنفط بصورة فورية أو آنية وقد برز هذا السعر للوجود مع وجود السوق الحرة، ويتميز بعدم ثباته بسبب ارتباطه بمدى الاختلال بين العرض والطلب على النفط الخام، فإذا كان الاختلال قليل يكون السعر الفوري أقل من السعر المعلن أو مقاربا له، ويكون مستواه أكبر من الأسعار المعلنة إذا كان الاختلال كبيرا.

د.سعر التحويل: هو سعر تبادل للنفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تتبع شركة أم واحده، وهو سعر حسابي يهدف إلى جعل الضرائب على أرباح الشركات النفطية في الدول المسجلة فيها يبلغ حد أدنى، ويمكن ان يستعمل سعر التحويل عند انتقال النفط من نشاط إلى آخر ضمن نفس الشركة الأم، وقد رفضت الدول المنتجة الاعتراف بهذا السعر و التعامل به كأساس لاحتساب ايراداتها النقدية من النفط.

*الكارتل: هو ما يعرف بالشقيقات السبع والمتمثلة في خمس شركات أمريكية، شركة بريطانية، وشركة بريطانية هولندية.

[1] سالم عبد الله رسن، **"اقتصاديات النفط"**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1999، ص 166.

هـ.سعر الكلفة الضريبية: يمثل هذا السعر الكلفة التي تتحملها الشركات بموجب الاتفاقيات النافذة المفعول للحصول على برميل أو طن من النفط الخام، ويساوي سعر الكلفة الضريبية كلفة الإنتاج مضافا إليه عائد الحكومة (الضريبة+الريع*) أو أي مبالغ أخرى تدفعها الشركات للحكومة المعنية.

و.سعر الإشارة أو المعدل: ظهر هذا النوع من الاسعار في فترة الستينات، وهو عبارة عن سعر النفط الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، ويتم حسابه بناءا على معرفة وتحديد متوسط السعر المعلن و المتحقق لعدة سنوات.

ثانيا: العوامل المؤثرة في السعر البترولي

لقد استخدمت الشركات والدول النفطية عدة أسعار للبترول منذ بداية التجارة الدولية للنفط ولكن قبل التطرق إلى هذا، لابد أن نعرج على بعض المصطلحات:

- **السعر:** هو مؤشر نقدي للقيمة التبادلية للسلع او الخدمات عند وضع التوازن بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد.
- **سعر النفط:** نعني بسعر النفط قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة وفي زمان ومكان معلومين، وتتمثل العناصر المحددة للسعر النفطي والمحددة لمقداره النقدي فيما يلي: [1]

✓ **الكلفة الذاتية للسعر النفطي:** و التي تتكون من الكلفة الثابتة التي تشمل جميع النفقات على راس المال الثابت، و الكلفة المتغيرة و التي تشمل مجموع النفقات التي يتطلبها استخراج النفط الخام و نقله ،كلفة الفاقد و التي تتمثل في الانفاق المرتبط بعدم مراعاة معامل الاستخراج النفطي، كلفة الاتاوة و التي تتمثل في مقدار كمية من النفط بصورة عينية او نقدية تدفع لمالك الارض او الثروة النفطية المستغلة من طرف الاجنبي خاصة لقاء استغلاله النفطي.[2]

*الريع: كافة اشكال الدخول التي تقود الى الهبات الطبيعية؛ كالمناجم و المعادن، النفط ، وهو ظاهرة عامة تعرفها جميع الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة.

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص347.

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص348.

- ✓ **الدخل الصافي (الريع الاقتصادي النفطي):** و الذي يعرف بأنه الفرق بين التكلفة الكلية(نقل وتكرير وتسويق) وسعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي ويتوزع الريع النفطي بعد استبعاد التكاليف وأرباح الشركات الوسطية كافة، بين الدول المصدرة (معبر عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر النفط الخام) وحكومات الدول المستوردة (معبرا عن نصيبها بماتحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية[1].

1. العوامل المؤثرة في التسعير البترولي

يخضع النفط كغيره من المنتجات الى عوامل مؤثرة و محددة لأسعاره، حيث غالبا ما تكون تقلبات أسعار البترول ناتجة عن اختلال توازن العرض والطلب، فيتأثر الطلب بحجم النمو الاقتصادي والاجتماعي، ومعدلات النمو السكاني وكذا مستوى الدخل، كما تساهم مستويات الطاقة الانتاجية الفائضة لدول منظمة الاوبك وحجم الاستثمارات في رفع المعروض البترولي، وإضافة إلى الكوارث الطبيعية، وهذا ما سوف نتطرق إليه.

أ.العرض البترولي:

إن تطور إنتاج البترول في العالم منذ أواسط القرن الماضي، أدى إلى ظهور تعبيرين للعرض البترولي وأولهما القدرة الإنتاجية للنفط (PRODUCTIVE CAPACITY OIL) وثانيتها إنتاج النفط (OIL PRODUCTION)؛وهذه التفرقة تبرز الأعراف التي جرى العمل في الصناعة وهو الاحتفاظ بقدرة احتياطية مغلقة لمواجهة الطوارئ الغير متوقعة.

وعليه يمكن حصر العوامل المؤثرة في حجم العرض العالمي للبترولكما يلي:[2]

- **الطلب البترولي:** ويعتبر من المحددات الرئيسية للعرض البترولي، حيث أن الزيادة في الطلب البترولي يشجع المنتجين على الرفع من معروضهم من المادة البترولية في السوق، والعكس صحيح في حالة انخفاض الطلب.

[1] حسين عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص244.

[2] حسين عبد الله، **"مستقبل النفط العربي"**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2006، ص136.

- **التوقعات المستقبلية لأسعار البترول:** يعتبر التنبؤ بأسعار البترول في غاية الأهمية للدول المنتجة و الدول المستهلكة على حد سواء؛ وذلك لتوفير الكميات الضرورية من البترول المناسب للمحافظة على استقرار النمو الاقتصادي للدول الصناعية الكبرى،أما الدول المنتجة فالتنبؤ يفيدها لأجل اتخاذ التدابير اللازمة للبحث و التنقيب وتحديد إمداداتها البترولية وما يتماشى مع حاجيات اقتصادها وسياستها البترولية.
- **الاحتياطات البترولية وعمليات البحث والتنقيب عن البترول:** ترتكز سياسة الانتاج البترولي والتصدير على الاحتياطات الدولية، لذا يجب التحقق من التقدير الحقيقي لتلك الاحتياطات، وغير أنه نجد بعض الشركات البترولية الأجنبية العاملة في أراضي الدول المضيفة تعتمد المبالغة في تقديرها لحجم الاحتياطات وذلك قصد الدفع من الانتاج والعرض البترولي كما أن عمليات البحث والتنقيب عن البترول تحدد حجم المعروض النفطي، حيث أن تكثيف عمليات التنقيب ترفع من عرض البترول في السوق وهذا ما يؤدي إلى خفض السعر البترولي والعكس يحدث في حالة التقليل من عمليات البحث.
- **الأرباح العالية في الصناعة البترولية:** إن أسعار السلع الرأسمالية تتأثر باقتصاد الوفرة وهو تأثير الكمية المنتجة في تكلفة الوحدات المنتجة الطاقويةأخرى، وهذا بالرغم من بعد وصعوبة مناطق التنقيب عنه، ومنه فان الفائض المالي الكبير الممكن تحقيقه من النفط يعتبر المحرك الهام للعرض البترولي.

إضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى تؤثر على العرض البترولي وهي:[1]

- طول الفترة الزمنية المطلوبة لتطوير المصادر البديلة للطاقة بكميات تكفي لاستبدال البترول على نطاق واسع.

- التكلفة المرتفعة الازمة لتطوير المصادر غير التقليدية للطاقة.

- مخاطر البيئة التي يجب التغلب عليها اذا ما استخدم الفحم والطاقة النووية على نطاق واسع.

[1] محمود يونس، **" العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام"**، الدار الجامعية، لبنان،بيروت، طبعة 1986، ص32.

ب .الطلب البترولي:

يعتبر الطلب على النفط طلبا مستقلا عن الطلب على المنتجات النفطية المكررة لأن اسعارها متضمنة لضرائب الاستهلاك، ومنه فان أسعار تلك المنتجات تؤثر على الطلب عليها، والطلب على النفط. ويتوقف الطلب على الطاقة في أي مجتمع على العوامل التالية: [1]

- **السعر**: حيث تشير النظرية الاقتصادية إلىأن تأثير أي سلعة يكون عكسيا على الكميات المطلوبة منها اخذا بعين الاعتبار المرونة السعرية للنفط في الأجل القصير تكون قليلة لأنها تقتضي بعض الوقت وذلك نظرا لأهمية النفط وعدم قدرة البدائل على الإحلال الفوري وهذا ما يؤكد في أحداث 1973 عندما ارتفعت الأسعار ولم تستطع الدول الصناعية تقليص استهلاكها بقدر كاف.
- **أسعار السلع البديلة**: باعتبار العلاقة الطردية بين أسعار السلع البديلة مثل الغاز والطاقة الذرية والكهرباء ... إلخ، فان ارتفاع أسعار هذه البدائل يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط والعكس صحيح.
- **متوسط دخل الفرد**: يتناسب الطلب على الطاقة طرديا مع ارتفاع متوسط دخل الفردوالذي بدوره يعني نمو الناتج الوطني، الأمر الذي تنعكس آثاره على المزيد من الطلب على البترول لغرض تطور المجتمع.
- **المناخ**: يزداد الطلب على الطاقة في الأجواء المناخية المتطرفة، فالطلب عليها يكون مرتفعا في البلدان ذات المناخ البارد شتاءا والحار صيفا، بينما تقل الطاقة في الأماكن ذات المناخ المعتدل مثل حوض البحر الأبيض المتوسط.

ج .تغيير قيمة الدولار: حيث يساعد تراجع الدولار الامريكي مقابل عملات رئيسية أخرى على تعزيز عمليات الشراء في مختلف السلع الأولية، حيث يرى المستثمرون أن المحاصيل الزراعية المسعرة بالدولار رخيصة نسبيا، يضاف إلى ذلك ان تخفيض البنك المركزي الامريكي لأسعار الفائدة، وقيام

[1] مصطفى بودرامة، "**التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي**"، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة فرحات عباس، سطيف، ايام 08/07 ابريل2008.

البنوك المركزية بضخ مليارات الدولارات في الاسواق المالية لتخفيض أزمة الائتمان يرفع أسعار النفط لمل يقارب 40%.

د .جاذبية المضاربة على النفط: وذلك بين المستثمرين في الأسواق المالية الذين يقومون بعمليات الشراء عند انخفاض أسعار البترول، وعملية البيع بعد ارتفاع الأسعار.[1]

ويمكن توضيح مختلف العوامل الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية والاجتماعية المتداخلة لتحديد أسعار البترول من خلال المخطط التالي:

[1] مصطفى بودرامة، **"التحديات التي تواجه مستقبل النفط"**، مرجع سبق ذكره، ص86.

الشكل (2-1):محددات أسعار البترول

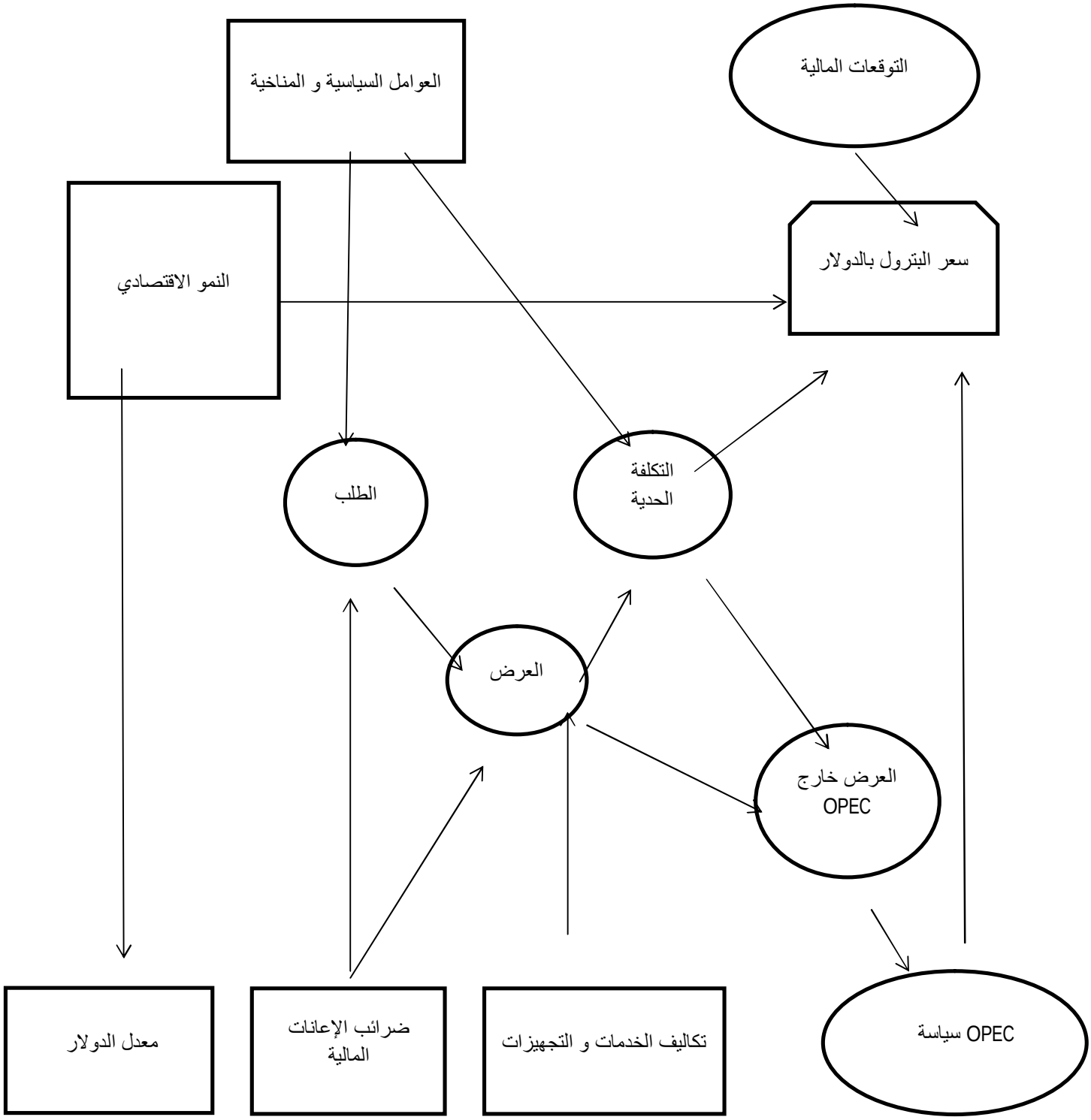

المصدر: Natalie Alazard& Guy Maisonier , «L'offre et la demande de pétrole», Panorama le point sur, Innovation énergie environnement, France. 2009 .p2

من خلال المخطط يتبين أن البترول ليس كغيره من السلع التي تحدد قيمتها على أساس العرض والطلب بل يوجد عدة عوامل منها:[1]

- عوامل سياسية كالحروب، إضرابات، مشاكل أمنية، ومثل ذلك لما حدث في الدول العربية أو مايسمى بالربيع العربي في ليبيا مما أثر على انتاجها البترولي الذي أدىإلى ارتفاع الأسعار.

- عوامل اقتصادية كسعر الدولار ودرجة النمو الاقتصادي ...الخ.

- عوامل مناخية كالحرارة و الكوارث ...الخ.

- عوامل إستراتيجية كالقرارات التي يتخذها كل من أعضاء OPEC وخارجه.

كل هذه العوامل تؤثر على حجم الإنتاج و بالتالي الأسعار، وكذا العوامل السابقة تتأثربها الأسواقالآجلة فمن خلالها ينعكس تصرف المتعاملين الماليين وبالتالي أسعارالنفط.

المبحث الثاني: الصناعة البترولية وأهم الصدمات النفطية

ترتبط الصناعة البترولية في العالم بوفرة البترول والغاز الطبيعي، بحيث تتمثل الصناعة البترولية في تكرير البترول والصناعة الكيماوية المرتبطة به، فتحتل هذه الصناعة مكانة مهمة في اقتصاد الدول المنتجة للنفط غير أن هذه الدول عاشت عدة أزمات أثرت على اقتصادها.

المطلب الأول: البترول في العالم

سوف نتعرض في هذا المطلب إلى إنتاج البترول والطلب عليه والاحتياط منه.

أولا:إنتاج البترول في العالم

يتركز إنتاج البترول في العالم جغرافيا في المناطق الكبرى أهمها:[1]

[1] إبراهيم عبد العزيز المهنا، **التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية**، الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز للمنظمة العربية للدول المصدرة للبترول الأوبك، الكويت، 5مارس، 2009،ص5.

1. **الشرق الاوسط وشمال افريقيا:** تشمل هذه المنطقة كل البلاد العربية المنتجة للبترول بالإضافة إلى ايران وتركيا ويبلغ نصيبها من النتاج العالمي حوالي35.8.
2. **الاتحاد السوفياتي السابق:** يسهم بحوالي 11.1%.
3. **مناطق أخرى ثانوية:** أهمها نيجيريا، إندونيسيا، الصين، النرويج.

جدول رقم(2-5): أهم الدول المنتجة للنفط سنة 2015

الدولة	الانتاج اليومي (الف برميل / اليوم)
روسيا	1073
السعودية	9570
الولايات المتحدة الأمريكية	9023
ايران	4231
الصين	4073
كندا	3592
العراق	3400
الإمارات	3087
المكسيك	2934
الكويت	2682

Source : Bp, Statistical review,World,Energy,june,2008

[1]سارة حسن منيمنة، **"جغرافية الموارد وجغرافية الموارد والإنتاج"**، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، لبنان، 1996،ص 326-327.

شهد إنتاج النفط والغاز توسعا مستمرا منذ بداية القرن العشرين، والشكل السابق يبين الإنتاج العالمي من النفط من مناطق مختلفة منذ عام 1930م وحتى عام 2010م لقد ازداد الاستهلاك بشكل سريع جدا في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أي في عقد الخمسينات والستينات دون أي تأثير على الأسعار التي بقيت ثابتة تقريبا، وقد تأثر الطلب على النفط والغاز بحالة الاستقرار النسبي وإعادة إعمار أوروبا وحالة الازدهار الاقتصادي على معظم دول العالم في تلك الفترة، وقد لعب النفط الرخيص والمتوفر من بلدان الشرق الأوسط بشكل خاص دورا فاعلا في تسريع عجلة النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة في العالم، لكن هذا النمو السريع مع ثبات أسعار النفط كان على حساب استنزاف الموارد النفطية من جهة وتطوير الطاقات البديلة الأخرى من جهة أخرى؛ كما أنه تم على حساب ترشيد استهلاك الطاقة وزيادة مردود تحويلها، وشهد عقد التسعينات ثلاث صدمات نفطية كبرى أثرت الصدمة الأولى خاصة على سياسات الطاقة في الدول المتقدمة عن طريق:[1]

- زيادة الاهتمام بتطوير مصادر الطاقة الاخرى.
- تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتوليدها وترشيد استهلاكها.

ثانيا: الطلب على البترول

يتزايد الطلب العالمي على النفط باستمرار، فمثلا ارتفع بشكله المطلق سنة2014م، بواقع 1مليون برميل يوميا، أي بمعدل 1.1 % مقارنة بمستواه عام 2013م حيث وصل إجمالي الطلب العالمي على النفط 91.2 مليون برميل يوميا كما هو موضح في الشكل التالي:[2]

[1] سارة حسن منيمنة، **"جغرافية الموارد وجغرافية الموارد والإنتاج"**، مرجع سبق ذكره، ص 326-327.

[2] تقرير الأمين العام الحادي والأربعون لمنظمة الأوبك لسنة 2014، ص 39.

شكل رقم(2-2):إجمالي الطلب العالمي على النفط 2010 -2014

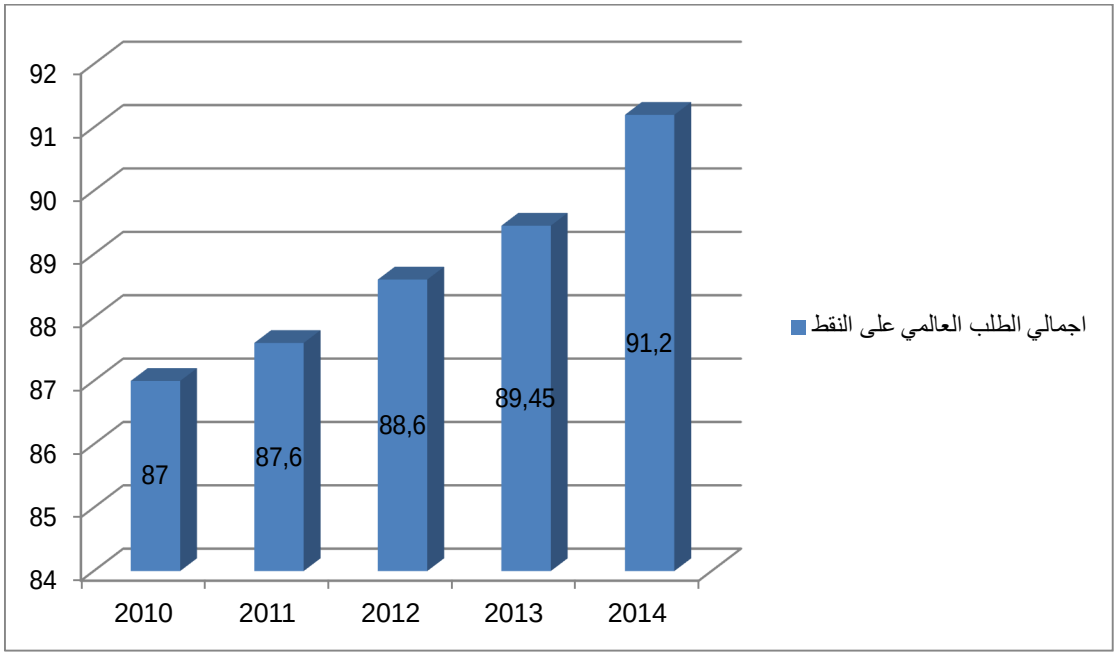

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي الحادي والأربعون لمنظمة الأوبك لسنة2014، ص39.

وقد تباينت مستويات الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية من مجموعة إلى أخرى، فبينما انخفض مستوى الطلب في الدول الصناعية خلال عام 2014م بنحو 200 الف برميل يوميا ليصل إلى 45.7 مليون برميل يوميا ارتفع مستواه في بقية دول العالم بمليون بواقع 102 مليون برميل يوميا مقارنة بسنة 2013م، كما يوضحه الشكل الآتي:

شكل رقم (2-3): توزع الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية 2010 -2014

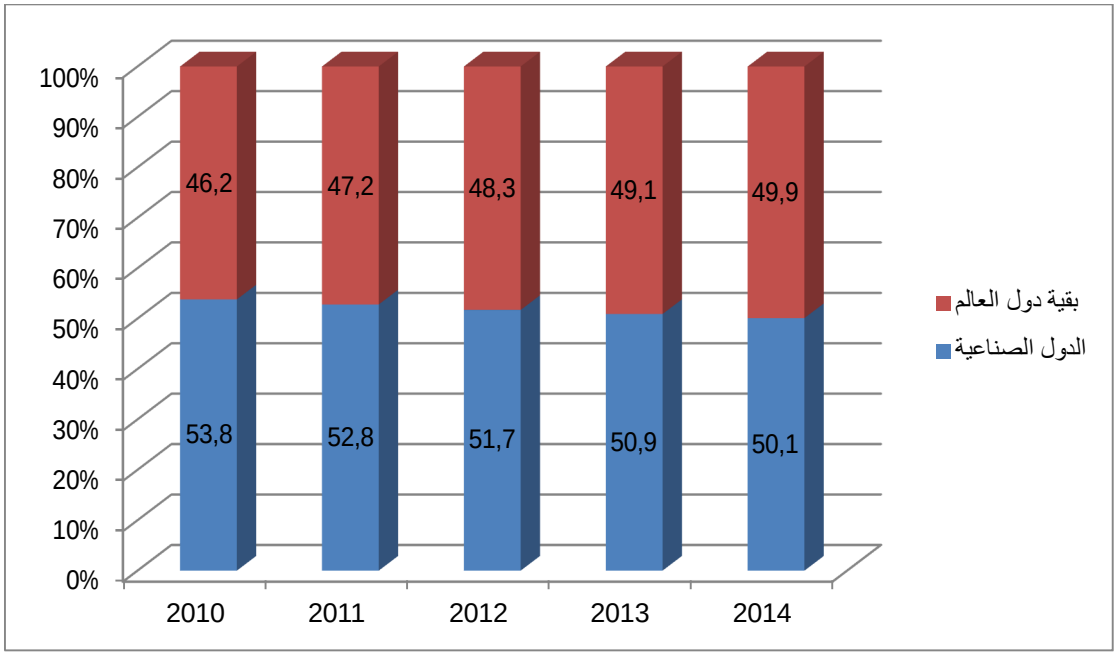

المصدر:تقرير الأمين العام السنوي الحادي و الأربعون لمنظمة الأوبك، ص40.

بالنسبة إلى البلدان النامية ضمنها الصين فقد تزايد الطلب على البترول بأكثر من مليون برميل/اليوم خلال سنة 2014م مقارنة بعام 2013م حيث بلغ 40.2 مليون برميل/اليوم، ويعتبر طلب البلدان النامية على النفط المحرك الاساسي للطلب العالمي عليه، حيث شهد طلب هذه البلدان زيادة بلغت 4.7 مليون برميل/اليوم سنة 2014م مقارنة بمستواه المحقق سنة 2010م، وضمن هذه المجموعة ارتفع الطلب في الشرق الأوسط وإفريقيا بنحو 400 الف برميل/اليوم ليصل إلى 11.8 مليون برميل/اليوم؛ واستأثر طلب الدول العربية الذي بلغ 6.7 مليون برميل في اليومبحصة 50 % من الزيادة في طلب المنطقة، وبحوالي 18.2 من إجمالي الزيادة في طلب البلدان النامية، ويعود هذا الارتفاع على زيادة استهلاك الدول الأعضاء في الأوبك لكثرة استخدامها للطاقة وخصوصا الديزل في قطاع النقل والصناعة.

ثالثا: احتياطات النفط العالمية

الاحتياط البترولي هو الثروة البترولية التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة على الصعيدين الاقتصادي والتقني ، يتأثر تحديد الاحتياطي البترولييالمتغيرات التكنولوجية المعتمدة في عمليات البحث والاستخراج او الكلفة ومستويات الأسعار لهذه المادة الأولية.

ويمكن تقسيم الاحتياطي البترولي إلى ثلاث أنواع هي:[1]

1) **الاحتياطي المؤكد**: وهي كميات البترول الموجودة فعلا في باطن الأرض والتي يمكن استخراجها بواسطة التكنولوجيا السائدة في ذلك الوقت.
2) **الاحتياطي المحتمل أو المتوقع**: وهو يمثل الكميات الإضافية التي يمكن استخراجها من البترول بعد استخراج كميات الاحتياطي المؤكد، وهذه الاحتياطات تشمل البترول الممكن الحصول عليه عن طريق تطوير الحقول البترولية إلى جانب اكتشاف وسائل تقنية جديدة.
3) **الاحتياطي الممكن**: وهي كميات البترول التي لم تكتشف بعد أي التي تصور وجودها في أماكن لم يتم مسحها جيولوجيا و لا البحث فيها. وهناك عدة عوامل تسبب في تغيير الاحتياطي المؤكد بالزيادة او النقصان ومنها:

- معدل الانتاج السنوي، حيث ينخفض الاحتياطي لا بمقدار ما يتم استخراجه منه.
- الاكتشافات الجديدة، فالاحتياطي يزداد بمقدار ما يتم اكتشافه.
- تنمية وتوسيع الحقول المكتشفة يزيد من الاحتياطي.

ولقد قدرت الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط عام 2014م بحوالي 1292.9 مليار برميل بارتفاع طفيف بلغ نحو 0.9 % مقارنة مع مستوى 2013م. أما بالنسبة للدول العربية فقد استقرت تقريبا احتياطاتها المؤكدة من النفط عند نفس مستويات سنة 2013 اي عند 713 مليار برميل، حيث تركزت بنسبة 92.4 %منها في خمس دول. وهي السعودية التي استحوذت على حصة 37.3 % من اجمالي احتياطات الدول العربية، والعراق بنسبة 20.4 % والكويت بنسبة 14.2 % والامارات

[1] حافظ البرجاس، **"الصراع الدولي على النفط العربي"**، بيسان للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000، ص23 .

بنسبة 13.7 %، ليبيا بنسبة 6.8 % وقد شكلت احتياطات الدول العربية نسبة 55.2 % من الاحتياطي العالمي للنفط الخام خلال سنة 2014م.

جدول رقم (2-6): احتياطي البترول في العالم 2010-2015

الدولة	2010	2011	2012	2013	2014
الامارات	97.800	97.800	97.800	97.800	97.800
البحرين	0.12	0.12	0.12	0.12	0.12
تونس	0.43	0.43	0.43	0.43	0.43
الجزائر	12.200	12.200	12.200	12.200	12.200
السعودية	264.59	264.40	265.900	265.900	265.78
سوريا	2.500	2.500	2.500	2.500	2.500
العراق	142.300	141.40	145.300	145.300	145.300
قطر	25.5	25.26	24.90	25.24	25.24
الكويت	101.500	101.500	101.500	101.500	101.500
ليبيا	47.10	48.00	48.500	48.500	48.360
مصر	4.300	4.300	4.200	4.200	4.2
اجمالي الدول	698.34	698.91	703.68	703.53	703.43

الاعضاء					
السودان	5.000	5.000	1.500	1.500	1.500
عمان	5.500	5.500	5.500	5.500	5.500
اليمن	2.76	2.67	2.67	2.67	2.67
اجمالي الدول العربية	711.51	712.08	713.35	713.20	713.10
أنغولا	9.06	9.06	9.06	9.060	9.060
الأكوادور	7.210	8.240	8.24	8.24	8.240
ايران	151.170	154.58	157.300	157.300	157.300
فنزويلا	99.40	99.40	99.40	99.40	100.00
نيجيريا	37.200	37.20	37.140	37.140	37.070
إجمالي دول الأعضاء الأوبك غير العربية	304.03	308.47	311.13	311.13	312.11
اجمالي دول الاوبك	995.02	1000.07	1007.22	1007.23	1008.30

البرازيل	12.860	13.990	13.154	15.050	15.310
المملكة المتحدة	2.860	2.830	3.100	2.980	2.980
النرويج	5.670	5.320	5.370	5.830	5.500
الولايات المتحدة	19.121	20.680	28.950	33.400	37.900
المكسيك	10.400	10.160	10.260	10.070	9.8100
كندا	10.400	10.160	10.260	10.070	9.8100
كومنولث الدول المستقلة	6.100	5.60	6.00	6.00	6.00
روسيا	98.90	98.90	119.06	118.89	119.79
كزاخستان	60.000	60.000	80.000	80.000	80.900
اذربيجان	30.000	30.000	30.000	30.000	30.000
تركمانستان	7.000	7.000	7.000	7.000	7.000
اوزباكستان	0.600	0.600	0.600	0.600	0.600
الصين	0.59	0.59	0.59	0.59	0.59
باقي دول العالم	20.350	20.350	23.720	24.380	24.65
	39.190	43.170	32.700	40.410	45.74

اجمالي العالم	1.230.99	1241.55	1266.79	1281.85	1292.900
نسبة الدول العربية للعالم	57.8	57.4	56.3	55.8	55.2
نسبة دول الاوبك للعالم	80.8	80.5	79.5	78.8	78

المصدر:تقرير الأمين العام السنوي الأربعون لمنظمة الأوبك ص178177، والواحد والأربعون ص179-180.

تشير التقديرات إلى ارتفاع احتياطات النفط العالمي من1281.85 مليار برميل في نهاية سنة 2013م الى 1292.9 مليار برميل نهاية سنة2014م، وهو مايمثل ارتفاعا بسيطا ب 0.86 % وبقيت تقديرات الاحتياطات الإجمالية للنفط في الدول العربية بدون تغير بذكر؛ حيث تقدر ب 17مليار برميل في سنة 2014م وإن كان انخفاض طفيف في احتياطات السعودية و المقدرة ب 0.03 و0.08 % بليبيا وهذا ما بين سنتي 2012م و2013م.

وما يمكن قوله هو أن الدول التي تنتج بطاقتها القصوى قد تبرز سياستها من الناحية الاقتصادية ولكنها في الواقع الجيولوجي تعجل من استنفاذ احتياطها البترولي وبالتالي هناك عنصر أساسي في صناعة البترول لايمكن اغفاله بالنسبة للشركات البترولية أوالدول المضيفة وهوإمكانية تصوب موارد البترول نظرا لأن البرميل المستغل لا يعوض عنه إلا باكتشاف بترولي مما يتطلب صرف أموال طائلة تحفها المخاطرة الرأسمالية في اكتشاف بترول جديد أو خسارة الأموال والجهود.

المطلب الثاني: الصناعة البترولية

تتميز صناعة البترول ببعض الخصائص التي تجعلها مختلفة عن الصناعات الأخرى، ومع الاكتشافات البترولية الضخمة في العديد من الدول النامية بعد الحرب العالمية الأولى خاصة في منطقة الخليج العربي مما أكسب منطقة الخليج أهمية استراتيجية بالغة في تأمين إمدادات البترول والغاز للعالم يتزايد فيه التعداد

السكاني بشكل كبير ويزداد فياستهلاك الطاقة لتلبية حاجياته التنموية ورفاهيته المعيشية، ولذلك يتسم نمو الصناعةالبترولية بارتباطها بالتجارة الدولية للبترول حيث تمكن مصادر تأمين إمدادات تجارة البترول في أساسها من المكامن البترولية الكائنة في الدول النامية العربية على وجه الخصوص.[1]

كما تتصف الصناعة البترولية بكثافة حجم الاستثمارات الرأسمالية وارتفاع عنصر المخاطرة الاستثمارية في مرحلة الاستكشاف بالإضافةإلىاستخدامها أحدث الأساليب التقنية المتطورة مع تكثيفها للاستثمارات في مجال البحث العلمي وتطبيقاته؛ ونظرا لطبيعة صناعة البترول في استهلاك الآلات والمعدات خلال مدة زمنية قصيرة فإنها تتسم بارتفاع معدل التقادم مما يعني ارتفاع التكاليف المتغيرة،إلى جانب أن التكاليف الثابتة تكون بنسبة كبيرة من مجموع التكاليف والمعهودة عن هذه الصناعة نظير كثافة حجم الاستثمارات في المراحل الأولية.

وعلاوة على ذلك تتميز الصناعة البترولية بارتفاع درجة مهارة القوى العاملة واستقطابها لكوادر فنية جديدة وسرعة تطبيقها لأحدث التقنيات المتوفرة، وفوق كل هذا عمد في صناعة البترول إدارتها الخلاقةونتيجة لهذه الصفقات الاقتصاديةوالمالية والتقنية والادارية فقد ساعدت جميعها في تكوين شركات بترولية عالمية كبرى يتصف نمط أعمالها باحتكار القلة، بحيث امتد تكاملها الاقتصادي عموديا أوأفقيا على نطاق دولي أدت بدورها في اكتساب هذه الشركات لقوى اقتصادية وسياسية لا يستهان بهاخاصة أنها سلعة استراتيجية لها أبعادها الاقتصادية والعسكرية ...الخ.

المطلب الرابع: أهم الصدمات النفطية

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بأسعار النفط، كالأزمة النفطية لسنة 1986 والتي فاجأت أغلب صناع القرار في الاقتصاد الجزائري فقد انخفض سعر النفط الى 13 دولار للبرميل في هذه السنة، وأزمة 2008 وآخرها الصدمة النفطية لسنة 2014، التي كان مرجعها تغيرات هيكلية مرت بها

[1] خالد بن منصور العقيل،" **قضايا بترولية دولية** "، على الموقع الالكتروني:
2003ISBN9960107620,978996010762،ص12- 14.

صناعة النفط خلال تلك الفترة. ومنه سوف نتطرق الى أهم الازمات التي مست السوق النفطية ومعالجة أهم الأسباب التي أدت الى حدوثها.

أولا: الصدمة النفطية 1973م

لقد تمكنت واعتمدت الدول العربية بصفة خاصة نتيجة لحرب أكتوبر 1973م الرفع لأسعار نفطها بل وتمكنت من مضاعفتها الى مستويات لم تكن متوقعة وهذا للاعتبارات التالية: [1]

1. حق السيادة الوطنية على الثروات و الحرية المطلقة في تحديد الاسعار.
2. اعطاء قيمة فعلية للبترول.
3. ربط اسعار البترول بأسعار النفط الخام و اسعار المنتجات.
4. تقليص الفارق بين اسعار النفط الخام واسعار المنتجات.

وتضمن مؤتمر الكويت الذي اجتمع فيه ممثلو ست دول أعضاء في الاوبك قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الحليفة لإسرائيل (الولايات المتحدة الامريكية وهولندا) بسبب مواقفها المعادية للقضية العربية والمساندة لإسرائيل.

إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25% مقارنة بإنتاجسبتمبر 1973م ، وتخفيضه شهريا بنسبة 5%ابتداء من ديسمبر من نفس السنة، وهذا ما أدى الى نقص المعروض النفطي فارتفع سعر البترول من 2.9 دولار للبرميل الى 11.6 دولار للبرميل، مع ارتفاع المنافسة بين الدول الصناعية للاستحواذ على اكبر كمية من النفط الرخيص، وتضاعف قوة الأوبك حيث أصبح عدد الدول الأعضاء 13 دولة لها طاقة إنتاجية عالية أبرزها السعودية.

ثانيا:الصدمة النفطية 1986م

[1] قويدي قوشيح بوجمعة، "**انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر** "، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009، ص95-96.

لقد فاجأت الصدمة النفطية لسنة 1986م أغلب صناع القرار في الاقتصاد الجزائري فقد انخفض سعر النفط من 30 دولار للبرميل سنة 1980م إلى 13 دولار للبرميل سنة 1986م وذلك راجع إلى أسباب مختلفة منها:[1]

1. الغش الممارس بين اعضاء دول الاوبك ،حيث خالفت بعض الدول نظام الحصص المحدد لسقف الانتاج المقدر آنذاك ب17 مليون برميل يومي.
2. ظهور دول منتجة جديدة منافسة لدول الأوبك، تتمتع بطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا والنرويج بحيث استطاعت هذه الدول تغطية 15% من اجمالي الاستهلاك العالمي.
3. عجز ميزان المدفوعات العربية ب 11.6 مليار دولار سنة 1986.

حيث تأثر الاقتصاد الجزائري بهذه الصدمة النفطية وذلك تحت النقاط التالية:

- ✓ تراجع قيمة الصادرات النفطية لسنة 1986 المقدرة بمبلغ 5,16 مليار دولار بعد ان كانت قيمتها 9,66 مليار دولار سنة 1985.
- ✓ تراجع العوائد النفطية وبالتالي انحصار مصادر تمويل الاقتصاد الوطني المعتمدة بشكل كبير على المداخيل النفطية.

وعلى اثر هذه الآثار الناتجة عن صدمة النفط لسنة 1986 اضطرت الدولة الجزائرية الى:

* ترشيد النفقات العامة والعمل على زيادة الايرادات من الجباية العادية، فرفعت من الضرائب بنسبة 20% للضرائب المباشرة ونسبة 19,4% للضرائب المفروضة على الشركات و28,5 بالنسبة للضرائب غير المباشرة.
* انخفاض الناتج الإجمالي الحقيقي لمجموع الدول العربية حوالي 14% عن مستواه عام 1980.

ثالثا: الصدمة النفطية 2004م

[1] موري سمية،"**آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**"،مذكرة ماجستير،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان 2009-2010.ص55-56.

لقد تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط، حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل.إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة الأوبك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة الأوبك منذ العمل بنظام السلة في عام 1987م) ولقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط، حيث ارتفع سعر النفط إلى رقم قياسي بلغ 43 دولار للبرميل الواحد في بورصة نيويورك وهو أعلى مستوى يصله منذ قبل 21عاما؛ وفي 10-08-2004م ارتفعت أسعار العقود الآجلة للنفط الأمريكي إلى مستوى 44.49 دولار للبرميل في آسيا خلال التعاملات الإلكترونية لبورصة تايمكس بنيويورك، وفي 19-08-2004م صعد سعر البرميل من النفط إلى 47.52 دولار ثم إلى 47.76 دولار؛ وفي 20-08-2004م قفز سعر البرميل من النفط في معاملات نيويورك للمرة الأولى إلى 49 دولار للبرميل وهو أول وأعلى سعر يبلغه برميل النفط منذ أعوام في بورصة نيويورك.

ويرجع السبب وراء هذا الارتفاع المستمر لأسعار النفط لعدة احداث شهدتها سنة 2004م وأهمها:[1]

1. المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوسYOU KOUS مما أدت إلى وقف إنتاجها للنفط بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها، هذا ما أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23% أي قرابة 8.3% للبرميل.
2. اضطرار العراق الى خفض صادراتها بسبب الاضطرابات وعدم الاستقرار والهجمات المتكررة على المنشآت النفطية العراقية وانابيب النفط.
3. التخوف من انقطاع الامدادات النفطية، سواء من العراق او روسيا اضافة الى المضاربات التي أخذت تنشط كثيرا في كل أسواق النفط العالمية بسبب هذا التخوف.
4. القلق على امدادات النفط النيجيرية بسبب الاعلان عن اضرابات من قبلعمال النفط والمخاوف التي تحيط بالأمن في السعودية.
5. التخوف من امدادات النفط القادم من خليج المكسيك بسبب موسم الاعاصير (اعصار ايفيان).

ولقدت تمثلت نتائج الصدمة النفطية في النقاط التالية:

[1] ضياء مجدي الموسوي، " **ثروة أسعار النفط** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 3-21.

- ✓ عدل صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي، حيث خفض من احتمال نمو الناتج الإجمالي الى 4,3% لعام 2005 بعدما كانت توقعاته السابقة في حدود 4,9% لنفس السنة.
- ✓ عرفت أسعار الوقود ارتفاعا كبيرا خاصة في تايلندا، فقد وضعت الحكومة خططا لتحصيل الرسوم من قائدي السيارات.
- ✓ تحقيق العام العربي نموا بلغ 5% تقريبا، وهو أعلى معدل نمو تحققه منذ سنوات طويلة.

جدول رقم 2-7 يوضح الازمة النفطية الايجابية لسنة 2001-2004

السنة	السعر الاسمي($ للبرميل)	السنة	السعر الاسمي($ للبرميل)
2001	23,12	2004	36,05
2002	24,36	2005	50,64
2003	28,20	2006	61,08

- Source. OPEC Annuel Statistique Bulletin 2000/ 2007.

رابعا: الصدمة النفطية 2008م

شهد العالم سنة 2007 ارتفاع في المعدل اليومي لسعر سلة الأوبك تجاوز 90دولار للبرميل ليبلغ 113.5 دولار في الثلاثي الثالث من سنة 2008م غير أنه هوى إلى حد 52.5 دولار للبرميل في الفصل الرابع؛ ويرجع سبب ذلك الى تفاقم الازمة المالية العالمية التي تلتها انهيارات متسلسلة في

أسواق المال والمؤسسات المصرفية ما ساهم في الانخفاض الحاد للأسعار ،غير انه استقر عند السعر 61دولار في سنة 2009، بنسبة انخفاض 35.4% مقارنة بسنة 2008.[1]

هذا وقد ارجع الخبراء و المحللين الاقتصاديين أسباب انهيارأسعار النفط في فترة قصيرة إلى العوامل التالية:

1. رفع أو خفض المضاربين للأسعار على النحو الذي يمكنهم من تحقيق الأرباح الطائلة والسريعة.
2. الاضرابات السياسية والمنية في المنتجة للنفط وتأثيرها السلبي على المعروض النفطي والذي يسهم في أسعاره.
3. الكوارث الطبيعية وماتلحقه من أضرار على المنشآت النفطية القائمة كالأعاصير في خليج المكسيك ،الذي يؤثر على عرض النفط.
4. موقع البترول ضمن الطاقة المختلفة كونه الارخص والقادر على الاستجابة لكل الاستعمالاتحيث يمثل 95% من الطاقة المستعملة في المواصلات وأساس لصناعات عديدة.
5. تزايد الطلب على النفط في السنوات الأخيرة من قبل الصين، الهند، وروسيا.

وفيما يلي جدول يوضح أسعار النفط خلال السنوات 2000- 2012:

جدول رقم(2-7):الصدمة النفطية السلبية لسنة 2008

السنة	السعر الاسمي($/ للبرميل)	السنة	السعر الاسمي($ / البرميل)
2007	69.08	2010	77.45
2008	94.45	2011	107.46
2009	61.06	2012	109.45

SOURCE: OPEC Annual Statistical Bulletin (2010/2012

[1] مهداوي هند وآخرون، **"الازمة المالية وتداعياتها على أسعار النفط حالة الجزائر"**،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بسطيف تحت عنوان الازمة المالية الاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009، ص 14.

خامسا: الصدمة النفطية 2014-2016

على غرار الصدمات النفطية العالمية السابقة؛ لقد واجه العالم صدمة نفطية جديدة، بحيث عاودت أسعار النفط صدمة انتعاشها مع عودة الاقتصاد العالمي بحلول عام 2010م، لتتجاوز حاجز 100 دولار للبرميل خلال سنة2011، غلى أن بلغ معدل سلة خامات الأوبك السنوي ذروته عام 2012م ليصل إلى 109.5 دولار للبرميل، وفي النصف الثاني سنة 2014م[1]بدأت الأسعار في الانخفاض المفاجئ، وتزايدت حدتها بعد قرار الاوبك بشأن الإبقاء على سقف الإنتاج لدولها الأعضاء عند مستوى 30 مليون برميل ليبلغ معدل سعر سلة خامات الأوبك في النصف الأول من سنة 2015م حوالي 51.9 دولار للبرميل مسجلا في ذلك أدنى مستوياته منذ أكثر من خمس سنوات وهو 44.4 دولار خلال شهر يناير 2015م، غير أن هذا تحسن نوعا ما في أواخر سنة 2015م، لكن سرعان ماعاد إلى التراجع إلى أن وصل إلى حد أدنى بلغ 27.63 دولار للبرميل في الفصل الأول من سنة 2016م.

سجلت هذه الأزمة فقدان الأسعار أكثر من 57% من قيمتها الاسمية خلال سبعة أشهر، وتعود أسباب هذه الأزمة إلى المسببات التالية:[2]

1. مساهمة ارتفاع الأسعار من خلال السنوات وتطور التكنولوجيا في توسيع الإنتاج من المصادر البديلة تزامنا مع النمو المتباطئ في الطلب على النفط.
2. زيادة المعروض من النفط العالمي من قبل الأوبك في الأسواق النفطية بسقف إنتاج عند 30مليون برميل يوميا.
3. زيادة الإمدادات من دول خارج الأوبك المتزامنة مع تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط، والزيادة في هذه الإمدادات جاءت من مصادر عدة أهمها النفط الصخري من الولايات المتحدة الأمريكية ورمال القار من كندا ونفط المياه العميقة جدا من البرازيل.

[1] نور الدين هرمز وآخرون،" **تغيرات أسعار النفط وعوائده**"، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد29، العدد الأول، 2007،ص14.

[2] نور الدين هرمز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 15.

4. مشاكل اقتصادية في بعض الدول المستهلكة الأوروبية واليابانية.
5. توجه الدول الصناعية نحو التنوع في الامدادات وتوجيهها نحو تحقيق أمن الطاقة،حيث باشرت باتخاذ سلسلة من الإجراءات لترشيد الاستهلاك وزيادة كفاءة استخدام النفط، وتشجيع إنتاج مصادر بديلة.

وفي ظل استمرار انهيار أسعار البترول بنسبة تفوق 50% منذ بداية جوان شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد، أدت الى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهز الاقتصاد الوطني ومن التداعيات الوخيمة للانهيار المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

خلاصة:

يعد النفط المحرك الأساسي الذي تدور حوله كل القوى الاقتصادية راسمة بذلك كل السياسات لتحقيق أهدافها التنموية، ويبقى موضوع أسعار النفط من أكثر المواضيع إثارة للجدل وإحاطة بالغموض فمن مبادئ علم الاقتصاد أن سعر أي سلعة يتحدد بناءا على توازن عرض السلعة مع الطلب عليها ولايختلف النفط عن السلع الأخرى في ذلك، غير أن النفط يختلف في العوامل المؤثرة في جانبي العرض والطلب للسلع الأخرى، والتغيرات التي عرفتها الصناعة النفطية فيما يخص مراكز القوى وصنع القرارات فيها قد صاحبتها تطورات هامة في أسعار النفط ،ولقد كانت سنة 1973م نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة النفطية.

ولقد خضعت أسعار النفط إلى تقلبات حادة ومفاجئة منذ اكتشاف النفط حتى يومنا هذا وكان ذلك نتيجة لمجموعة من العوامل وعدة أحداث متعاقبة تحت مسمى الصدمات النفطية والتي من أبرزها الصدمة النفطية لكل من سنة 1986م و2004م والصدمة الحديثة لسنة 2014 التي قادت إلى أضرار كبير للبدان وخاصة المنتجة للنفط التي يقوم اقتصادها على تصديره بصورة كبيرة، لهذا كان على هذه الدول أن تطبق تدابير أساسية في مجال السياسة المالية لتتكيف مع هذه الأوضاع محاولة منها الحفاظ على استقرارها الاقتصادي.

تمهيد:

للجزائر إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الوطني ودعم قوته إلا أن تسيير هذه الموارد خارج قطاع المحروقات ضعيف، نظرا لنقص الحوافز التشجيعية لتنمية إنتاج السلع خارج هدا القطاع؛ وهذا ما كان له أثر واضح على السياسة المالية وخاصة الهيكل الضريبي نظرا لكبح تنمية موارد دخل بديلة.

وأمام هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد الكلي وسيطرة الجباية البترولية على إجمالي الإيرادات أصبحت الجزائر كغيرها من الدول النفطية ليست ببعيدة عن مخاطر تقلبات أسعار النفط، حيث عرفت تدهورا في ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وكانت قد تعرضت لعدة هزات أهمها سنة 1986م، مما أحدثت اختلالات عميقة في التوازنات الداخلية والخارجية، انعكست بالسلب على وتيرة التنمية وأضعفت قدرة البلد في تسديد ديونه، والصدمة النفطية الأخير و في أواخر سنة 2014 التي كان لها أثرا سلبيا على الاقتصاد الجزائري، حيث سجلت هذه الازمة عدة اختلالات في الاقتصاد الوطني خاصة وان هذا الأخير يعتمد في تطوره ونموه على العائدات النفطية؛ وفي ظل هذه الأوضاع والاختلالات كانت الجزائر مجبرة على إدخال تصحيحات وتعديلات على سياستها الاقتصادية العامةحيث كانت السياسة المالية محور هذه التصحيحات باعتبارها الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية.

وهذا كله من أجل النهوض والانتقال من اقتصاد النفط إلى الاقتصاد المستقر والآمن، ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى أهم التغيرات والإصلاحات التي عرفتها السياسة المالية، وما مدى تأثر متغيرات السياسة المالية بالصدمات النفطية التي شهدتها فترة الدراسة.

ومنه ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

- **المبحث الأول:** واقع وأهمية قطاع النفط في الجزائر؛
- **المبحث الثاني:** هيكلة الاقتصاد الجزائري؛
- **المبحث الثالث:** تطور أداء السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2016.

المبحث الأول: واقع وأهمية قطاع المحروقات في الجزائر

تعتبر الجزائر واحدة من الدول المنتجة للبترول، بحيث لعب قطاع المحروقات فيها دورا بارزا ومهما في بناء وإرساء اقتصادها الوطني وتمويل مشاريعها التنموية، فهو يساهم بنسب مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وصلت الى 40%وأكثر من 60% في الميزانية العامة للدولة بفضل الجباية البترولية، وسنحاول عرض أهم الخصوصيات التي يتميز بها قطاع المحروقات في الجزائر من خلال تسليط الضوء على أهم الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية في هذا القطاع.

المطلب الأول: لمحة عن قطاع المحروقات في الجزائر.

يشكل قطاع المحروقات في الجزائر ركنا هاما ومهما، بحيث ينتج أكثر من 1/3 من الثروة الوطنية ويزود الجزائر بحوالي: 2/3 من موارده الميزانية للدولة.

أولا: اكتشاف البترول في الجزائر

يعود اكتشاف البترول في الجزائر إلى بداية القرن العشرين وبالضبط في سنة 1913[1]، حيث كان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان، وظلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة وقالمة وعين الفكرون وسيدي عيش، ولم تسفر هذه المحاولات عن أي اكتشاف، في حين أن التاريخ الفعلي لاكتشاف البترول في الجزائر كان سنة1956، حيث تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية وهو حقل «عجيلة» وذلك في 25جوان1956، ثم توالت الاكتشافات بعد ذلك مع تطور الصناعة النفطية.

ومع استرداد الجزائر لسيادتها وحصولها على الاستقلال اتجه الاهتمام بشكل نحو تنمية قطاع المحروقاتوتطويره،حيث كانت البداية بتأسيس شركة سوناطراك وذلك بتاريخ 31-12-1963[2]، والتي تتولى جميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل والتسويق.

[1] الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي 63-491 المؤرخة في 31-12-1963.

[2] العمري علي، **دّراسة تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006**"مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2007-2008،ص89.

ثانيا: تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك

للدخول بشكل واسع في ميدان المحروقات، لم تكتفي الحكومة الجزائرية بالاعتراض على القانون الموروث من اتفاقيات ايفيان، وإنما كان من الضروري التفكير بجدية في إنشاء أداة فعالة من شانها إدماج هذا النشاط (قطاع المحروقات) في الاقتصاد الوطني.

1. ظروف نشأة شركة سوناطراك

قررت حوالي (16) شركة من شركات البترول الأجنبية في عام 1963[1]؛ العاملة في الجزائر أن تنشئ خط أنابيب جديد ينقل البترول من حقوله في الصحراء (حوض الحمراء) الى آرزيو الساحلية غرب مدينة وهران، وكان خطا الأنابيب العاملان آنذاك هما خط "سوبغ" الواصل بين حوض الحمراء وميناء بجاية،وخط "تَرابسا" الذي ينقل بترول حقلي عجيلةوزرزاتين، ويمتد من عين اميناس إلى ميناء صخيرة على الساحل التونسي.

فبادرت الجزائر بعد سوء التفاهم الذي طرأ بينها وبين الشركات الأجنبية، باتخاذ قرار جذري يهدف إلى القيام بنفسها وعلى مسؤوليها بإنشاء خط الأنابيب هذا على أن تمتلكه ملكية تامة. وتتولى بنفسها إدارته وتشغيله.

ومن أجل تنفيذ هذا القرار والعمل على تطبيق البنود الأخرى في السياسة البترولية والغازية الجزائرية، قررت الحكومة في 31_12_1963 إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات" سوناطراك"، لتكون بمثابة الجهاز الوطني الذي يتولى سياستها في ميدان المحروقات، وكان هدفها الأساسي في البداية هو دراسة وتنفيذ أشغال نقل المحروقات السائلة والغازية، فتولت فعلا إجراء بعض الدراسات الفنية على مشروع الخط مستعينة بذلك ببعض المكاتب الاستشارية العاملة وعلى ضوء هذه الدراسات تم إنشاء هذا الخط الممتد من حوض الحمراء إلى آرزيو عبر مسافة تقدر ب 805كلم وتم تشغيله في 19-فيفري -.1966

2. دور شركة سوناطراك ونشاطها

من أجل تنفيذ سياستها البترولية والعمل على إنشاء وتطوير وتقوية القطاع الوطني للمحروقات، أنشأت الشركة الوطنية سوناطراك بموجب المرسوم (63-491)؛ وكان غرضها الأساسي القيام بعمليات نقل وتسويق النفط والغاز مع إمكانية توسيع مكانتها في التنقيب والإنتاج لأن هذه النشاطات بقيت خلال سنة 1964 الميدان الخاص

[1] عبد العزيز وطبان،"**الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985**"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى،1992 ص151.

بالشركات الأجنبية حيث كانت حصة الحكومة الجزائرية آنذاك بمساهمة(40,5%) في الشركة الوطنية للبحث واستغلال البترول في الجزائر، ومع الاتفاق البترولي لشهر جويلية 1965[1] استطاعت شركة سوناطراك أن تصبح الشريك الجزائري في الجمعية التعاونية.

وبموجب المرسوم رقم(66_292)الصادر في سنة 1966 اتسع نطاق عملها ليشمل كافة مراحل صناعة المحروقات من خلال تعديل القانون الأساسي لها وتغيير اسمها الذي أصبح" الشركة الوطنية انتاج، نقل، وتسويق المحروقات" مع إرتفاع راس مالها من 40 مليون دينار جزائري الى 400 مليون دينار جزائري والمتكون أساسا من دفعات نقدية.

ونتيجة لتصميم الجزائر على استرجاع ثرواتها من المحروقات بأسرع وقت ممكن، وتوفير الشروط الملائمة لهذه الشركة الوطنية في أن تقوم بدورها القيادي في عملية التصنيع وتنمية الاقتصاد الوطني فقد إستطاعت خلال سبع سنوات أن تطور نشاطها تدريجيا ليشمل كافة مراحل صناعة النفط والغاز في الجزائر وذلك عبر مجموعة مراحل متميزة، وخطواتمتصاعدة وانجازات متلاحقة.

ثالثا: تأميم المحروقات

التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة، اما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو إحتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية دون السماح لأطراف أخرى بالعمل فيها.

ويعتبر قرار تأميم المحروقات من القرارات الشجاعة والحاسمة التي أعلن عنها الرئيس الراحل" هواري بومدين" في خطابه التاريخي يوم24-فيفري1971 أمام إطارات الاتحاد العام للعمال للجزائريين، حيث جاء هذا القرار بعد مفاوضات جزائرية فرنسية بشأن نصوص تضمنتها معاهدة ايفيان الموقعة في 7_مارس_1962، لاسيما ذات الصلة بحماية مصالح فرنسا وامتيازاتها في استغلال ثروات البترول في الصحراء الجزائرية. هذا وقد مرت عملية التأميم بمراحل عدة ننجزها فيما يلي:[2]

1. تأميم الشركات النفطية الفرنسية عام 1974 بعد فشل المفاوضات بين الجزائر وفرنسا فيما يخص رفضهذهالأخيرة رفع سعر البترول من 2,08الى 2,85 دولار للبرميل الواحد.

[1] الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره.

[2] بلعيد عبد السلام، "**الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال**"، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي، دار النشر بوشان، الجزائر، طبعة1999، ص49.

2. تأميم الشركات النفطية غير الفرنسية حيث أممت شركة British Petr oléum في بداية 1967وشركة Esso Mobil oïl في اوت 1967وشركة Shell في ماي 1968.

وابتداء من تاريخ 24 فيفري 1974 أصبح للجزائر والمتمثلة في شركة «سوناطراك» الحق في:

* (30%) من الإنتاج وأكثر من (50%) من التكرير.
* (100%) من الصناعة البتروكيماوية، ومجموع التوزيع.
* تأميم حقول الغاز.

كما أنه قدمت الجزائر مقابل هذه القرارات الضمانات التالية:

- تمويل السوق الفرنسي بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق.
- تقديم تعويضات الشركات الأجنبية نقدا باستثناء شركة «جيتي» فيدفع لها التعويض بالنفط الخام.
- أخذ حصة (51%) من الشركات الفردية العاملة في الجزائر وهذا ما سمح لها بمراقبة(56%) من مجمل الانتاج البترولي.

وكانت أهم النتائج التي ترتبت عن قرار التأميم وتأثيرها على هيكل قطاع المحروقات وهي:[1]

- ✓ التخلص من التبعية الاقتصادية للجزائر والمتعلقة أساسا بالثروات الوطنية.
- ✓ تخلي الشركة الفرنسية للبترول عن مصالح النقل في شركات «ترابسا، سوينغ،وسوترا» وبيع مصنع للغاز الطبيعي.
- ✓ إنهاء عقود الامتياز التي إكتسبت صفة الاحتكارية في مراحل النقل والتسويق والإنتاج النفطي.
- ✓ رفع نسبة ومشاركة سوناطراك الى (51%) في عقود البحث والتنقيب.
- ✓ تحول الدفع من الفرنك الى الدينار الجزائري.

ومنه ومن خلال سنوات السبعينات إرتبطت التنمية الاقتصادية في الجزائر بالقطاع النفطي ومداخيله، فتكثف الإنتاج للمحروقات وخصصت له إستثمارات ضخمة. حيث وجه المخطط الثلاثي1967-1969 ما يقارب(2) مليار دولار للإنتاج البترولي وبنسبة وصلت إلى45% من المبالغ المخصصة للاستثمار الوطني. وأما عن المخطط الرباعي 1970-1973 فقد رفع من الحصة المخصصة للقطاع إلى 9 مليار دولار بنسبة فاقت (49%) من إجمالي

[1] بلعيد عبد السلام،مرجع سبق ذكره، ص52.

الاستثمارات، ولقد ساهمت هذه الاستثمارات في زيادة الإنتاج الجزائري من المحروقات وتنوعه. وهذا ما سوف يبينه الجدول التالي:

جدول رقم(3-1): الإنتاج الجزائري للمحروقات.

السنوات	غاز طبيعي	غاز البترول	منتوجات	بترول خام
1992	300	-	-	22800
1969	2600	100	2200	50000
1974	5500	380	5000	52000
1979	20000	1000	600	63000
1984	30000	3500	21000	52000

المصدر: أحمد هني، "**المديونية**" موقم للنشر، الجزائر، طبعة1992، ص76.

المطلب الثاني: دوافع إصلاحات قطاع المحروقات في الجزائر

لقد سعت الجزائر منذ استقلالها القيام بمجموعة من الإصلاحات وذلك قصد النهوض باقتصادها وإزدهاره.

أولا: دوافع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

تمثل العولمة إحدى نتائج الرأسمالية والتي أفرزت العديد من التحولات على الاقتصاد العالمي. والتي أصبحت تطرح تحديات جديدة على قطاع المحروقات في الجزائر، وبالتالي ضرورة مسايرته وتكيفه بما يخدم الاقتصاد الوطني وتدعيم مكانة المحروقات الجزائرية على المستوى الدولي حيث نلخص هذه الدوافع فيما يلي:

1. التحولات على المستوى الدولي

يمكن رصد الدوافع والتحولات الدولية التي اثرت على قطاع المحروقات فيما يلي[1]:

[1] عبد الرحمان السيجاني، "**التكامل الاقتصادي العربي، منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى**" مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، 2006، ص66.

أ.ظاهرة التحرر الاقتصادي: أنتجت عملية الانفتاح الاقتصادي الذي يشهدها الاقتصاد العالمي والمصحوبة بتطور تقني كبير واقعا جديدا، فأصبحت كل الأنشطة الاقتصادية مفتوحة أمام المنافسة ولم يبقى أي قطاع يحظى بالحماية المطلقة، حيث خضعت جل القطاعات لقانون السوق.

ب. ظاهرة التحرر الاقتصادي في نشاط المحروقات: من الاتجاهات الهيكلية الجديدة البارزة في الاقتصاد العالمي عموما الاتجاه نحو تحرير جميع القطاعات الاقتصادية الفرعية وإلغاء كل أشكال الاحتكارات التقليدية، بما يخدم في ذلك تحرير تلك القطاعات الفرعية التي كان من غير الممكن من قبل تحريرها أو خوصتها لأسباب تقنية خاصة منها قطاعي الغاز والكهرباء.

فقطاع البترول عرف منذ السبعينات تحولات هيكلية أفضت إلى إنهاء هيمنة الشركات النفطية الكبرى، على أسواق النفط العالمية وسمحت بظهور سوق حرة للبترول الخام والمشتقات البترولية من منتجين ومستهلكين، تقومفيها الشركات الوطنية التابعة للدول النفطية المنتجة بنفسها ببيع ماتنتجه سواء مباشرة للشركات النفطية الكبرى، أو عبر عقود حكومية تبرم مع بلدان أخرى أو مع وسطاء. ويقومون هؤلاء بدورهم ببيع الكميات التي قاموا بشرائها.

ج. تأثير ظاهرة التحرر الاقتصادي على الدول النفطية: كان على الدول النفطية ومن بينها الجزائر في ضوء تنامي ظاهرة التحرر الاقتصادي في الدول الصناعية بوتيرة سريعة أن تتعامل مع بروز تيار جارف خصوصا في السنوات الأولى للألفية الجديدة، يدعوا الى تحرير المبادرة الاقتصادية وتحرير قطاعي النفط والغاز وقد وجدت هذه الدعوات نوعا من الصدى في داخل هذه الدول. وبدأ تشكيل تيار يرافع من أجل الفتح الكامل للاقتصاد.

2. زيادة حدة الضغوط التنافسية وأثرها على نشاط المحروقات[1]: لم تولد العولمة النزعة نحو زيادة التكامل والاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات فقط، وإنما ولدت أيضا نزعة أخرى تكاد تكون مضادة للنزعة الأولى، وهي زيادة حدة المنافسة تؤدي إلى ميل الأسعار إلى الانخفاض وبالتالي تقليص هوامش الربح، الشيء الذي يدفع الشركات في محاولة منها الحفاظ على مستوى أرباحها إلى إعادة هيكلة العرض والذي يأخذ أشكالا عديدة منها عمليات إندماج الشركات وزيادة التركيز القطاعي.

ومن هذا المنطق فقد شهد نشاط المحروقات في السنوات الأخيرة من التسعينات وبداية الالفية الثالثة، نمو كبير لظاهرة الاندماج بين الشركات النفطية، بعد موجة الركود الاقتصادي التي ميزت تلك السنوات، هذه الموجة الأخيرة

[1] أنور يوسف عبد الله، "**النفط وتعاون دول مجلس التعاون الخليجي، النفط والتعاون العربي**"،المجلد26 العدد94، الكويت، 2000، ص102.

للاندماجات نتج عنها إنشاء مجموعة نفطية عملاقة، تكاد تصبح كيانات سياسية قائمة بذاتها، وتقترب أرقام أعمالها من أرقام الناتج الداخلي الخام لبعض الدول النامية. ومن جانب آخر فقد نتج عن هذه الاندماجات توجيه الاهتمام بقطاع الغاز الطبيعي، مما صعب التواجد في هذا السوق.

جدول رقم (3-2): رقم أعمال بعض شركات النفط العالمية الناتجة عن عملية الاندماج.

اسم الشركة	رقم الأعمال
اكسون . موبيل	147904
بي بي . اموكو	141158
توتال . فينا الف	77082
شيقرون . تكساس	72131
كونوكو . فيليبس	63100

المصدر: مجلة النفط والتعاون العربي، **"الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول"** المجلد 28، العدد 101 ،2002، ص55.

3. ظاهرة الانفتاح التجاري وقيام المنظمة العالمية للتجارة: مع نهاية جولة الاوروغواي في ديسمبر(1993). وتأسيس المنظمة العالمية للتجارة في مراكش عام(1994)[1]. الاقتصاد العالمي إنتقل إلى مرحلة جديدة وهي التنظيم والانفتاح التجاري، حيث يعتبر هدف هذه المنظمة هو العمل من أجل تبادل المزايا التخفيضية للتعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية بين أعضاءها وإلغاء المعاملة التميزية في العلاقات التجارية الدولية.

وإن الملاحظ من خلال إنشاء هذه المنظمة هوأنها سمحت للدول الصناعية التحكم في التجارة الدولية وحركة السلع[2]، وإستطاعت إستبعاد سريان أحكامها على سلعة النفط والغاز باعتبار أن الدول الصناعية في مجملها مستوردة

[1] علي سدى، " **دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي**"، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخداماتية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 07-08 أفريل 2008،ص16.

[2] عاطف السيد، "**الجات والعالم الثالث**"،مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة،2002،ص33.

للنفط والغاز وهوما يمكن اعتباره وسيلة تسهل للدول الصناعية النفاذ الحر لأسواق الدول النفطية وتسمح لها بتصريف سلعها من غير عوائق ضريبة أو إجراءات حمائيه، دون أن تتمكن الدول المصدرة للنفط والولوج للأسواق بنفس الشروط.

وبالمقابل فقد تزامن ذلك مع إصرار الدول الصناعية المتقدمة على أن تتضمن إتفاقيات الجات نصوصا تتيح لشركاتها أن تعامل بنفس معاملة الشركات الوطنية بنفس معاملة الشركات الوطنية بالنسبة لاستثماراتها في الدول النامية

ثانيا: إصلاحات قطاع المحروقات.

سارعت الجزائر بعد الازمة النفطية 1986، إلى إجراء تغيرات عميقة في قطاع المحروقات، حيث أصدرت قانونا جديدا أرسي نظاما قائما على عقود تقاسم الإنتاج، وفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وكان هذا راجع لعدة أسباب إضافة إلى الازمة الاقتصادية ومن بين هاته الأسباب ما يلي:

- ✓ تراجع أسعار في الأسواق، الى ما دون 10دولارات للبرميل[1]، مما أدى الى تراجع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة. والذي اضعفت قدراتها على مواجهة الطلب الاجتماعي وكذا خدمات الدين الاجتماعي.
- ✓ معاناة قطاع المحروقات في سنوات الثمانينات من شح الموارد المالية الضرورية للاستثمار وتنمية القطاع.

ويعتبر أول إصلاح في قطاع المحروقات بالجزائر هو صدور القانون86_14 لعام 1986، والذي كان أول خطوة لفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر والذي حدد إطار الشراكة بين شركة «سوناطراك» والشركات الأجنبية. وتمثلت أهم بنود هذا القانون فيما يلي[2]:

- ❖ الشراكة في صيغة عقد تقاسم الإنتاج.
- ❖ الشراكة في صيغة شركة تجارية خاضعة للقانون الجزائري، مقرها في الجزائر ولا تحمل الشخصية المعنوية.
- ❖ حصر مجال تطبيق القانون على النفط فقط، والغاز غير معني بذلك.
- ❖ إبقاء احتكار شركة «سوناطراك» على شبكات النقل.

[1]Paul horsnell "Mediterraneam Basin In the world Petroleum Market "Oxford Université 2000 p65.

[2] Mustapha Mekideche"L'Algérie entre économie de rentre et de marche"Alger Dahlabe 2000 p96.

وفي ديسمبر 1991 أصدر القانون الجديد رقم 19_21 والذي أضفى تعديلات جوهرية إلى بنود قانون 1986. وتمثلت فيما يلي:

- ✓ توسيع مجال الشراكة ليشمل الحقول النفطية المكتشفة قبل قانون1986.

توسيع الشراكة إلى قطاع الغاز أيضا.

- ✓ منح امتيازات جبائيه تجلب الاستثمار الأجنبي، وصنف المجال المنجمي إلى منطقتين، وتخصص لكل منطقة معدلات جبائيه محددة.

وعرف قطاع المحروقات نتائج معتبرة فظلا للإصلاحات الهامة التي قامت بها الدولة في تعديل قوانين ومؤسسات مكنتها من إسترجاع صلاحياتها بصفة مالكة للثروة ومحرك للاستثمارات.

أولا: إصلاحات مؤسساتية وتطوير مصادر وهياكل القطاع

1. **الإصلاح المؤسساتي:** وتمثلت في قوانين شملت معظم مصادر الطاقة وأهمها[1]:

أ. قانون رقم 99-09 المؤرخ في 28 جويلية 1999: المتعلق بالتحكم في الطاقة وقد شمل هذا القانون مجموعة من التدابير والإجراءات لترشيد الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة، وأثار النظام الطاقوي على البيئة.

ب. قانون رقم 05-07 خاص بقطاع المحروقات المؤرخ في 28 أفريل 2005: وأهم ما جاء في هذا القانون هو رفع الاحتكار في إستغلال منشئات نقل المحروقات، وفتح المجال للاستثمار مع السماح للمتعاملين باستغلال شبكة النقل بالأنابيب بالإضافة إلى الاهتمام أكثر بالبيئة. مما سمح بتوسيع المنافسة وعدم التمييز بين المتعاملين العموميين عند منح الرخص ...الخ.

وخصصت المادة 9 من نفس القانون لتسعير البترول الخام. حيث يحسب البترول الخام داخل المصفاة كل سنة على أساس متوسط سعر البترول الخام للصادرات للعشر السنوات الأخيرة[2].

2. **تطوير مصادر المحروقات:** حاولت الحكومة خلال هذه الفترة القيام ب:

[1] مؤتمر الطاقة العربي الثامن، "**منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول**"، ص3- 2 على الموقع

[2] Journal L'actualité Autrement01/12/2005.p20.

أ. تطوير جهود البحث: ساعد إصدار نظام المناقصات المفتوحة لقطاع الطاقة والمناجم سنة 2001 في تقليص مدة المفاوضات، ومضاعفة العقود المبرة. ففي الفترة الممتدة بين 2001-2005 أبرم في إطار البحث والاستكشاف حوالي 36 عقد مع الشركاء الأجانب من خلال 6 مناقصات دولية[1]، وحفر حوالي 240 بئر وسجل حوالي 51 اكتشاف للمحروقات، 43 منها كان من طرف شركة سوناطراك.

ب. زيادة الاحتياطات المؤكدة وتحسين إنتاجية المكامن: لقد قدرت احتياطات المحروقات المؤكدة التي تم اتباعها الى غاية 01-01-2005 حوالي 11 مليار للبرميل من البترول الخام، وحوالي 4550 مليار مكعب من الغاز الطبيعي، وتعتبر هذه الاحتياطات النفطية منخفضة مقارنة بالدول العربية النفطية، ولهذا تسعى الشركة الوطنية سوناطراك إلى رفعها بمجموعة من المشاريع خاصة المتعلقة بتحسين إنتاجية المكامن.

ج. تطوير الهياكل القاعدية: ويقصد بها التكرير، تمييع الغاز الطبيعي والنقل.[2]

- **التكرير:** تعتمد صناعة التكرير في الجزائر على أربع مصفاة أساسية وهي: سكيكدة، ارزيو، الجزائر العاصمة وحاسي مسعود. وهذه الأخيرة ذات طاقة تكريريه تقدر ب22مليون طن في السنة. وتشرف وتباشر شركة «تفتك» وهي فرع 100% بشركة سوناطراك على نشاطات التكرير.

وتماشيا مع معطيات السوق الدولية والمعايير الأوروبية الجديدة، قامت الشركة بإعداد برنامج لتأهيل وتحديث وحداتها التكريرية للفترة 2005-2008 بمبلغ يصل إلى 1مليار دولار وأهم هذه المشاريع:

- ✓ مشروع هيليوم بسكيكدة بدء من جوان 2005 لإنتاج 600 مليون مكعب في السنة من الهيليوم وحوالي 50000 طن في السنة من الازوت.
- ✓ مشروع مصفاة أدرار لتكرير 600000 طن من البترول في السنة. وإنطلقت الاشغال فيه في مارس 2004 بتكلفة إستثمارية وصلت إلى 167مليون دولار. (50) مليون مقدمة من سوناطراك، وحوالي 117 مليون دولار تمولها الشركة الصينية CNPC.

- **تمييع الغاز الطبيعي وغاز البترول:** تمتلك شركة سوناطراك طاقة تحويل وتمييع الغاز الطبيعي مقدرة ب 24 مليون طن من الغاز السائل، وأهم المشاريع الجديدة مصنع تهيرت بطاقة إنتاجية تقدر حوالي 36000 برميل في اليوم

[1] Lies Sahar"**Oil & Gaz Business**". Op- cite. p20.

[2] مؤتمر الطاقة العربي الثامن، مرجع سبق ذكره.ص 28.

من الغاز السائل، وما يقدر بغاز البترول إنتاجه الحالي بقيمة 9 مليون طن موجهة للتصدير. فسعت الجزائر إلى رفعه في سنة 2010الى 14 مليون طن.

- **النقل**: ونقصد به الموانئ البترولية المتمثلة في ميناء ارزيو وبجاية وسكيكدة، وسعيا لتطويرها تم إنشاء شركة تسيير واستغلال الموانئ البترولية من شركة سوناطراك وشركة تسيير الموانئ سنة 2004.

د.استهلاك الطاقة وترشيدها:

إنطلاقا من المخطط الوطني لاستهلاك الطاقة،تهتم شركة نفطال وهي فرع 100%لسوناطراك على تلبية الاحتياجات الوطنية من المواد البترولية، محاولة تأقلم أنشطتها مع متطلبات الساحة الاقتصادية من خلال توجيه الجهود الاستثمارية نحو تجديد وتحديث منشآت التخزين والتوزيع. كما أنها تسعى لإعادة تنظيم نشاطاتها لمواجهة المنافسة خاصة بعد انفتاح سوق المواد البترولية للخواص والمنافسة الأجنبية الكبرى منها (Shel- BP- Mobil Exon).

وإبتداء من الالفية الثالثة، وبالضبط في ظل الوفرة المالية والناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، شرعت الجزائر ومنذ سنة 2001 بانتهاج مجموعة من السياسات المالية التوسعية وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة والممتدة من سنة 2001-.2014

3-الانضمام الى منظمات دولية:

إن أهمية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني، يساهم بشكل فعال في رفع مكانة الاقتصاد الوطني على الصعيد الدولي، فقد تمكنت الجزائر من خلال البترول والغاز الى الانضمام إلى الكثير من المنظمات التي لها وزن على المستوى الإقليمي أو العالمي، ومنها منظمة البلدان المصدرة للبترول وهي منظمة الأوبك، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

4-صندوق ضبط الموارد:

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار النفط، إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة والمصدرة للنفط بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها إشتركت في أهدافها وقواعد عملها، وفي الجزائر يوجد نوع من هذه الصناديق وسمي ب: «صندوق ضبط الموارد».

أ. ماهية الصندوق: أنشأ بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000. قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان لسنة2000[1]والذي نص على فتح في حسابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد ويقيد في هذا الحساب من جانب الإيرادات فوائض جباية المحروقات الناتجة عن مستوى أسعار المحروقات أعلى من 37دولار كما يضمن كل الايرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق. كما يعطي القانون لوزير المالية الحق في التصرف بهذا الحساب ضمن قانون المالية، وفيما يلي بعض الملاحظات المستنتجة حول هذا الصندوق[2]:

- إن صندوق ضبط الموارد هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية.
- وظائف الصندوق حددت أساسا بهدف إمتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية التي تفوق 37 دولار للبرميل وتسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عنها أثارا تضر بالاقتصاد الوطني.
- أخيرا تسديد المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها.

وقد ساهم الارتفاع الذي شهده السوق النفطي العالمي في أسعار أهم الموارد الطاقوية وهو النفط في الانتقال من حالة العجز في الميزانية سنتي 1998-1999 بحوالي 10 مليار دج وحوالي 11 ملياردج على التوالي إلى فائض سنة 2000 وصل إلى 400 ملياردج، وبذلك اتخذت الحكومة إجراءات ومعايير صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة للدولة التي اعتمدت سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات تحددت وفق إيرادات الميزانية العامة، وحدد هذا السعر بحوالي 19 دولار للبرميل، وأمام فارق وصل إلى 9 دولار للبرميل بين السعر المرجعي والسعر السوقي. وعملت الحكومة الجزائرية على إمتصاص هذا الفائض من خلال إنشاء صندوق يتولى تلك المهام.

وإتماما لعمل الصندوق تم تعديل بعض القواعد والاسس من خلال قانون المالية لسنة 2000 ووفقا للمادة 66 من القانون 23-02 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 الذي نص على أن تعدل المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان سنة 2000 بحيث يضاف الى جانب الايرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية.

[1]الجريدة الرسمية، العدد 37 بتاريخ 29 جوان 2000، والمتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

[2]بوفليح نبيل، "**صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر**"مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد الأول، بدون ذكر سنة النشر،ص5.

ب. أهمية الصندوق

تكمن أهمية صندوق ضبط الموارد في تحوله خلال فترة وجيزة إلى أداة رئيسة وفعالة للحكومة ويمكن إيضاح دوره وأهميته في النقاط التالية[1]:

- مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة.
- ضبط فوائض البترول وتوجيهها لمصلحة الاقتصاد الوطني.
- تغطية العجز الموازني والانتقال من حالة العجز الى الفائض.

ويمكن اعتبار الصندوق «صندوق ضبط أو تثبيت» إذ اهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديراتها، كما يعتبر «صندوق إدخار» إذا ما أستخدم في إدخار جزء من الإيرادات النفطية للأجيال القادمة،كما يمثل صندوق ضبط الموارد أداة مالية هامة للاقتصاد الجزائري تزايدت أهميته خاصة في السنوات الأخيرة التي إرتفعت فيها الأسعار النفط بشكل كبير.

المطلب الثالث: الإمكانيات النفطية للجزائر

تملك الجزائر إمكانيات نفطية معتبرة تبوؤها لأن تحتل مكانة هامة ضمن الدول النفطية الفاعلة والمنضويةضمن إطار منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، وتستند الجزائر هذه المكانة من خلال الاحتياطات التي تمتلكها وحجم الانتاج والصادرات من النفط التي تساهم بها.

أولا: احتياطات النفط

تحتلل الجزائر حسب بيانات منظمة الأوبك المرتبة 15 عالميا والمرتبة 7 عربيا من حيث حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة التي تمتلكها ،ولقد شهد مستوى احتياطي النفط المؤكد من السبعينات القرن الماضي الى غاية السنوات الأخيرة حالات من التذبذب كان تسير طرديا مع السياق العام الذي حكم تطور نشاط الاستكشاف، غير أنه لم يتغير كثيرا خلال منتصف الثمانينات أي خلال الفترة التي كانت تمارس فيها شركة " سوناطراك " الاحتكار الشبه التام لنشاط الاستكشاف حيث انسحبت الشركات الأجنبية من القطاع، وعجزت " سوناطراك " عن مواكبة التطور التكنولوجي في مجال الاستكشاف.

[1] نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره،ص7.

وأتت المرحلة الثانية والتي اقتنعت فيها الجزائر بضرورة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، وفعلا هذا ما حول منحى الاحتياطي نحو الصعود المستمر بفعل 50 عقد شراكة موقعة مع الشركات الأجنبية في هذه الفترة، تحقق 56 استكشافا نفطيا، حيث أضافت هذه الاستكشافات الى حجم الاحتياطي زيادة صافية بنحو 10 مليار برميل[1].

والى غاية سنة 2005 يمكن القول أن الجزائر قد نجحت بفضل الشراكة والمجهود الخاص لشركة " سوناطراك " في تحديد احتياطاتها حيث حققت ما يعادل 12,3 مليار برميل.

والجدول الموالي يوضح احتياطات الجزائر النفطية خلال الفترة 2000-2016

جدول رقم(3-3): احتياطات الجزائر النفطية خلال الفترة (2000-2014)

السنوات	احتياطي النفط(مليار)
2000	11،314
2001	11،314
2002	11،314
2003	11،8
2004	11،35
2005	12،27
2006	12،2
2007	12،2
2008	12،2
2009	12،2

[1] Mohamed Nasser Thabet. " Le Secteur Des Hydrocarbures Et Le Développent de L'Algérie" Anal .1999.p114.

2010	12،2
2011	12،2
2012	12،2
2013	12،2
2014	12،2

Source : Opec, Annual.Statistical Bulletin, 2006,p41-42

ووفقا للطاقة الإنتاجية والتصديرية تعد الجزائر إحدى أهم الدول التي تمد الأسواق الأوروبية خصوصا، والعالمية عموما بالنفط. وتتوزع على جملة المناطق المهمة وهي منطقة حاسي مسعود الشمالية ويوجد فيها حوالي 65 بئرا منتجة. بمتوسط إنتاج يومي للحقل حوالي 190 ألف للبرميل ويتميز الإنتاج في هذه المنطقة بخلوه من مادة الكبريت.

ومن خلال الجدول السابق يتبن أنه وبعدما فسحت الجزائر المجال امام الشركات الأجنبية للاستثمار والشراكة في قطاع المحروقات تمكنت من رفع مستوى الاحتياطي النفطي 11،314 مليار برميل خلال سنة 2011 الى 12،27 مليار برميل. وبالنسبة للفترة الممتدة من 2011الى 2014 نلاحظ أنه لم يطرأ أي تغيير في إحتياطي النفط وبقيت النسبة ثابتة تقدر ب 12،2 مليار برميل،ولقد تطور نشاط الحفر بعدما كان عدد الكيلومترات المحفورة لا تتعدى 80 كلم في سنوات الثمانينات، لتتجاوز 273 كلم سنة 2010. ويرجع ذلك إلى تبني مجال الشراكة بفتح ميدان البحث والتنقيب أمام المستثمرين الأجانب في سنوات التسعينات، وحققت الجزائر عدة اكتشافات جديدة لحقول المحروقات منها 88 اكتشاف خلال السنة الممتدة من(2000-2007) بمعدل 11 اكتشاف في السنة. والجدول الآتي يوضح عدد الاكتشافات التي قامت بها الجزائر:

جدول رقم(3-4):الاكتشافات النفطية التي قامت بها الجزائرأثناء الفترة 2010-2014

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الاكتشافات النفطية	14	10	8	12	1

المصدر:منظمة الأقطار العربية، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والأربعون لمنظمة الأوبك، 2014، ص176.

ومن خلال الجدول نلاحظ ان الجزائر حققت حوالي 14 اكتشافا خلال سنة 2010، و10 اكتشافات سنة 2011 وهكذا تواليك،أما بالنسبة لسنة 2014 حققت الجزائر اكتشافا جديدا للنفط في منطقة الشمال على بعد 500كلم جنوب الجزائر، وذلك عبر بئر عميقة حوالي 4120 متر[1].

ثانيا: تطور انتاج النفط بالجزائر

لقد تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطورا ملفتا، وانتشرت مناطقالإنتاج في أرجاء العالم منها الجزائر التي زادت فيها الكميات المنتجة سنة بعد سنة. وهذا ما سوف نوضحه في الجدول الآتي:

جدول رقم 3-5:تطور إنتاج النفط في الجزائر أثناء الفترة 2000-2014

السنوات	الإنتاج (الف برميل)
2000	1578
2001	1562
2002	1681
2003	1852
2004	1921
2005	1990
2006	1973
2007	1992
2008	1969

[1] تقرير الأمين العام السنوي الحادي والأربعون لمنظمة الأوبك، 2014، ص 177.

2009	1775
2010	1689
2011	1642
2012	1537
2013	1485
2014	1525

Source :BP statistical Review of World Energy 2015.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن تطور إنتاج النفط للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010-2013 كانت من 11900ألف للبرميل يوميا الى 1203 ألف برميل يوميا. أما بالنسبة الإنتاج لسنة 2014 فقد بلغ 1193 ألف برميل يوميا، كما تطورا أيضا الإنتاج من المشتقات النفطية من 559 إلى حوالي 654 للفترة الممتدة من 2010-2014، وبالنسبة للاستهلاك النفطي فقد تراجع من 481،1 ألف للبرميل نفط لسنة 2010 إلى حوالي 425،5 برميل نفط يوميا سنة 2014.

المبحث الثاني:هيكلة الاقتصاد الجزائري.

لكي يكون لأية دولة اقتصاد قوي لابد من أن يكون لها هيكل تنظيمي وقطاع مسيطر عليه من أجل توجيهه وترشيده لتحقيق الأهداف المرجوة، وسوف نتطرق في مبحثنا هذا إلى هيكلة الاقتصاد الجزائري، وأهم القطاعات المسيطرة عليه. كما سوف نتعرض الى الآثار والتغيرات التي طرأت على أهم المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية إثر تقلبات أسعار البترول.

المطلب الأول: بنية الناتج المحلي

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن كل ما يتم انتاجه من المنتجات النهائية داخل الحدود الجغرافية بغض النظر عن جنسية من قام بالإنتاج أي يحتوي على انتاج الأجانب المقيمين بالداخل، ويستبعد انتاج المواطنين بالداخل، ومنه فالجدول الاتي يبين لنا تطور الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم(3-6):تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر(1999 - 2014)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%
1999	3238,2	-
2000	4123,2	27,3
2001	4227,1	2,5
2002	4522,8	6,9
2003	5247,1	16,1
2004	6150,04	17,2
2005	7563,6	22,9
2006	8520,6	12,6
2007	9306,2	9,2
2008	10993,8	18,1
2009	9968	9,3-
2010	11991,6	20,3
2011	14526,6	21,1
2012	16115,4	10,9
2013	16569,3	2,8
2014	17205,1	3,8

Source : - Banque, National, www, banque mondiale.ong .

- Rapport annuale de la banque dalgerie (2002 - 2005, - 2010.2013)

ومنه ومن خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1999- 2014، حيث تراوح هذا المعدل بين -9,3 % كأدنى مستوى له سنة 2009 وسجل 27,3% كأعلى مستوى له سنة 2000، لكنه عرفت تراجعا سنة 2001 بنسبة 2,5% وذلك رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، ليعاود الارتفاع خلال الفترة 2001- 2004، أي في فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي,وهذا الارتفاع ساعد في زيادة إيرادات التصدير، أما سنة 2006 فلقد بدا معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض الى أن وصل الى -9,3 % سنة 2009، وهذا بسبب الأزمة المالية التي مست الاقتصاد العالمي سنة 2008، لكن تأكد بعد ذلك إنعاش النمو الذي يجره أساس الطلب الداخلي المدعم بزيادة النمو في التراجع الى أن وصل الى 2,8% و3,8% سنتي 2013-2014 على التوالي، وهذا راجع الى الركود الذي يعيشه قطاع المحروقات نتيجة انخفاض أسعار البترول.

وفيما يلي سوف نتطرق إلى مساهمة القطاعات الأساسية في تكوين الناتج المحلي الخام من خلال النسب التالية:

جدول رقم(3-7):نسبة الناتج المحلي حسب القطاعات خلال الفترة (2000-2014)

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	إدارة عمومية	قطاعات أخرى
2000	39،2	8،4	7,05	10,3	35,5
2001	33،89	9،67	7,34	11,08	38,02
2002	32،55	9،19	7,18	11	40,08
2003	35،98	9،69	6,55	10,39	37,67
2004	37،94	9،18	6,05	10,39	36,44
2005	44،7	7,7	5,1	8,5	33,8
2006	46،3	7,7	5,2	8,3	32,6
2007	44،3	8,5	4,7	9,3	32,7
2008	45,1	6,6	4,7	9,8	33,8
2009	31	9,3	5,7	12,2	41,8
2010	34,7	8,4	5,1	13,5	38,3
2011	35,9	8,1	4,6	16,3	35,1

36,2	16,3	4,5	8,8	34,2	2012
40,04	15,3	4,6	9,9	29,8	2013
41	16,3	5	10,6	27,1	2014

Source : préparé de la part de l'étudiantes d'après, Rapport annuel de la Banque d'Algérie, des années : 2002-2004, p162-2008, p181-2010,p165-2013,p174.

ومنه ومن خلال الجدول السابق نستنتج أن قطاع المحروقات يستحوذ على الصدارة في هيكلة الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال إرتفاع نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، بمقابل تراجع مساهمة قطاعات سلع التبادل التجاري والمتمثلة في الفلاحة والصناعة والتي حتى السنوات الأخيرة بقيت جد ضعيفة ومستقرة عند مستويات منخفضة رغم إمكانيات البلد الزراعية.

ومن خلال الجدول نلاحظ أيضا أن قطاع المحروقات يساهم بصورة كبيرة ومباشرة في تكوين الإنتاج الوطني حيث شهد تطورا مستمرا إلى أن وصل إلى ذروته في غضون العقد الأول من الالفية الثالثة. حيث مثل ما يعادل46،3% سنة 2006،كما نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي عرفت تراجعا خلال سنة 2003، وكان هذا تزامنا مع انخفاض أسعار البترول، كما يتجلى لنا بوضوح أن انخفاض مساهمة قطاع المحروقات يوافقه ارتفاع في نسب القطاعات الأخرى خصوصا قطاع الفلاحة والصناعة، وهذا ما يعكس سياسة الجزائر في تغطية عجزها ومحاولة التخلص من تبعيتها للنفط.

المطلب الثاني: النفط والتجارة الخارجية.

يتسم هيكل صادرات الجزائر بالتركيز السلعي، أي الاعتماد على سلعة وحيدة وهي البترول. مما يفسر هشاشة الاقتصاد الوطني باعتبار هذه السلعة ناضبة، وتصديرها يسارع من نفاذها في ظل عدم البحث عن البدائل، وفيما يلي جدول يوضح تطور صادرات الجزائر أثناء الفترة(2000-2016).

جدول رقم 3-8: تطور صادرات الجزائر من (2000-2016)

السنوات	إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	صادرات المحروقات%	باقي الصادرات%	أسعار النفط $ للبرميل
2000	21,65	21,06	97,27	2,73	27,6
2001	19,09	18,53	97,06	2,94	23,12
2002	18,7	18,10	96,79	3,03	24,36
2003	24,46	23,98	98,03	1,97	28,16
2004	32,20	31,54	97,95	2,05	36,05
2005	46, 33	46,32	99,97	0,03	50,5
2006	54,73	54,73	99 ,98	0,02	65,8
2007	60,59	60,58	99,98	0,02	74,9
2008	78,59	78,58	99,98	0,02	99,9
2009	45,18	45,18	100	0	62,2
2010	57,09	56,12	98,30	1,70	80,1
2011	72,88	71,66	98,32	1,68	112,9
2012	71,73	70,58	98,4	1,6	111,04
2013	64,71	63,66	98,37	1,63	109,55
2014	59,99	58,36	97 ,28	2,72	100,76
2015	62,88	61,08	96,03	3,93	52,79
2016	35,27	33,85	96,6	3,4	46,16

sources : -C. N. I. S Direction Générale des Douanes Centre Nationale de l'information et de Statistiques

- Rapport annuale de la Banque d'Algérie (2002, 2005, 2008,2010.2012.2014.2016).

ومن خلال معطيات الجدول يتبن لنا أن صادرات المحروقات تستولي على أكبر نسبة من إجمالي الصادرات الجزائرية حيث تراوحت ما بين 92،82% تقريبا و الباقي صادرات خارج المحروقات، من الفترة الممتدة من 2000-2016. كما نلاحظ ان الصادرات من المحروقات تتغير ارتفاعا وانخفاضا تبعا لتقلبات أسعار البترول، مما يوحي بالعلاقة الطردية بينهما.

وتحتل الجزائر بفعل زيادة الطلب الأمريكي على المحروقات الجزائرية المرتبة الثانية بين الشركاء التجاريين الكبار لأمريكا في العالم العربي، باستثناء العراق. حيث ان أمريكا في حاجة متزايدة للنفط لأنها أول بلد مستهلك له في العالم.

المطلب الثالث: بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الجزائر

تبعا لسياسة الازمات النفطية التي شهدتها طرأت عدة تغيرات على المتغيرات الكلية الاقتصادية للجزائر، وهذا ما سوف نوضحه في الجدول الآتي :

جدول رقم(3- 9): المتغيرات الاقتصادية الأساسية في الجزائر أثناء الفترة (2000-2014)

السنوات	BD	FDI	EG%	INF%	U%
2000	7,57	280	2,7	0,3	30
2001	6,19	1107	27	4,2	28,4
2002	3,66	1065	4,1	14,3	25,7
2003	7,47	633	6,8	4,3	25,7
2004	9,25	882	5,1	4	17,7
2005	16,24	1156	5,2	1,4	15,3
2006	17,73	1841	5,5	2,3	12,3
2007	29,55	1686	5,8	3,7	11,8
2008	36,99	2638	2,4	4,9	11,3
2009	38,6	2747	2,3	5,7	10,2
2010	15,32	2300	3,5	3,9	10
2011	20,14	2571	2,9	4,522	10

2012	12,05	1500	3,3	8,89	11
2013	0,13	1691	3	32,55	9,8
2014	5,88	1540	4,5	2,197	10,8

Source :-C.N.I.S. Direction Générale des Douanes, Centre Nationale de l'informatique et de statistiques.

-Rapport Annual de la Banque d'Algerie (2002/2005/2008/2010.2012.2014).

ومنه ومن خلال الجدول رقم(3-6)نلاحظ أنه لقد كان لانخفاض أسعار النفط أعباء ثقيلة على الاقتصاد الجزائري، حالت دون تحقيق التنمية المنشودة ومست بكل المتغيرات الاقتصادية تقريبا في:

- **ميزان المدفوعات:** لقد عان من عجز مستمر وهذا تزامنا مع أزمتي تدهور أسعار النفط خاصة في سنوات التسعينات، إلا أن تنفس الصعداء إبتداءا من سنة 2000 حيث حقق فائضا مستمرا نوعا ما إلى أن ظهرت بوادر الازمة النفطية لسنة2014 حيث مس ميزان المدفوعات عجز يقدر بحوالي 5،85 مليار دينار. وهذا راجع لهبوط مستوى الأسعار البترولية.
- **حجم الاستثمارات:** لقد سجلت التدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة أوجها خلال الفترة الممتدة من 2000-2014، حيث نلاحظ في هذه الفترة أن وتيرة التدفق تزداد سنة بعد سنة وبنسب معتبرة، وذلك راجع للإصلاحات التي إنتهجتها الجزائر في هذه الفترة، وغير أن هذا التطور فقد عرف إستثناءات في السنوات التالية (2000-2003-2004-2014) والتي تدنت فيها أسعار النفط.
- **التضخم:** نظرا إلى اضطرار الجزائر إلى تحرير أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع ورفع الدعم الحكومي رضوخا لشروط صندوق النقد الدولي، أدى الى إرتفاع أسعار جميع السلع. وهذا ما أسهم في إرتفاع معدلات التضخم ارتفاعا طرديا في أواخر التسعينات، ولقد سجل تعديل للتضخم بقيم منخفضة مقارنة بالسنوات السابقة ب قيمة0،34% سنة2000. وهو معدل منخفض جدا ليرتفع قليلا بعد ذلك بسبب برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وزيادة الانفاق الحكومي. وما يلاحظ ورغم إرتفاع أسعار البترول وأسعار المواد الأساسية، فان التضخم استمر بالانخفاض حيث بلغ في السنوات(2000 الى غاية 2007) قيمة 2،36% وهذا ما يعبرعن الجهود التي تبذلها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- **النمو الاقتصادي:** لقد شهد تقلبات من فترة لأخرى، ومن سنة الى أخرى، وهذا راجع إلى الأوضاع العالمية التي يشهدها العالم اليوم من تغيرات أسعار البترول وما شابه من ذلك. وبالتالي النمو الاقتصادي يتأثر بمعطيات الاقتصاد الدولي.

- **البطالة:** تأثر قطاع العمل بشكل كبير، وذلك بسبب توالي الازمات النفطية والتي افرزت نتائج سلبية عديدة على المؤسسات الوطنية، مما زاد في تفاقم معدلات البطالة في الجزائر الى غاية سنة 2003 حيث بدأت نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تظهر على ارض الميدان.

المبحث الثالث:تطور أداء السياسة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من2000-2016

لقد شهد أداء السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 عدة تطورات، إذ ان الاقتصاد الجزائري يتأثر بصفة مباشرة بتقلبات أسعار النفط، فينتعش بارتفاعه ويتدهور بانخفاضه، مما يعود ذلك بالسلب أو الإيجاب.

المطلب الأول: تطور الإيرادات العامة للفترة الممتدة من(2000-2016)

إن المتتبع لأوضاع الاقتصاد الجزائري يجد ان السير الحسن واستقرار العجز الموازني كان دائما مرتبطا بالإيرادات العامة، والتي تعتبر الوجه الآخر للنفقات، وباعتبار ان الإيرادات العامة في الجزائر تتمثل في ان جزءا منها يأتي عن طريق إيرادات الجباية النفطية المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار النفط.

أولا: تحليل تطورات أسعار النفط والإيرادات العامة

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتمثل في ان جزءا منها يأتي عن طريق الجباية النفطية، وهذا ماجعل تطور مسارها مرتبط بشكل رئيسي بأسعار النفط، والجدول الآتي يوضح تطور أسعار النفط والإيرادات العامة للفترة 2000-2016.

جدول رقم (3- 10): تطور أسعار النفط و الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	أسعار النفط	الإيرادات العامة
2000	28,5	1578,1
2001	24,8	1505,5
2002	25,2	1603,2
2003	29,01	1974,4
2004	38,7	2229,7
2005	54,6	3082,5
2006	65,7	3639,5
2007	74,8	3687,8
2008	62,25	5190,5
2009	80,15	3676,0
2010	112,94	4392,9
2011	111,04	5790,1
2012	109,55	6339،3
2013	100,76	5940,9
2014	100،76	4218,2
2015	52،79	5032،3
2016	46,16	4966,3

المصدر: معلومات تم الحصول عليها من خلال:

- بنك الجزائر، التقارير السنوية:2003، 2006، 2008، 2011، 2013، 2014.

- الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون المالية لسنة 2014.

- تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) أعداد مختلفة من 2000الى 2012,2014.

ومنه ومن خلال الجدول رقم(3 - 8) السابق يتضح لنا أن الإيرادات العامة شهدت انخفاضا محسوسا خلال الفترة ما قبل 2000. حيث سجلت حوالي 972,7 مليار دج وهذا راجع الى الصدمة النفطية التي شهدتها السوق النفطية آنذاك. وفي الفترة الممتدة من 2000-2008 شهدت الإيرادات العامة زيادات كبيرة نتيجة لارتفاع أسعار النفط مرورا بالفترة 2015-2016 التي شهدت انخفاضا في أسعار النفط، حيث انخفضت من 52,79 مليار دولار سنة 2015 إلى 47,16مليار دولار سنة 2016، وبلغت الإيرادات ماقيمته 5032,3 مليارد ج في سنة 2015 لتنخفض في 2016 الى 4966,3 مليار دولار.

ثانيا: تطور أسعار النفط والجباية النفطية

إن النشاطات الصناعية في مجال المحروقات متعددة ومختلفة، وهذا ما يجعلها متميزة عن باقي النشاطات الأخربحيث أن لها أهمية كبيرة من طرف الدولة، هذا ما يستوجب عليها وضع سياسة نفطية متينة تتكيف مع التغيرات الحاصلة في السوق. ومن بين أهم عنصر لهذه السياسة الجباية النفطية.[1]

تعتبر الجباية النفطية من أهم مصادر الإيرادات العامة حيث تتميز بعدة خصائص تختلف في تطبيقها حسب السياسة النفطية المتبعة في كل دولة، وتعرف الجباية النفطية على إنها ضريبة، تدفع على أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة.

1. تحليل تطور الجباية النفطية في الجزائر:

يشكل قطاع المحروقات في الجزائر الركيزة التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، فهو المصدر الرئيسي لدخولها وعوائدها. لذلك تحاول الجزائر انتهاج سياسات طاقوية توازن بين الاحتياجات اللازمة لتطويره من جهة وتحصيل أكبر قدر ممكن من الموارد المالية والمتمثل في الجباية النفطية. والجدول الموالي يبين تطور الجباية النفطية في الجزائر للفترة الممتدة من 2000-2016.[2]

[1] جلول حروشي، "**الضغط الضريبي في الجزائر**"مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص158.

[2] مختار عصماني، "**دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستخدم في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014**"، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، 2015-2016، ص 16.

جدول رقم(3-11): تطور أسعار النفط والجباية النفطية في الجزائر أثناء الفترة 2000-2016

السنوات	أسعار النفط	إيرادات الجباية النفطية	الإيرادات الكلية	نسبةالجبايةالنفطية منالإيرادات الكلية%
2000	28،5	1213،2	1578،1	77،63
2001	24،8	1001،4	1479،1	63،49
2002	25،2	1007،7	1603،2	62،87
2003	29،01	1350،0	1947،4	68،65
2004	38،7	1570،7	2215،1	70،44
2005	54،6	1570،7	3082،6	76،32
2006	65،7	2799	3639،6	76،90
2007	74،8	2796،8	3687،8	75،84
2008	99،9	4088،6	5190،6	78،77
2009	62،25	2412،7	3676،06	65،69
2010	80،15	2909،0	4393،3	66،13
2011	112،94	3979،7	5790،1	69،78
2012	111،04	4192،0	6339،3	66،01
2013	109،55	4399،0	5957،5	61،91
2014	100،76	1577،7	5738،06	27،49
2015	52،79	1722،9	5032،3	34،23
2016	47،16	1682،5	4966،3	33،87

Source :élaboré selon les informations :

1-INF Country Rapport N° 13, 47.

2-www.ons.dz

3-Le Rapport de la Banque d'Algérie, année 2003,2007,2012.

4- www.Opec.Org.AnnuelStatisticeBultein 2016.

يتضح من خلال الجدول رقم (3-11)إن الجباية النفطية للجزائر تتأثر بشكل كبير بأسعار النفط، حيث عرفت ارتفاعا في سنة 2000 حيث بلغت حوالي 1213,2، لتنخفض بعد ذلك في سنة 2001 وذلك نظرا للتراجع الطفيف الذي عرفته الأسعار وكذلك التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 ديسمبر، أما خلال الفترة الممتدة من 2000 الى غاية 2008 عرفت نسبة الجباية النفطية للايرادات الكلية ارتفاعا مستمرا حيث

بلغت سنة 2002 نسبة 62,78 ليصل سنة 2008 الى 78,77 وهذا راجع الى انتعاش السوق النفطية والتطور الحاصل في قطاع المحروقات، اما سنة 2009 فلقد عرفت الجباية النفطية تراجعا كبير قدر بحوالي 1675 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2008. وذلك راجع للازمة المالية العالمية والتي أدت الى انخفاض أسعار النفط، ولكن الأسعار عاودت الارتفاع خلال سنة 2010 لتصل الى 80 دولار للبرميل وحققت من خلال ذلك نسبة جباية نفطية بالنسبة للايرادات الكلية قدرت 66,13، ليستمر الارتفاع الى غاية 2014 والتي شهدت صدمة نفطية عنيفة في الأسعار ثم تحسنت قليلا سنة 2015 ولكن سرعان ماعاودت الانخفاض في سنة 2016.

2. تحليل تطور الجباية العادية

عرفت الجباية العادية تطورا هاما في حصيلتها خلال الفترة 2000-2016 وذلك نتيجة الجهود التي قامت بها الدولة الجزائرية في سبيل تنويع مصادر إيرادات الخزينة العامة وفك الارتباط المفرط بإيرادات الجباية البترولية.وباعتبار ان الارتفاع الكبير في حجم الايرادات العامة يعود بشكل أساسي الى الارتفاع الكبير الذي شهدته الايرادات الجباية البترولية خلال الفترة 2000-2016، فان ذلك كان أيضا سببا رئيسا في ارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي والقيمة المضافة المتولدة من القطاعات المشكلة للاقتصاد الوطني،بما نجم عنه ارتفاع في معدلات نمو عناصر الايرادات الجباية العادية، وكذلك المساهمة الكبيرة للجباية البترولية في الرفع من حصيلة الواردات التي تطورت بشكل كبير خلال هذه الفترة والذي ولدت مداخيل جمركية هامة، حيث سجلت متوسط معدل نمو سنوي قدره 15,28% خلال هذه الفترة.

وبجدر الإشارة الى ان التطور في حصيلة الجباية العادية خلال الفترة(2000-2012)قد أدى الى حدوث تطورا هاما في هيكل الجباية العادية وهذا مايفسره الجدول الاتي:

جدول رقم (3- 13): تطور هيكل الجباية العادية خلال الفترة(2000-2012)

الوحدة(%)

السنوات	2000	2003	2005	2008	2010	2012
ضرائب مباشرة	23,4	24,36	26,25	34,34	43,23	44,64
ضرائب.غمباشرة	51,5	44,56	48,21	45,09	39,65	34,51
ضرائب جمركية	24,7	27,39	22,47	17,08	14,01	17,9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- Office National Des statistiques. "**Rétrospective Statistique 1970-2002** ", Edition 2005 .

- Les Rapports Annuels de La Banque d'Algérie, 2002-2012.

يتبين من خلال الجدول ان الضرائب غير المباشرة هي المسيطرة على إجماليإيرادات الجباية العادية خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ انه في سنة 2000 كانت مرتفعة حيث بلغت نسبة 51,5%، ثم انخفضت بعدها لتبلغ نسبة 34,51% سنة 2012 لتعرف استقرارا بعد ذلك. في حين نلاحظ ان هناك انخفاض لأهمية الضرائب الغير المباشرة ضمن هيكل الجباية العادية وذلك نتيجة انخفاض مساهمتها. حيث نلاحظ ان هناك ارتفاع طفيف في مساهمتها سنة 2000 إلاأنها عادت للانخفاض المستمر بعد ذلك الى ان وصلت الى أدنى نسبة لها سنة 2012 والمقدرة بنسبة 34,51%، ومن خلال ذلك يتبين ان جهود الاصلاح الضريبي قد منحت الأولوية للضرائب المباشرة أكثر من الضرائب الغير المباشرة، اما فيما يخص أهمية الضرائب الجمركية ضمن هيكل إيرادات الجباية العادية فقد كانت متذبذبة بين الصعود والنزول.

المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر

تعتبر النفقات العامة الأداة الثانية للسياسة المالية،وهي تشكل دورا محوريا في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وحتى الآن.وما يبرز هذا الدور هو توسيع مجال تدخل الدولة وزيادة نفوذها في الاقتصاد من خلال توجيهاتها الانفاقية التي عكستها خطتها التنموية طيلة الفترة من السبعينات الى غاية يومنا هذا سعيا منها لتنمية الاقتصاد الوطني.لكن اعتماد الجزائر كان شبه كامل في تمويل نفقاتها العامة على الايرادات المالية النفطية، جعل مسارتلك النفقات عرضة

لتقلبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، وبالتالي انعكس ذلك على متغيرات السياسة الاقتصادية، والتي نعني بها المتغيرات الرئيسية المتمثلة في النمو، البطالة، التضخم، وتوازن ميزان المدفوعات، وهذا ماسوف نتطرق إليه.

أولا: تحليل العلاقة بين النفقات العامة وأسعار النفط

يشبه الكاتبان بيكوك و وايزمن وفقا لفرضية "الأثر الازاحي" أن الإنفاق العام خلال الزمن يشبه في تطوره الهضبة التي تنتابها ارتفاعات، وأن هذه الارتفاعات متزامنة مع فترة الحروب أوالإعداد لها، أو فترات الاضطراب الاجتماعيوفي بلدان الريع النفطي ومنها الجزائر يضاف الى تلك العوامل المتسببة في تعرج منحنى النفقات العامة هو اعتمادها الى حد بعيد على الايرادات الريعية الخارجية والتي هي عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبذلك فان ارتباط النفقات العامة بعائدات النفط الخام وأسعاره تعتبر من المشكلات الأساسية التي تواجه سياسة الانفاق العام الجزائرية،[1] ومنه فلو تتبعنا المسار الانفاقي طيلة العقود الماضية وحتى هذا التاريخ لوجدنا أن النفقات العامة تتبع تذبذبات عائدات النفط وأسعاره، وهو مايبينه الجدول الآتي:

[1] تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك.

جدول رقم(3-14): تطور العلاقة بين النفقات العامة وأسعار النفط خلال الفترة(2000-2016)

السنوات	أسعار النفط	النفقات العامة
2000	28,5	1565610
2001	24,8	1519300
2002	25,2	1540900
2003	29,01	1786800
2004	38,7	2052000
2005	54,6	2452700
2006	65,7	3108500
2007	74,8	4111000
2008	99,9	4246300
2009	62,25	4466900
2010	80,15	5853600
2011	112,94	7058100
2012	111,04	6024100
2013	109,55	60241,00
2014	100,76	69950,70
2015	52,79	77460,20
2016	47,16	72670,30

المصدر: - **النفقات العامة**: بيانات الديوان الوطني للإحصاء والتخطيط (ONS.

- **أسعار النفط**: تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك.

على غرار باقي الدول النامية الغنية بالثروات الطبيعية، ظلت استراتيجيات التنمية في الجزائر تعاني من التبعية الكلية لإيرادات المحروقات،إذ ارتكزت كل السياسات التنموية على ماتدره إيرادات هذا القطاع ، خاصة بعد عملية تأميمه سنة 1971. لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى، وبذلك فقد أدت زيادة المداخيل الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط الى حدوث ارتباط شديد بين الاقتصاد والإيرادات النفطية من خلال سياسة الانفاق المتبعة في الجزائر، حيث شرعت الجزائر في تنفيذ برامج انفاقية حكومية ضخمة وباهضة التكلفة والتي تجسدت على وجه الخصوص ضمن

إطار الخطط التنموية المعتمدة،كانت جهود الدولة منصبة على أمرين أساسين هما الاستثمار الحكومي الفعال في الاقتصاد بقطاعيه النفطي والغير النفطي، والاستثمار في راس المال الاجتماعي الذي يغطي مستلزمات التنمية التحتية وتنمية الموارد البشرية.

لقد تميزت السياسة الانفاقية بالانكماش خلال فترة التسعينات وذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرت فيها الجزائر، من خلال توقيعها لبرامج اتفاقيات الاستعداد الانتمائي، والتي ركزت على ضرورة ترشيد النفقات العامة،وإتباع سياسة الدخول المشددة.

ولكن مع تحسن الوضعية المالية التي عرفتها الجزائر منذ بداية الالفية الثالثة نتيجة للانفراج المالي الحاصل بفضل ارتفاع أسعار النفط في تحول توجهات السياسة المالية نحو توسيع الانفاق العام بغية تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة التنمية للخروج من التبعات السلبية لازمة شح الموارد المالية التي مرت بها الجزائر منذ بداية النصف الثاني من فترة الثمانينات الى غاية نهاية عقد التسعينات، والتي تجسدت على وجه الخصوص في كل من مخطط الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو بالإضافة الى برامج و اعتمادات مالية أخرى. وقد كرست هذه الوضعية أسلوب التنمية القائم على تدخل الدولة المباشر في الاقتصاد، وبذلك فقد شهدت النفقات العامة تطورات هامة ميزها نمو النفقات العامة بوتيرة سريعة عكستها معدلات النمو المتزايدة والتي شهدت أرقام قياسية لم تسجل من قبل ببلوغها نسبة32% و 45,54% سنتي 2007 و2008،إضافة الى تسجيلها لمتوسط معدل نمو سنوي ثابت قدره 15,95 % خلال الفترة الممتدة من 2000 الى غاية 2014.[1]

ومن خلال كل ماسبق يتبين لنا أن سياسة الانفاق في الجزائر مرتبطة ارتباطا شديدا بالوضعية المالية التي تمر بها والتي تحددها مستويات أسعار النفط في السوق النفطية، حيث ان الجزائر تبنت سياسة إنفاق انكماشية خلال فترة انحسار الموارد المالية والتي تزامن مع أسعار النفط المنخفضة ابتداء من النصف الأول من عقد الثمانينات وحتى نهاية فترة التسعينات، وقد تبنت سياسة إنفاق توسعية منذ بداية السبعينات وحتى نهاية النصف الأول من عقد الثمانينات وخلال بداية الالفية الثالثة وحتى الآن والتي تزامنت مع الوفرة المالية الكبيرة التي ولدتها المستويات المرتفعة لأسعار النفط. كما يجب التنويه في الأخير ان تكرار الجزائر لنفس السياسة التوسعية المعتمدة خلال فترة التسعينات وارتباطها الشديد بالإيرادات النفطية.

[1] تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك الحادي و الأربعون، سنة 2014.

ثانيا: تحليل هيكل النفقات العامة في الجزائر

لغرض تكوين تصور واضح عن توجيهات الدولة الانفاقية فانه من المناسب أن ننتقل الى تحليل هيكل النفقات العامة من خلال تقسيمها الى نفقات التسيير ونفقات التجهيز. لما ينطوي عن هذا التحليل من أهمية وما يفرزه من مؤشرات تعبر عن توجيهات السياسة الحكومية الانفاقية وأهدافها.[1]

1- تحليل تطور هيكل نفقات التسيير: لقد عرفت نفقات التسيير خلال فترة الدراسة تزايدا مستمرا، مما يعكس تزايد المهام والوظائف التي تقوم بها الدولة، حيث نلاحظ أنها تزداد من سنة الى أخرى، ولقد بلغت نسبة نفقات التسيير الى النفقات العامة 65,9% في المتوسط للفترة 2000-2011، لتعرف بعدها اتجاه تنازلي لصالح نفقات التجهيز وصل الى 63,1% في المتوسط خلال الفترة 2000-2011، بل انخفضت الى المستوى 52,9% سنة 2008.

ولا تزال نفقات التسيير من حيث حجمها في نمو وارتفاع مستمر نتيجة ارتفاع أصنافها والمتمثلة في التحويلات الجارية فقد ارتفعت من 1108,5 مليار دج سنة 2009، الى 1140,2 مليار دج سنة 2010، وحوالي 1773,9 مليار دج سنة 2011 و 2431,7 سنة 2012. لتصل الى 1833 مليار دج سنة 2013.

أما ارتفاع نسب النفقات الجارية فقد نجم عن ارتفاع التحويلات الجارية بحوالي 52% في سنة 2012. وبدرجة أقل عن ارتفاع نفقات المستخدمين بحوالي 10,2% سنة 2012 (لكن بلغت 46,4% في 2011). وان هذا الارتفاع في نسبة النفقات الجارية لم ينجم عن ارتفاع الخدمة العمومية بل كان ناجما عن ارتفاع التحويلات بما فيها الدعم، وارتفاع دخل الموظفين، حيث بلغت نسبة التحويلات والدعم الى النفقات الجارية نسبة كبيرة بلغت 48,2% سنة 2009. ولكن تراجعت بعد ذلك لتبلغ نسبة 42,9% و 45,7% سنة 2010و 2011 على التوالي، وذلك بسبب الارتفاع القوي في نفقات المستخدمين، ومن ثم ارتفعت هذه النسبة من جديد لتصل الى 53,1% في سنة 2012.

لغرض تكوين تصور واضح عن توجيهات الدولة الانفاقية فانه من المناسب أن ننتقل الى تحليل هيكل النفقات العامة من خلال تقسيمها الى نفقات تسيير ونفقات تجهيز لما ينطوي عن هذا التحليل من أهمية وما يفرزه من

[1] لعمارة جمال، " **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004 ص 105.

مؤشرات تعبر عن توجهات السياسة الحكومية الانفاقية وأهدافها. وهذا ماسوف نبينه خلال الفترة الممتدة من 2000-2014

2- تحليل تطور هيكل نفقات التجهيز: لقد شهدت نفقات التجهيز معدلات مرتفعة جدا وذلك منذ بداية سنوات الألفينات،[1] حيث سجلت ارتفاعا شديد ما قيمته 1434638 مليون سنة 2007، لتعاود الارتفاع من جديد سنة 2010 لتبلغ ما قيمته 1807862 مليون دج ، الى حوالي 1934155 مليون دج سنة 2011. نتيجة للأوضاع الخارجية التي تؤثر على الوضع الاقتصادي الداخلي حيث انخفضت الايرادات العامة بسبب انخفاض الجباية البترولية من 2714000 مليون دج سنة 2007 الى 1715400 مليون دج سنة 2008 ثم الى 1501700 مليون دج سنة 2010، لتشهد بعد ذلك تحسنا سنة 2011 لتبلغ 1529400 سنة 2011.

ومن جهة أخرى وتماشيا مع الظروف الاقتصادية الداخلية وما تتضمنه من برامج للتنمية فان هذه الزيادة في نفقات التجهيز أساسا ترجع الى نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 271,4 مليار دينار سنة 2011 الى 611,1 مليار دينار في سنة 2012 أي زيادة قدرها 125,2%. أما نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية التي كانت حصتها في نفقات الاستثمار تقدر بحوالي 40,1% سنة 2008 فقد عرفت تراجعا منذ تلك السنة لتبلغ حصتها في سنة 2011 نسبة 35,7% فلقد بقيت مستقرة تقريبا في سنة 2012 تقدر 693,3 مليار دينار وتمثل نسبة 31% من نفقات التجهيز الإجمالية. ولقد عرفت نفقات البنية التحتية نسب منخفضة في قطاع الفلاحة والري من جديد بنسبة 23,3% في حين بقيت تلك الخاصة بالتربية والتكوين مستقرة نسبيا(134,6 مليار دينار جزائري مقابل 137,9 مليار دينار في 2011) كما عرفت النفقات الخاصة بالبنية التحتية الاجتماعية والثقافية ارتفاعا قدره 23,4%.

يجدر التذكير هنا أن الارتفاع في نفقات التجهيز منذ بداية سنوات 2000 كان أهم عنصر في ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي في قطاعات البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات المسوقة التي أدت الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات والطلب على العمل من طرف المؤسسات.

[1] لعمارة جمال، مرجع سبق ذكره، ص 108.

ثانيا: انعكاس تطور النفقات العامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر

من خلال دراستنا لتطور النفقات العامة في الجزائر لاحظنا أنها تتميز بوجود تبعية لتقلبات أسعار النفط، وباعتبار ان سياسة الانفاق العام تمثل حجر الزاوية بالنسبة للدول في التأثير الاقتصادي، فإننا نتساءل عن مدى تحقيق النفقات العامة لأهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية، و تبيان مدى كفاءة استغلال المال العام في الجزائر وما مدى الالتزام بالضوابط اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي ترغب الحكومات في ظل تقلبات أسعار النفط ولذلك فإننا سنخصص لاحقا تبيان انعكاس سياسة الانفاق العام على كل من النمو الاقتصادي والبطالة وكذا استقرار المستوى العام للأسعار والتوازن الخارجي.

1- تحليل العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي

أثبتت الدراسات التي ترد تحت مايسمى بالأدب الاقتصادي التنموي على إقامة علاقة بين الانفاق و النمو الاقتصادي، وكان النمو دالة في متغيرات عديدة يأتي في مقدمتها الانفاق العام، بحيث يتطلب النمو الاقتصادي حصول إنفاق سواء كان استثماريا أو استهلاكيا من اجل إحداث تغيرات في الطلب الكلي للسلع والخدمات وبالتالي زيادة في الناتج المحلي الإجمالي[1]، وعلى الرغم من ان العلاقة الموجبة للإنفاق العام والنمو الاقتصادي تلازم الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء، غير ان مايميز الدول الريعية والتي تعتبر الجزائر واحدة منها عن البلدان الأخرى، هو وجود الريع النفطي الذي يجعلها تمتلك خصوصية لتلك العلاقة، ولتبيان العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في الجزائر نستخدم مؤشر يتمثل في العلاقة بين النمو الاقتصادي ونسبة النفقات العامة الى الناتج الداخلي الخام. وهذا ماسوف نوضحه في الجدول الاتي:

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **"اتجاهات حديثة في التنمية"**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003، ص15. "

جدول رقم(3- 15):تطور العلاقة بين النمو الاقتصادي الحقيقي والنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2012.

السنوات	معدل النمو الاقتصادي%	الانفاق العام إلى PIB%
2000	2,2	28,6
2001	2,6	31,2
2002	4,7	34,3
2003	6,9	31,2
2004	5,2	30,7
2005	5,1	27,1
2006	2	28,8
2007	3	33,4
2008	2,4	37,8
2009	2,4	42,3
2010	5,2	37,4
2011	3,3	39,6
2012	3,1	43,5
2013	4,6	39,9
2014	2,5	41,6
2015	3,7	40,9
2016	3.4	41,6
2017	3.7	41,6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للتخطيطوالإحصاء ONS

وبالتعمق أكثر في تحليل العلاقة بين نمو النفقات العامة والنمو الاقتصادي من خلال استعمال مؤشر يتمثل في العلاقة بين النمو الناتج المحلي الحقيقي ونسبة النفقات العامة الى الناتج الداخلي الخام،يتبين ان النفقات العامة في الجزائر لم يكن لها الدور الحاسم في التأثير في معدلات النمو الحقيقية، وذلك على الرغم من ارتفاع تدخل الدولة من خلال سياسة الانفاق العام في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال الأهمية التي تكتسبها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.كما انه وعلى الرغم من تسجيل النفقات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي نسب معتبرة خلال الفترة 2007الى غاية 2012 تراوحت مابين 33,4% و46,4% على التوالي إلا ان معدلات النمو الحقيقية تراوحت مابين 2,4%و 5,2% فقط.ومن خلال ماسبق يتبين ان النفقات العامة ونمو الاقتصادي الحقيقي قد أخذت شكلا عشوائيا ولم يكن لها دورا حقيقيا في إحداث تغيير هيكلي في الاقتصاد تتمثل في تحقيق معدلات نمو مستديمة ومستقرة.

2- تحليل العلاقة بين الانفاق العام والبطالة

إن تأثير النفقات العامة بزيادة معدلات النمو الاقتصادي سيؤدي حتما الى التأثير على مستويات العمالة ولو بمعدلات غير متناسبة وبالتالي التقليل من معدلات البطالة،وبذلك فان تخفيض معدلات البطالة يعتبر من الأهداف الرئيسية لسياسة الانفاق العامة. وبتتبع كل من نسبة النفقات العامة الى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من 2000-2014 في الجزائر[1]، يتبين وجود علاقة عكسية قوية مابين معدلات البطالة والنفقات العامة.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 62.

جدول رقم(3- 16): تطور العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة(2000 - 2012).

السنوات	معدل البطالة%	نمو النفقات%	الانفاق العام الىPIB %
2000	28,9	8,4	28,6
2001	27,3	9,2	31,2
2002	25,7	13,9	34,3
2003	23,7	12,2	31,2
2004	23,7	19,8	30,7
2005	17,7	6,9	27,1
2006	15,3	20,7	28,8
2007	12,3	32	33,4
2008	13,8	45,5	37,8
2009	11,3	9,9	42,3
2010	10,2	5,2	37,4
2011	10	28,3	39,6
2012	10	23,1	43,5
2013	12,7	5,9	39,9
2014	13,2	7,8	41,6
2015	13	7,3	40,9
2016	14	6,9	41,6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء)ONS.

وكنتيجة للانفراج المالي الذي شهدته الجزائر مع بداية الالفية الثالثة والمرتبط بارتفاع أسعار النفط تبنت الجزائر سياسة مالية توسعية عكستها معدلات النمو الكبيرة لحجم النفقات العامة وارتفاع نسبتها ضمن إجمالي الناتج المحلي

الإجمالي والتي بلغت أعلى مستوياتها خلال السنوات 2007-2012 والتي تراوحت مابين 33,4% و 46,4% الأمر الذي أدى بمعدلات البطالة الى تسجيلها لانخفاض شبه مستمر حيث انتقلت من 28,9% سنة 2000 الى 10% سنة 2012.

ومن خلال ماسبق يتبين لنا بشكل قاطع ان سياسة الانفاق العام كان لها اثر كبير على مستوى التشغيل ومعدلات البطالة، إلا ان ارتباط النفقات العامة بالإيرادات المتأتية من النفط والتي هي عرضة لتقلبات أسعاره في السوق النفطية يجعل من نظام التشغيل هشا وأكثر عرضة لهذه الصدمات الخارجية.

3- تحليل العلاقة بين النفقات العامة و التضخم: يعتبر هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار والتحكم في معدلات التضخم الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة، ويمثل التحكم في جانب الانفاق العام والتوجيه الجيد لها من بين أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف، وذلك نظرا للمتغيرات الحاصلة في النفقات العامة من تأثير كبير على العرض النقدي والذي يعتبر من المحددات الأساسية للمستوى العام للأسعار وبالتالي لمعدلات التضخم،[1] ومن اجل إبراز العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات التضخم في الجزائر سنعتمد على تتبع تطور كل من معدلات نمو النفقات العامة والكتلة النقدية وكذا معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2014.

[1] يحيات مليكة، **"إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2008"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2007-2008، ص 214.

جدول رقم(3- 17): تطور العلاقة بين النفقات العامة ومعدلات التضخم في الجزائر الفترة(2000-2012)

السنوات	معدل نمو الكتلة النقدية	معدل التضخم%	نمو النفقات%
2000	13	0,3	8,4
2001	22,3	4,2	9,2
2002	17,3	1,4	13,9
2003	15,6	2,6	12,2
2004	11,4	3,6	19,8
2005	10,9	1,6	6,9
2006	19	2,5	20,7
2007	21,5	3,5	32
2008	16	4,86	45,5
2009	3,1	5,74	9,9-
2010	15,4	3,91	2,7
2011	19,9	4,52	33,6
2012	14.2	11,3	31.2
2013	15.25	3,3	30
2014	14	2,9	34.45
2015	17.2	4,8	35.05
2016	17.2	5	35

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء.

لقد أدى التوسع في الانفاق العام والذي ترتب عنه ضخ المزيد من النقود في الاقتصاد نتيجة تبني برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الى ارتفاع معدلات التضخم من جديد بتسجيله لمعدل قدره 4,2% وباستثناء هذا العام فان

معدلات التضخم بقيت في حدود مقبولةخلال الفترة الممتدة من 2000-2007 تراوحت مابين 1,4% 3,6%، إلا ان المستويات العامة للأسعار بدأت في الارتفاع بدءا من سنة 2008 والى غاية 2012 والتي عكستها معدلات التضخم المتزايدة خلال هذه الفترة، ومرد هذا الارتفاع في معدلات التضخم يعود الى ارتفاع أسعار المنتجات ذات الصلة بالواردات، والتي كانت عرضة للصدمة القوية في الأسعار العالمية، والمدفوعة بارتفاع أسعار النفط، وكذا الى الارتفاع الكبير في حجم النفقات العامة التي تعكسها معدلات نموها المرتفعة خلال هذه الفترة.

4- تحليل العلاقة بين النفقات العامة والتوازن الخارجي: على اعتبار ان الميزان التجاري جزء أصيل من الحساب الجاري، فإننا نكتفي في هذه النقطة على وجه التحديد بتحليل الأثر المتبادل المتوقع بين النفقات العامة ورصيد الميزان التجاري، وبذلك فانه سيتم الإشارة الى العلاقة مابين النفقات العامة والتوازن الخارجي من خلال إدراك طبيعة العلاقة ودرجة الارتباط بين تطور كل من النفقات العامة وحجم الواردات، وذلك باعتبار ان النفقات العامة في الجزائر تشكل جزءا هاما من الطلب الكلي، والذي يتم تلبية جزءا كبيرا منه من خلال الاستيراد نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي من جهة، ونتيجة ان المصدر الرئيسي لتمويل هذه النفقات يتمثل في الايرادات النفطية والتي تسمح بتمويل النفقات بشكل مرن من جهة أخرى. والجدول الآتي يبن قيمة النفقات والواردات خلال الفترة 2000-2016.

جدول رقم:(3-16) يبين رصيد كل من النفقات والواردات خلال الفترة 2000-2016

السنوات	النفقات	الواردات
2000	1565610	917300
2001	1505500	994000
2002	1540900	1200900
2003	1786800	1353400
2004	1891800	1830800
2005	2052000	2035700
2006	2452700	2145600
2007	3108500	2763100
2008	4111000	3947900
2009	4246300	3929400
2010	4466900	4047300
2011	5853600	4724700
2012	7058100	5037600
2013	6024100	5502800
2014	6995070	5858000
2015	7746020	5150100
2016	7267030	4672700

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للتخطيط و الإحصاء(ONS)

من خلال الجدول أعلاه يتبين الارتباط الشديد بين حجم النفقات العامة والواردات حيث ان تطور النفقات متلازم مع تطور الواردات، الأمر الذي نجم عنه توافق وتناسق أيضا بين حركة رصيد موازنة الميزان التجاري و النفقات العامة في اغلب سنوات الدراسة. وبشكل عام فان العوامل التي ساهمت في ان يكون هناك ارتباط وثيق مابين النفقات العامة والواردات من جهة ومابين الميزان التجاري من جهة أخرى تتمثل فيما يلي:

•تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية، خاصة عندما ارتفعت بشكل كبير في مراحل منفصلة من مراحل التطور الاقتصادي، هذا الارتفاع نجم عنه حصول الجزائر على موارد مالية معتبرة.

•بما ان حصول الجزائر على تلك الموارد المالية، حدث في مراحل حساسة ومؤثرة من مراحل التطور ونعني بها مرحلة السبعينات، المتزامنة مع بناء الدولة والاقتصاد، وفي السنوات الأخيرة التي جاءت بعد أزمة اقتصادية وتأخر في كافة الميادين، فقد كان من البديهي ان يوجه جزءا كبيرا من هذه الموارد الى دفع عجلة التنمية، وما نتج عن ذلك من زيادة مضطرة في الانفاق العام على وجه الخصوص وزيادة بالتالي الطلب المحلي.

• مشكلة العرض الذي يعاني منها الاقتصاد الجزائري وعجز الجهاز الإنتاجي المحلي عن تلبية الطلب المتزايد، قد دفع للجوء الى الاستيراد.

المطلب الثالث: تطور الموازنة العامة في الجزائر.

تعتبر الموازنة أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، وضمان تحقيق التشغيل الكامل من خلال التحكم في حجم الانفاق العام والإيرادات العامة وإعادة توزيع الدخل والثروات من خلال الضريبية والانفاقية ؛ ويمكن توضيح بنود الموازنة العامة من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (3- 17): تطور بنود الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2000-2016

السنوات	الايرادات	النفقات	الرصيد
2000	1578100	1565610	12490
2001	1519300	1505500	13800
2002	1603200	1540900	62300
2003	1947400	1786800	160600
2004	2215100	1891800	323300
2005	3082600	2052000	1030600
2006	3639600	2452700	1186800
2007	3687800	3108500	579300
2008	5190600	4111000	999500
2009	3676000	4246300	-570300
2010	4393300	4466900	74000-
2011	5790100	5853600	63500-
2012	6339300	7058100	718800-
2013	5957500	6024100	84600-
2014	5738060	6995070	1261200-
2015	5032300	7746020	2713720-
2016	4966300	7267030	2300730-

المصدر:

- بنك الجزائر، التقارير السنوية للسنوات: 2003، 2006، 2008، 2014،2013،2011, 2016.
- الجريدة الرسمية، قانون المالية لعام 2014.

ومن خلال الجدول نلاحظ ان هناك ارتفاع في توازنات الميزانية خلال سنة 2000 وذلك بتغير وارتفاع أسعار البترول التي بلغت28,5$ للبرميل مما رفع من الجباية البترولية في مجموع إيرادات الميزانية حيث ترتب على ذلك فائضا في الميزانية قدره بحوالي 9,75% وبحوالي12490 مليون دج، واستمر هذا الفائض لكن بمعدلات منخفضة الى ان حققت اكبر نسبة له سنة 2006 بمعدل 13,9% من الناتج الداخلي الخام (1186800 مليون دج) رغم زيادة التوسع في الانفاق العام لتغطية برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وكان هذا نتيجة ارتفاع أسعار البترول الى65,85$

للبرميل سنة2006؛ غير أن هذا الفائض سرعان ماتراجع بقوة في السنة الموالية ليبلغ 6,1% بسبب ارتفاع الانفاق العام من 2452700 مليون دج سنة 2006 الى 3108500 مليون دج سنة 2007، بالرغم من الارتفاع الطفيف في سعر البترول الذي أصبح 75$ للبرميل، أما سنة 2008 عرفت تحسنا في الميزانية حيث ارتفع الفائض الى 9,05% من الناتج الداخلي الخام، وهذا قبل أن تقع أزمة انهيار أسعار البترول والتي أحدثت عجزا قدره 570300 مليون دج سنة 2009 حيث تدنت الايرادات الدولة من 5190,5 مليار دج سنة 2008الى 3676 مليار دج مقابل ارتفاع النفقات ب 1353 مليار دج؛ وبعد هذه السنة عرفت الجزائر عجزا في موازنتها لكن لا يتعدى نسبة 1% من الناتج الداخلي الخام نتيجة عودة أسعار البترول الى الارتفاع، غير انه في سنة 2014 تفاقم العجز ليبلغ نسبة 7,33% من الناتج الداخلي الخام، وهذا راجع للانخفاض الشديد في أسعار النفط من جهة وتزايد وتيرة نمو النفقات العامة من جهة اخرى حيث بلغت نسبتها سنة 2016 حوالي7267030 مليون دج.

خلاصة :

من خلال هذا الفصل تم توضيح أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري ومن خلالها تبن ان لقطاع المحروقات الهيمنة الكاملة والمسيطر على الاقتصاد الجزائري ككل، فقد وصلت مساهمته في المتوسط 45% من الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة وهذا كله يوضح هشاشة البنية الاقتصادية للجزائر الذي كشفت عنه كل من الصدمة النفطية لسنة 1986 والصدمة النفطية الجديدة لسنة 2014.

كما تم التطرق الى السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة 2000-2016 والتي أوضحت ان كل من الايرادات العامة والنفقات العامة والميزانية العامة ترتبط ارتباطا شديدا مع أسعار النفط؛

كما تطرقنا في آخر بحثنا هذا الى كل من تطور الجباية النفطية وتطور كلاهما في فترة الدراسة وتبين من خلال ذلك ان كل من رصيد الموازنة العامة، والجباية النفطية ترتبط ارتباطا ايجابيا بأسعار النفط؛

كما يشكل اعتماد الدول النفطية على ثروة النفط مصدر ضعف بالنسبة لموازنتها العامة نظرا لتقلبات أسعار النفط العالمية، ولذلك فان هذه الدول تواجه تحديات خاصة في إدارة اقتصادياتها وفي إعداد الموازنة العامة وتصميمها، ولعدم اليقين فيما يتعلق بإيرادات النفط وتداعيات ذلك بالنسبة للسياسة المالية القصيرة والطويلة الأجل.

ان اكبر تحد يواجه الدول النفطية هو تقلب أسعار النفط ومن ثم عائداته، فقد انعكس ذلك سلبا على عمليات التنمية في هذه البلدان التي اعتمدت في تحقيق تنميتها على إيرادات النفط، لهذا تظهر أهمية السياسة المالية كأداة للتكيف مع الوضع الذي هو خارج تحكم الدول المصدرة للنفط،وفي هذا السياق وقع اختيارنا لهذا البحث الذي قمنا فيه بدراسة اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية مع دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2016 وقد عرضناه من خلال ثلاث فصول؛ الفصل الأول الذي تطرقنا للإطار النظري للسياسة المالية حيث تناولنا في بدايته الى تعريف السياسة المالية حيث تناولنا في بدايته الى تعريف السياسة المالية وتطورها في نطاق مختلف المذاهب الاقتصادية التي عرفها الفكر الاقتصادي، ثم عرض كل من أهدافها، أدوات تحقيقها والية عملها، اما الفصل الثاني تعرضنا في هذا الفصل الى البترول والصدمات النفطية،تعرضنا فيه الى ماهية البترول والصناعة البترولية واهم الصدمات النفطية العالمية منها الصدمة النفطية لسنة 2014، وأخيرا تطرقنا الى تطور السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية، من خلال دراستنا حساسية السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط وذلك من خلال الدراسة التحليلية التي بينت كل من رصيد الموازنة العامة، الجباية النفطية والجباية العادية والإيرادات العامة التي ارتبطت ارتباطا ايجابيا بأسعار النفط على عكس المديونية الخارجية التي ترتبط ارتباطا عكسيا مع سعر النفط.

1- نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

- نتائج اختبار الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة والتي مفادها: كيف اثرت تقلبات أسعار النفط التي مست السوق العالمية على السياسة المالية الجزائرية؟ وكمحاولة للإجابة عنها تم وضع مجموعة من الفرضيات التي سبق ذكرها في المقدمة، وفي ختام هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج المتعلقة بما تم افتراضه سابقا:

الفرضية الأولى والتي مفادها ان السياسة المالية هي أهم أداة للدول النفطية التي تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية وهي فرضية صحيحة.وذلك من خلال تحويل الريع المحقق من النفط لصالح قطاعات إستراتيجيةأخرى، وهذا يمكن من تعزيز الروابط بين مختلف مجالات الأنشطة القائمة، ودعم نشوء قطاعات اقتصادية جديدة تساعد في تعزيز المزايا التنافسية وتخفيف الاتجاه نحو الإفراط في الاعتماد على الصادرات النفطية

كما تمكن السياسة المالية من تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بتخفيف اثر العائدات العابرة على الانفاق العام في بيئة يسودها الكثير من عدم اليقين، وذلك بتوسيع البنية التحتية وتطويرها وإنشاء المشاريع الإنتاجية.

الفرضية الثانية والتي مفادها ان أسعار النفط خضعت لتقلبات حادة ومفاجئة منذ اكتشاف النفط وحتى يومنا هذا. وهي كذلك فرضية صحيحة وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغير الأسعار وتقلبها، فالنفط لا يختلف عن السلع الأخرى في كون أسعاره تحدد بناءا على توازن عرض السلعة مع الطلب عليها، غير ان النفط في الفصل الثاني له مايميز عن السلع الأخرى فتختلف العوامل التي تؤثر في جانبي العرض والطلب عليه من العوامل التي تؤثر في جانبي العرض والطلب على السلع الأخرى.

الفرضية الثالثة والتي يؤكدها البحث أيضا وهي الارتباط الشديد بين السياسة المالية الجزائرية (إيرادا وإنفاقا)وأسعار النفط العالمية. وهي فرضية صحيحة.

الفرضية الرابعة والتي مفادها ان الجزائر تقوم بالعديد من الإجراءات للاستفادة من ارتفاع أسعار النفط وتجنب المخاطر انخفاضها، فقد أكد البحث صحتها؛ فمن بين هذه الإجراءات قيامها بإنشاء صندوق ضبط الموارد، بالإضافة الى القيام ببرامج للإنفاق على المدى المتوسط (برامج الإنعاش الاقتصادي ثم برنامج دعم النمو) الأمر الذي يمكن بواسطته الحد من حجم تقلبات الانفاق العام الناتج عن التغيير السريع في مداخيل النفط.

نتائج الدراسة:

اعتمادا على الفرضيات التي استندنا عليها سابقا، فقد أفضت هذه الدراسة الى الخروج الى بجملة من النتائج نورد أهمها كالأتي:

- الى أن السياسة المالية في الجزائر تكون توسعية بزيادة الانفاق العام المتأتي من وفراتها المالية من الجباية النفطية أو من نسب الاقتطاعات الضريبة. وهذا في الأوقات التي تعرف فيه أسعار النفط العالمية مستويات جيدة، وفي أوقات تقليص هذه الأسعار تتجه الجزائر من سياستها المالية فتصبح انكماشية وتقشفية أحيانا مثل ما نعيشه في الآونة الأخيرة، فتخفض من نفقاتها العامة لأن حصيلة الايرادات البترولية تتراجع من جراء الانخفاض الذي تعرفه أسعار النفط أو ترفع من حجم الضرائب، أي وجود علاقة ارتباط قوية بين هذه المتغيرات وأسعار البترول، وهذا مايدل على وجود علاقة عكسية بين الجباية العادية والصدمات النفطية.

خاتمة:

- تتميز الدول المصدرة للسلع الأولية أنها تواجه تقلبات كبيرة في وضعها مقارنة بالدول التي لديها قاعدة اقتصادية متنوعة، والدول المصدرة للنفط من أكثر الدول عرضة لمثل هذه التقلبات نظرا للتقلبات الشديدة في أسعار النفط.

- تكون السياسات المالية التوسعية في حالة الركود الاقتصادي بزيادة الانفاق العام أو خفض الضرائب، وانكماشية في حالات التضخم الاقتصادي حيث ترفع من الضرائب أو تنقص من حجم الانفاق العام.

-ان لقطاع النفط أهمية كبيرة في القطاع الجزائري وتتجلى هذه الأخيرة في كون انه يتدخل في جميع القطاعات سواء منها الصناعية، الفلاحية، أو الاجتماعية فالنفط يعتبر المورد الأساسي للاقتصاد الوطني بحيث بلغت مساهمته في المتوسط حوالي 45% من الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة، وأكثر من 97% في إيرادات الصادرات.

- يتحدد السعر البترولي في السوق العالمية نتيجة عدة عوامل اقتصادية، سياسية، اجتماعية، و مناخية والتي تؤثر على حجم الطلب والعرض العالميين.

- لقد ساهم ارتفاع أسعار النفط في الفترة الأخيرة في زيادة اعتماد الاقتصاد الجزائري أكثر على القطاع النفطي، مما جعل هذا يشكل اكبر تحدي يواجه الهدف الذي يقوم على ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني،وبالتالي تنويع مصادر الايرادات العامة.

- إتباع الجزائر لسياسة مالية كنزيه في السنوات الأخيرة ، بزيادة الانفاق العام لتحفيز الطلب والرفع من عرض الانتاج الوطني، لم تكن مجدية وهذا راجع لضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري.

توصيات :

بعد عرضنا لأهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسات المتعددة والاطلاع على الدراسات السابقة، نقدم في آخر بحثنا هذا بعض التوصيات والاقتراحات التي نراها حسب رأيناأكثر واقعية وممكن ان تحقق وهي كالآتي:

*العمل على تجانس العلاقة بين مستوى الاحتياطات البترولية، مستوى الانتاج وتطور الاستهلاك لإطالة مدة استغلال البترول؛

* ضرورة سعي الدول المصدرة للنفط منفردة ومجتمعة لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط، والعمل على تفعيل أكثر لدور منظمة الأوبك في سوق النفط العالمية؛

* يجب على الدول النفطية تنويع اقتصادها وهذا الأمر لايجب التفكير فيه عند انخفاض أسعار النفط فقط، والقيام بالندوات والملتقيات حول هذا الموضوع في هذه المناسبة بالذات، فالأمرأهم من ذلك بكثير لذلك يجب التفكير فيه بجدية وبشكل متواصل؛

* ان أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري وارتكاز العائدات الحكومية والدخل الوطني بنسبة كبيرة على العائدات المتحققة من القطاع النفطي، تفرض التعامل مع أسعار النفط بدقة متناهية كون ان تغيرات غير محتملة في الأسعار ستنعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري؛

* استغلال الفوائض المالية المحققة اثر ارتفاع أسعار النفط في توجيه السياسة المالية الاستثمار المنتج لتفادي الوقوع في اختلالات هيكلية، واستغلال اليد العاملة العاطلة للرفع من القدرات الإنتاجية؛

*ترشيد الانفاق العام بتمويل المشروعات الاستثمارية المدعمة للنمو الاقتصادي، مع التقليل من الانفاق الحكومي للرواتب والأجور للحد من الضغط التضخمي؛

* توسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية، تحفيز الاستثمار وتقليص محاولات الغش والتهرب الضريبي، كما يجب خلق الشروط الجبائية الملائمة لتحقيق التوازن الخارجي عن طريق تنويع الصادرات وتوجيه الضريبة لإعادة توزيع المداخيل بشكل عادل، والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم.

آفاق البحث:

تناولنا من خلال دراستنا هذه السياسة المالية في ظل الصدمات النفطية، وهذه الدراسة ماهي الا جزء من موضوع متشعب ومعقد، ونظرا لاتساع الموضوع وقبل طي صفحات هذا البحث نود ان نقترح بعض العناوين قد تكون كأساس لبحوث ودراسات لاحقة:

1- مستقبل النفط في الجزائر والآفاق المستقبلية للاقتصاد بعد الثروة النفطية؛

2- العلاقة بين النفط والدولار وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري؛

3- انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التنمية في الجزائر؛

4- آليات تحسين السياسة المالية في الدول النفطية؛

وفي الأخير نأمل ان نكون قد وفقنا في اختيار موضوع البحث ودراسته، آملين من الله عز وجل التوفيق والسداد.

المراجع باللغة العربية:

أ-الكتب:

1- أحمد فريد مصطفى، وسهير محمد السيد حسن، **"السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو"** مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

2- أحمد زهير شامية، **"النقود المصارف "**، دار زهران للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، بدون سنة النشر.

3- أحمد عبد الموجود عبد اللطيف، "**تقلبات سعر صرف الدولار وأثرها على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك)**" دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، بدون سنة النشر.

4- أحمد هني،" المديونية "، موقم للنشر، الجزائر، طبعة 1999.

5- اعمر يحياوي، " **مساهمة في دراسة المالية العامة** "، دار الهومة للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر 2003.

6- بلعيد عبد السلام، "**الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال**"، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي دار النشر بوشان، الجزائر، 1999.

7- باري سيجل، "**النقود والبنوك والاقتصاد**"، ترجمة طه عبد الله وعبد الفتاح عبد الرحمان، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1987.

8- باهر محمد عتلم، "**اقتصاديات المالية العامة**"، مطبعة جامعة القاهرة للتعليم، مصر 1988.

9- حافظ البرجاس،" **الصراع الدولي على النفط العربي**"، بيسان للنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 2000.

10- حربي محمد موسى عريقات، "**مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي**"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2006.

11- حسام داوود وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2001.

12- حسين عبد الله، "**مستقبل النفط العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2006.

13- حسين عبد الله، "**البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية**"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 2003.

14- حمدي أحمد الغازي، "**اقتصاديات المالية العامة**"، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية، بدون سنة النشر.

15- حمدي أحمد الغازي، "**اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق–دراسة في اتجاهات الاصلاح المالي الاقتصادي**"، الدار المصرية، مصر، 1992.

16- رفعت محجوب، "**المالية العامة**"، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1992.

17- سارة حسن منيمة، "**جغرافية الموارد وجغرافية الموارد والإنتاج**"، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، طبعة1999.

18- سالم عبد الحسن رسن، "**اقتصاديات النفط**"، الجامعة المفتوحة، الطبعة الأولى، طرابلس، ليبيا 1999.

19- سوزي عدلي ناشد، "**المالية العامة النفقات العامة، والايرادات العامة والميزانية العامة**" منشورات الحلبي، الاسكندرية، مصر، 2003.

20- السيد عطية عبد الواحد، "**دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول التنمية الاجتماعية**"، دار النهضة العربية، مصر،1999.

21– صالحي الصالح، "**المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي–دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل الأركان والمؤسسات**"، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة اللأولى، القاهرة 2006.

22- ضياء مجدي الموسوي، "**ثروة أسعار النفط**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2005.

23- عادل أحمد حشيش، "**أساسيات المالية العامة**"، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، طبعة 1992.

24- عادل أحمد حشيش، "**أصول المالية العامة**"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة النشر.

25- عادل فليح العالي وطلال محمود كداوي، "**اقتصاديات المالية العامة**"، الكتب الأول، الدار الجامعية للطباعة والنشر، جامعة الموصل، بغداد،1988.

26- عادل فليح العالي ، طلال محمود كداوي، "**اقتصاديات المالية العامة الايرادات العامة للدولة والموازنة العامة للدولة**"، الجزء2، دار الكتب للطباعة و النشر، العراق دون سنة النشر.

27- عبد الحميد عبد المطلب، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1998.

28- عبد الحميد عبد المطلب، "**السياسات الاقتصادية–تحليل جزئي وكلي**"، مكتبة زهراء الشرق القاهرة، 1998.

29- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، الطبعة الأولى، مصر،2003.

30- عبد العزيز وطبان، "**الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830–1985**"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1992.

31- عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الأعمال واستثمار الدول**"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية الإسكندرية، بدون سنة النشر.

32- عبد الكريم صادق بركات، "**الاقتصاد المالي**"، جامعة دمشق، سوريا، 1993.

33- عبد المجيد قدي، "**مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية– دراسة تحليلية تقنية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

34- عطية عبد الواحد، "**دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية**"، دار النهضة العربية، مصر، 1999.

35- علي خليل وسلمان اللوزي، "**المالية العامة**"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

36- عوف محمد الكفراوي، "**السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي–دراسة تحليلية ومقارنة**"، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 1997.

37- ماهر جابر محمد، "**تطور الهندسة والتكنولوجيا من العصر الحجري الى عصر المعلومات**" مكتبة الأسرة، القاهرة، 2010.

38- جدي محمود شهاب، "**أصول الاقتصاد العام**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1998.

39- مجدي محمود شهاب، "**الاقتصاد المالي، نظرية مالي مالية الدولة والسياسة للنظام الرأسمالي**" دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندري، مصر، 1999.

40- محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد الدولي**"، معهد العلوم الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

41- محمد البنا، "**اقتصاديات المالية العامة، مدخل حديث**"، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، القاهرة مصر، 2009.

42- محمد السريتي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية،2013.

43- محمد سعيد فرهود، "**مبادئ المالية العامة**"، الجزء2، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية حلب،1978.

44- محرزي محمد عباس، "**اقتصاديات المالية العامة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

45- محرزي محمد عباس، "**اقتصاديات الجباية والضرائب**"، دار الهومة، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2008.

46- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، "**المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأدن، 2000.

47- محمود يونس، "**العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام**"، الدار الجامعية، لبنان، طبعة 1986.

48- موسى ابراهيم، "**السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة**"، دار المنهل، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 1998.

49- نزار كاظم الخيكاني، وحيدر يونس الموسوي، "**السياسات الاقتصادية، الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية عمان، الأردن، 2015.

50- هشام محمد صفوت العمري، "**اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية**"، مطبعة التعليم العالي الطبعة الثانية، بغداد، العراق، 1988.

ب-الرسائل و الأطروحات:

1- بلوافي أحمد، "**أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970-2011**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2012-2013.

2- خولة سلمان الويس، "**الآثار الاقتصادية للحصار من التمويل والتضخم والتشغيل**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، العراق، 1988.

3- سمية زويش، "**السياسة المالية واثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية– دراسة حالة الجزائر**" مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر ، جامعة البويرة 2014.

4- العمري علي، "**دراسة تأثير تطورات اسعار النفط على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر 1970-"2006**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2009-2008.

ج- الملتقيات والمداخلات:

1- ابراهيم عبد العزيز المهنا، **التطورات الحديثة والمستقبلية في اسواق البترول العالمية**، الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز للمنظمة العربية للدول المصدرة للبترول (أوبك)، 5 مارس 2009.

2- مصطفى بودرامة، "**التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**"، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي (التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة) جامعة فرحات عباس سطيف، ايام08/07 أفريل 2008.

3- مهداوي هند وآخرون، "**الأزمة المالية العالمية وتداعيتها على أسعار النفط حالة الجزائر**" (مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بسطيف تحت عنوان: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية)، 20-21 اكتوبر 2009.

4- مريم شطبي محمود، "**انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**" (مداخلة ضمن المحور الثاني، التداعيات المحتملة لأزمة قطاع الطاقة على الاقتصاد الجزائري) يوم 14ماي 2015، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر.

ج- الدوريات:

1- بوفليح نبيل، "**صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية في الجزائر**" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الاول، بدون سنة.

2- عبد الستار عبد الجبار موسى، "**العلاقة بين الاسعار الفورية والأسعار المستقبلية للنفط الخام في السوق الدولية (دراسة سوق تبادل السلعية في نيويورك)**"، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الرابع و الستون، 2007.

3- نور الدين هرمز وآخرون، "**تغيرات اسعار النفط وعوائده**"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الأول، 2007.

د- المواقع الإلكترونية:

1- تقرير الأمين العام السنوي الأربعون لمنظمة الأوبك.

2- تقرير الأمين العام السنوي الحادي والأربعون لمنظمة الأوبك، سنة 2014.

3- تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد 32، سنة2005.

4- تقرير الأمين العام لمنظمة الاوبك، العدد33، سنة2006.

5- تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد36، سنة 2008.

6- تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك،2001.

7- تقرير الامين العام لمنظمة الاوبك، 2002.

8- التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2013

9- الجريدة الرسمية عدد37 بتاريخ 29 جوان 2000، والمتظمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

10- الجريدة الرسمية، المرسوم 63-491، المؤرخ في 1963/12/31.

11- خالد بن منصور العقيل، "**قضايا بترولية دولية**"

ISBN9960107620,978996010

12- مؤتمر الطاقة العربي الثامن، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ماي 2006.

13- وزارة المالية، الموازنة في 25 سؤال وجواب، قطاع الموازنة للدولة، جمهورية مصر العربي، يناير 2014.

14-الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء ONS.

A-Livres :

1-Nathalie Alazard Et Guy Maisonnier, « **L'offre et la demande de pétrole** », Panorama le point sur, Innovation environnement, France, 2009.

2-S. Johansen Statistical **« Analyse of co-integrating vectors »** 1988**.**

3-Sophie Meritet, « **Déterminant des prix de hydrocarbures** », Notre Europe,2006, Paris, France.

4-Mustapha Mekideche**, « L'Algérie entre économie de rente et de marché »,** Dahlab**,** alger**,** 2000**.**

5-W.A Fuller D.ADicky **« distribuyion of the estimators for autoregressive time series with a unit root** », J.A.S .A 1979,74**.**

B-LES ARTICLES :

1-Bart Gordant and others **, « United States Government Accountability Office,** February 28**,**2007**.**

2-Journal l'Actualité Autrement :01-12-2005.

3-Lies Sahar**, « Oil & Gaz Business »,** le Magazine des**,** Energies, Mensuel, N°06, juillet-Aout,2015.

4-Paul Horssnell, **« Mediterranean Basin In The World Petroleum Market »,** Oxford University Press 2000.

C-Site d'internet :

1-Banque d'Algerie**,** 1995-2005**.**

2-Bp Statistical Review Of Woorld Energy, June 2008, sur le site : http / :www.bp.com /statisrical review.

3-Bp Statitical Review of World Energy 2005.

4-Bp Statistical Review of World Energy 2015.

5-C.N.I.S Direction Générale des Douanes, Centre Nationale de l'Informatique et de Statistiques.

6-OPEC Annual Statistical Bulletin 1979/1983

7-OPEC Annual Statistical Bulletin 1984/1989.

8-OPEC Annual Statistical Bulletin 1990/1995.

9-OPEC Annual Statistical Bulletin 1996-2001.

10-OPEC Annual Statistical Bulletin 2010/2011.

11-OPEC Annual Statisyical Bulletin 2005.

12-OPEC Annual Statistical Bulletin 2002/2007-
http://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-Crude-oil-prices-since-1960/2016.

13-World Banque table statistics.

14-www.algerie guide des hydrocrbures.2007.html.